

الجامعـــــة الإسلاميــــة - غـــزة
عمـــادة الدراســـــات العليـــــا
كليــــة أصــــول الـــديـــــن
قسم العقيــدة والمــذاهب المعاصــرة

منهج المعتزلة

في توحيد الأسماء والصفات

عرض ونقض

إعداد الباحث

عبد اللطيف بن رياض بن عبد اللطيف العكلوك

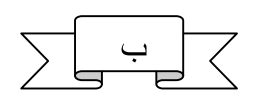
إشراف

د . نسيم شحدة ياسين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

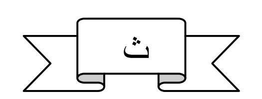
[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ(١٨) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ(١٩) لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الجَنَّةِ أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمُ الفَائِزُونَ(٢٠) لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا القُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ الله وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ(٢١) هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ(٢٢) هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَامُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ(٢٣) هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ(٢٤)] . {الحشر}.



- إلى وصية الله تعالى؛ أبي وأمي العزيزين، اللـذين أمـر الله تعـالى ببرهما فقال: [وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا] {الأحقاف:١٥}، سائلا المولى عز وجل؛ أن ينعم عليهما بالصحة والعافية.
- إلى إخواني وأخواتي الأحباب، الذين تربيت معهم وعشت أجمل أيـام حياتي.
- إلى سكني وراحتي؛ زوجتي الغالية الحنون، التي هيـأت لـي الجـو المناسب للتعلم، وصبرت على جفائي لها طوال مدة الدراسة، وتحملت المشاق.
- إلى قرة عيني؛ بناتي الأعزاء، أسأل المولى عز وجل أن يكونوا ذرية مباركة طيبة.
- إلى زملائي الأعزاء في دراسة الماجستير، الذين وجدت فـيهم كـل أخوة ومحبة وصفاء ونقاء، وعشت معهم أجمل اللحظات.
- إلى أرحامي، وأصدقائي جميعا.

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث



شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين الحامدين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، يوازي نعمه ويكافئ مزيده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد...

فقد أنعم الله تعالى على الإنسان بنعم لا تعد ولا تحصى، فقال تعالى: [وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا] {النحل:١٨}، ولا شك أن تعلُّم التوحيد وتعليمه من أعظم نعم الله تعالى على العبد، ولذلك كان لزاما عليّ أن أشكر الله تعالى على هذه النعمة العظيمة، وقد قال: [مَا يَفْعَلُ اللهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآَمَنْتُمْ وَكَانَ اللهُ شَاكِرًا عَلِيمًا] {النساء:١٤٧}، وقال: [وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ] {إبراهيم:٧}، فالحمد والشكر أولا وأخيرا؛ لله تعالى صاحب المنة والفضل، الذي قدر لي هذا العلم، وهذه الدراسة، وأعانني عليها، وهيأ لي أسبابها، ولو شاء لحال بيني وبينها، فله الفضل لما فيها من الخير والصلاح، وما كان فيها من خطأ وعيب ونقص؛ فمني، ومن الشيطان. أبرأ إلى الله تعالى منه، وأستغفره وأتوب إليه. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

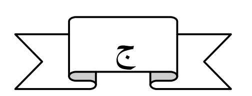
[رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ] {النمل:١٩}، [رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ] {الأحقاف:١٥}.

وقد حث النبي صلي الله عليه وسلم على حفظ الفضل لأهله فقال: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"(١)، ولذلك فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لكل من:

- كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بمدينة غزة، وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، والأساتذة الكرام، الذين أتاحوا لي فرصة الدراسة بالجامعة.

---

(١) أخرجة الترمذي في سننه: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم: (١٩٥٤)، ص: ٣٢٨. قال الترمذي: حسن صحيح.



- الدكتور/ نسيم شحدة ياسين. لما بذله من جهد في مراجعة هذه الرسالة وتقويمها، وما قدمه من نصائح وتوجيهات، فجزاه الله الخير كله.
- الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة كل من:
  - فضيلة أ.د. جابر زايد السميري. حفظه الله
  - فضيلة أ.د. محمود يوسف الشوبكي. حفظه الله

وذلك لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ليثريانها بالملاحظات والتوجيهات السديدة.

- الأستاذ/ عوني الكريري . مدير مدرسة الحرية الأساسية العليا (أ). التي أعمل بها مدرسا، وقد هيأ لي الظروف المناسبة لحضور المحاضرات ومتابعة الدراسة، وأزال التعارض بين مواعيد الدوام المدرسي ومواعيد المحاضرات الجامعية.
- الأستاذ/ عبد الفتاح مزيد. لما بذله من جهد في مراجعة الرسالة وتدقيقها لغويا.
- الأخ/ محمد أنور العشي، والأخ/ حسن نصر بظاظو. لما قاما به من جهد في سبيل توفير العديد من كتب المعتزلة وعلى رأسها: المغني في أبواب التوحيد والعدل، شرح الأصول الخمسة، رسائل العدل والتوحيد، تثبيت دلائل النبوة، تنزيه القرآن عن المطاعن. وغيرها، من مصر الشقيقة، فلهما كل الشكر والتقدير.
- الأخ/ سامر الشوا، لما قدمه من جهد في ترجمة ملخص البحث.
- الإخوة الزملاء/ خميس قويدر، ناصر غرقود، حسن بظاظو، حسام كردية، يونس الأسطل، أحمد أبو كميل، - زملائي في دراسة الماجستير - لما قدموه لي من التشجيع والدعم المعنوي.
- إلى كل من علمني حرفا، وأسدى لي خدمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد ...

فقد ذكر القرآن الكريم قصص السابقين، فذكر قوم نوح، وصالح، ولوط، وبني إسرائيل، وغيرهم الكثير، وبين الأسباب التي كانت وراء انحرافهم وضلالهم، وحذر من الوقوع فيما وقعوا فيه من المعاصي والآثام، ودعا إلى أخذ العبرة من قصصهم، قال تعالى: [لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ] {يوسف:١١١}، فتَنَاُول أخبار السابقين فيه فائدة عظيمة؛ تتمثل في معرفة أسباب القوة وأسباب الضعف في حياة الأمم، وعوامل الانحراف والضلال. حتى يتم الحذر من الوقوع فيما وقعوا فيه من فساد وضلال.

ولعلنا من خلال هذا التصور نقف على فرقة هي من أهم وأكثر الفرق تأثيرا؛ ألا وهي فرقة المعتزلة. حتى نتعرف على منهجهم في مسائل العدل والتوحيد وبخاصة مسألة أسماء الله تعالى وصفاته، ونرى كيف وصل المعتزلة إلى نفي الصفات الإلهية عن الباري تعالى، وما صاحب وتبع ذلك من العقائد الفاسدة والشاذة. خاصة وأن هناك من يدعو في زماننا هذا إلى منهج المعتزلة، والسير على خطاهم، كمن يقول: "حزب المعتزلة يمثل حزب الأحرار، وحزب المحدثين يمثل حزب المحافظين، ومن مصلحة الأمة أن يكون الحزبان..."[١]

ويقول: "في رأيي أن من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة"[٢]

وكمن كتب كتابا بعنوان (المعتزلة) قال في إهدائة: "إلى طلاب الحرية من شباب العرب في كل أرض، وفي كل زمان أهدي هذه الرسالة، في تاريخ دعاة التحرر الفكري من أسلافهم"[٣]

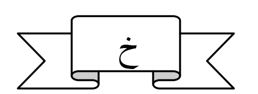
ولقد وجد الغرب في منهج المعتزلة ضالته؛ لتعطيل القرآن الكريم، وهدم السنة النبوية. "فكالوا له شهادات الاستحسان والإكبار... فهذا شتينر أطلق عليهم اسم: (المفكرون الأحرار في الإسلام) وجعل من هذا اللقب عنوان كتابه عنهم. ووصفهم آدم ميز وهاملتون بأنهم (دعاة

---

(١) ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٢٠٣/٣.

(٢) ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٢٠٧/٣.

(٣) المعتزلة: زهدي حسن جار الله، ص: ز.



الحرية الفكرية والاستنارة). أما فولدزيهر فيرفع عقيرته بالثناء عليهم ويصفهم بأنهم: (وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصرا مهما آخر قيما وهو العقل الذي كان حتى ذلك الحين مبعدا بشدة عن هذه الناحية)." [١]

غرض البحث

الوقوف على منهج المعتزلة بالبيان والتحليل والمناقشة والنقض، معتمدا على منهج أهل السنة والجماعة، ومبينا خطورة منهج المعتزلة من خلال بيان ما يترتب عليه من عقائد ومفاسد، وفتحا لباب الإسلام على مصراعيه ليعبث في الدين كل عابث، مع بيان ما في هذا المنهج من مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة غالبا.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

١. بيان منهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات، من خلال عرض والأدلة التي اعتمدوا عليها، والتي تكون غالبا بصيغة فلسفية معقدة، ومن ثم عرضها بأسلوب سهل واضح، وتحليلها، ومناقشتها من خلال منهج أهل السنة والجماعة.

٢. بيان المنزلق الأكبر الذي أدى إلى انحراف المعتزلة عن منهج أهل السنة والجماعة، ألا وهو تقديم العقل على النقل، وجعله الحكم في مسائل الاعتقاد، وجعل نصوص الشرع تبعا له.

٣. الوقوف على موقف المعتزلة من خبر الآحاد، وحجتهم في رده، وما يترتب على رده من تعطيل لكثير من أحاديث رسول الله ﷺ، التي ثبتت بنقل الثقة العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة، ثم بيان موقف علماء السلف من ذلك.

٤. إثبات ما أثبته الله تبارك وتعالى لنفسه من الصفات، وما أثبته له رسوله ﷺ، ونقض شبه المعتزلة الذين نفوا جميع الصفات عن الله تعالى، مستدلين بشبه عقلية، تاركين السنة، متأولين الوحي بشقيه، مع بيان ما ترتب على ذلك؛ من نفي رؤية المؤمنين ربهم تعالى يوم القيامة، ومن القول بخلق القرآن الكريم، وغير ذلك.

---

[١] موقف المعتزلة من السنة النبوية: أبو لبانة حسين، ٧٦-٧٧. بتصرف

الدراسات السابقة

لقد تناول العديد من العلماء مواقف المعتزلة العقدية، بما فيها موقفهم من الأسماء والصفات، وبينوا المنهج الصحيح للبحث في مسائل الاعتقاد، والأخطاء التي وقع بها المعتزلة، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث كتب كتابا سماه (درء تعارض العقل والنقل) بين فيه عدم إمكان حصول التعارض بين نصوص الشريعة والعقل، كما بين الإمام الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) عقيدة المعتزلة وأقوال فرقها، وعقد الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه (الفرق بين الفرق) فصلا بعنوان: بيان مقالات فرق الضلال من القدرية المعتزلة عن الحق. وغيرهم العديد من العلماء. إلا أنه وبحسب علمي المحدود الذي توصلت إليه بالبحث، ومراسلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، تبين لي أنه؛ لم يجمع ويفرد منهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات في بحث خاص.

منهج الدراسة

سأتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث سأقوم بالتعريف بالمعتزلة، ثم بيان الأصول الخمسة التي أجمعوا عليها، ثم عرض القواعد التي اعتمدوا عليها في توحيد الأسماء والصفات، والأدلة التي ساقوها لتقرير تلك القواعد، ثم عرض أدلتهم على تعطيل الأسماء والصفات الإلهية مع مناقشتها ونقضها، وبيان وجه الخطأ في منهجهم وما اشتمل عليه من عقائد باطلة، وما ترتب عليه من مفاسد غالبا، ونقضه من خلال عقيدة أهل السنة والجماعة، مبينا العقيدة الصحيحة المستمدة من خلال المنهج الصحيح في الاستدلال على مسائل التوحيد، مع عرض ذلك بأسلوب سهل مبسط، وتوضيح العبارة؛ من غير إطناب ممل ولا اختصار مخل.

الجهد المبذول في البحث

١. ترقيم الآيات الواردة في البحث، مع عزوها إلى سورها.

٢. عزو الأحاديث إلى من أخرجها، فإن كانت في الصحيحين اكتفيت بهما، أو أحدهما، وإن كانت في غيرهما من كتب الحديث، عزوتها إلى أحدٍ ممن أخرجها، مع بيان الحكم عليها، وذلك غالبا.

٣. الاعتماد على كتب المعتزلة في عرض عقائدهم وعلى رأسها: المغني في أبواب التوحيد والعدل، وشرح الأصول الخمسة، ورسائل العدل والتوحيد، والانتصار، والمنية والأمل، وغيرها ثم كتب أهل الفرق، وعلى رأسها: مقالات الإسلاميين، والفرق بين الفرق، والملل والنحل. ثم كتب الفرق الحديثة، ثم كتب المخالفين، وذلك غالبا. حتى يتم المعنى،

وتتضح العقيدة.

٤. اعتمدت في الرد على المعتزلة غالبا على كتب أهل السنة وعلى رأسها كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية والإبانة للأشعري ثم غيرهم.

٥. اتبعت الأصول العلمية المتعارف عليها للبحث والتوثيق.

٦. قمت بتوثيق الكتاب من خلال ذكر: الكتاب: المؤلف، تحقيق:_____، الطبعة:_____، الناشر: _________ - الدولة، سنة النشر:_____ هـ.

٧. ترجمت لأكثر أعلام البحث، مع التوسع قليلا في ترجمة أهم رجال المعتزلة، وذكرت الترجمة عند أول ذكر صاحبها غالبا.

٨. قمت بتوضيح بعض المصطلحات الواردة في البحث، عند أول ذكرها غالبا.

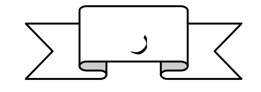
٩. قمت بالتعريف ببعض الفرق والأديان الواردة في البحث، عند أول ذكرها غالبا.

١٠. وثقت المراجع في الهامش، عند أول ذكرها غالبا.

١١. قمت بعمل سبعة فهارس هي: فهرس الآيات، فهرس الأحاديث، فهرس الأعلام، فهرس الفرق والمذاهب، فهرس المصطلحات، فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

١٢. رتبت فهرس الآيات حسب السور، ثم رتبت الآيات حسب رقمهما في السورة تصاعديا.

١٣. رتبت فهرس الأحاديث، وفهرس الأعلام. وفهرس الفرق والمذاهب، وفهرس المصطلحات، وفهرس المصادر والمراجع، ترتيبا هجائيا.



خطة البحث: وقد قسمت البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة:

المقدمة و تشتمل على: -

التعريف بالبحث وغرض البحث وأهمية البحث والدراسات السابقة ومنهج الدراسة والجهد المبذول في البحث.

الفصل التمهيدي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المعتزلة لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: نشأة المعتزلة.

المبحث الثالث: أسماء وألقاب المعتزلة.

الفصل الأول

توحيد الأسماء والصفات عند المعتزلة

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: أقسام الصفات عند المعتزلة.

المبحث الثالث: علاقة الأسماء بالصفات.

المبحث الرابع: علاقة الأسماء بالذات.

المبحث الخامس: علاقة الصفات بالذات.

الفصل الثاني

منطلق المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات

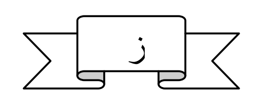
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المعتزلة بين العقل والنقل.

المبحث الثاني: تقديم العقل على النقل.

المبحث الثالث: تأويل النصوص الشرعية.

المبحث الرابع: رد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد.



الفصل الثالث

تعطيل المعتزلة للصفات الإلهية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: نشأة القول بتعطيل الصفات.

المبحث الثاني: تأثر المعتزلة بالجهمية والفلاسفة.

المبحث الثالث: عقيدة المعتزلة في الصفات .

المبحث الرابع: طريقة المعتزلة في تعطيل الصفات.

المبحث الخامس: خلق القرآن (نموذج لتعطيل الصفات).

المبحث السادس: نفي الرؤية (نموذج لتعطيل الصفات).

الفصل الرابع

أدلة المعتزلة على تعطيل الصفات

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: دليل تعدد القدماء.

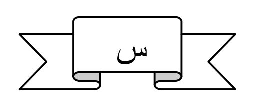
المبحث الثاني: دليل التشبيه والتجسيم.

المبحث الثالث: دليل التركيب.

المبحث الرابع: دليل الاختصاص.

والخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات والفهارس، وهي:

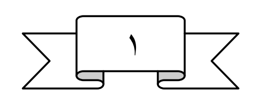
أولا: فهرس الآيات.
ثانيا: فهرس الأحاديث.
ثالثا: فهرس الأعلام.
رابعا: فهرس الفرق والمذاهب.
خامسا: فهرس المصطلحات.
سادسا: فهرس المصادر والمراجع.
سابعا: فهرس الموضوعات.



الفصل التمهيدي

وفيه ثلاثة مباحث

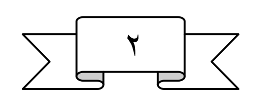
- المبحث الأول: تعريف المعتزلة لغة واصطلاحا .
- المبحث الثاني: نشأة المعتزلة.
- المبحث الثالث: أسماء وألقاب المعتزلة.



المبحث الأول
تعريف المعتزلة لغة واصطلاحا

وفيه مطلبان

- المطلب الأول: تعريف المعتزلة لغة.
- المطلب الثاني: تعريف المعتزلة اصطلاحا.



المطلب الأول

تعريف المعتزلة في اللغة

يقول ابن منظور[1]: "عزل الشيء يعزله عزلا وعزله فاعتزل وانعزل وتعزل؛ نحاه جانبا فتنحى، وقوله تعالى: [إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ] {الشعراء:٢١٢}، معناه أنهم لما رموا بالنجوم منعوا من السمع، واعتزل الشيء وتعزله - ويتعديان بعن- تنحى عنه، وقوله تعالى: [وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ] {الدُخان:٢١}، أراد إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا علي ولا معي"[2]

واعتزل الشيء: بَعُد عنه[3]. ويقال: اعزل عنك ما يشينك أي نحه عنك، وكنتُ بمعزل من كذا وكذا، أي كنت بموضع عُزْلةٍ منه، وكنتُ في ناحية منه، واعتزلت القوم أي فارقتهم، وتنحيت عنهم.[4]

وبذلك يكون معنى المعتزلة في اللغة: التنحي، والابتعاد، والمفارقة. ومنه أخذ المعنى الاصطلاحي، مع وجود اختلاف في تحديد ما تنحت عنه المعتزلة وفارقته، بين قائل: أنها تنحت قول الأمة في مرتكب الكبيرة، وآخر بأنها تنحت الخلاف السياسي الذي كان قائما في ذلك الوقت، وغيره بأنها تنحت مجلس الحسن البصري[5]، وغير ذلك مما سنورده عند ذكر سبب تسميتهم بالمعتزلة.

---

(١) ابن منظور: هو محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، هو الإمام اللغوي الحجة، ولد بمصر وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة. ثم ولي القضاء في طرابلس، وعمي في آخر عمره ،وعاد إلى مصر فتوفى فيها عام ٧١١ هـ ، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد. انظر: (الأعلام: الزركلي، ١٠٨/٧)

(٢) لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: مجموعة من المؤلفين، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعارف – القاهرة، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ٢٩٣٠/٤.

(٣) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، إخراج: مجموعة من المؤلفين، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتبة الإسلامية – استانبول، سنة النشر: ١٣٩٢هـ، ٥٩٩/٢.

(٤) تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الازهري الهروي، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، الطبعة (بدون طبعة)، الناشر: الدار المصرية – مصر الجديدة، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ٢/ ١٣٤.

(٥) الحسن البصري: هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، ولد بالمدينة، وسكن البصرة، كانت أم الحسن خيرة مولاة لأم سلمة أم المؤمنين المخزومية، وأبوه يسار: من سبي ميسان، سكن المدينة، وأعتق، وتزوج بها في خلافة عمر، فولد له بها الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وله كتاب في، فضائل مكة، توفي بالبصرة عام ١١٠ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٥٦٣/٤. المنية والأمل: ابن المرتضى، ٢٥. الأعلام: الزركلي، ٢٢٦/٢).

المطلب الثاني

تعريف المعتزلة في الاصطلاح

اختلفت وتنوعت تعريفات الباحثين لفرقة المعتزلة بدرجة كبيرة، وذلك يرجع إلى اختلاف مقاصدهم وغاياتهم من هذه التعريفات، فمنهم من عرفهم باعتبار مؤسس الفرقة، وآخر باعتبار نشاطهم في تقرير مسائل علم الكلام[١] وإرساء قواعده، وآخر باعتبار منهجهم العقلي الصرف المقدم على الوحي مدحا أو ذما![٢]، وآخر باعتبار أسمائهم وألقابهم وما أجمعوا علية من العقائد - الأصول الخمسة -[٣]، وآخر باعتبار نشاطهم السياسي الذي ظهر للرد على عقيدة الجبر[٤] والإرجاء[٥] والتشبيه[٦] [٧]، وآخر باعتبار ما وصلوا إليه من الانتشار والنفوذ، وبسط السيطرة على غيرهم من الفرق في مرحلة من مراحلهم.

يقول في ذلك سعيد مراد: "لقد اختلفت الآراء، وتعددت الاتجاهات، حول مفهوم الاعتزال، هل هو اعتزال سياسي؟ أم اعتزال عن مباهج الحياة الدنيا وزينتها؟ أم اعتزال الفئة الضالة وأهل الفتنة؟ أم أنه موقف فكري له أصوله وقواعده؟ أضف إلى ذلك، أن مفهوم

---

(١) علم الكلام هو: علم باحث عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو على قاعدة الإسلام. (التعريفات: الجرجاني، ٢٥٣)

(٢) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: مانع بن حماد الجهني، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتونيع - الرياض، سنة النشر:١٤٢٠ هـ،٦٤/١.

(٣) انظر: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية: عبد المنعم الحنفي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الرشاد- القاهرة، سنة النشر: ١٤١٣هـ، ص: ٣٥٨.

(٤) الجبر هو: نفي الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلى الرب تعالى، فجعلوا أفعال العباد طبيعة إضطرارية كفعل النار للإحراق بطبعها، وفعل الثلج للتبريد، ومنهم: الجهمية، والنجارية، والضرارية. ومنهم من عد الأشاعرة من الجبرية. والمعتزلة تسمي أهل السنة بالجبرية. انظر: (الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم الظاهري، ٣٢/٣. الملل والنحل: الشهرستاني، ٩٧/١).

(٥) المرجئة: هم الذين أرجئوا العمل عن الإيمان، وزعم الغلاة منهم أن الإيمان هو المعرفة القلبية فقط، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. والإيمان شيء واحد عندهم لا يزيد ولا ينقص. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ٣٨. الملل والنحل: الشهرستاني، ١٦١/١).

(٦) قال الإمام أحمد لما سئل عن التشبيه هو: أن يقول يد كيدي، ووجه كوجهي. فأما إثبات يد ليست كالأيدي، ووجه ليس كالوجوه، فهو كإثبات ذات ليست كالذوات. (التحفة المدنية في العقيدة السلفية: حمد آل معمر، ٢٦).

(٧) انظر: تيارات الفكر الإسلامي: محمد عمارة، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الشروق – القاهرة، سنة النشر: ١٤١٨هـ، ص: ٤٤.

الاعتزال تأثر بدرجة كبيرة بموقف الأنصار والخصوم، مما حدا بكل منهم أن يطلق على أصحاب الاعتزال من الألقاب والتسميات، ما يتناسب مع الموقف الفكري لكل منهم"[١]

وإليك شيئا من هذه التعريفات:

١. المعتزلة: "أصحاب واصل بن عطاء الغزالي[٢] ، اعتزل عن مجلس الحسن البصري"[٣]

٢. المعتزلة: "هم الواضعون لدعائم علم الكلام الإسلامي، فبهم تأسس، وبجهودهم تطورت موضوعاته، بما أضافوا إليه من مباحث جديدة أثرت موضوعاته، وكان لهم دورٌ رئيس في تطويره، وصياغة مشكلاته، ومعالجتها معالجة جادة هي أقرب إلى روح التفلسف."[٤]

٣. المعتزلة: "من أهم الفرق الكلامية، بل تعد أيضا مؤسس علم الكلام الحقيقي، بمعنى أن لها نسقا مذهبيا متكاملا في علم الكلام، وهم أصحاب النظر العقلي، وكانوا من أوائل الذين وسعوا دائرة المعرفة الدينية، بحيث تشمل العقل، ولم يكتف المعتزلة بإدخال عنصر العقل في المعرفة الدينية، بل قدموه على النص، وقالوا بالفكر قبل السمع، فأولوا المتشابه من الآيات القرآنية، ورفضوا الأحاديث التي لا يقرها العقل، وتحرزوا في خبر الآحاد، وقالوا بوجوب معرفة الله بالعقل، ولو لم يرد شرع بذلك، وإذا تعارض النص مع العقل، قدموا العقل؛ لأنه أصل النص."[٥]

---

(١) الفرق والجماعات الدينية في الوطن العربي – قديما وحديثا: سعيد مراد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، سنة النشر: ١٤٢٧هـ، ص: ٩٣.

(٢) واصل بن عطاء: وكنيته أبو حذيفة، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم، رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين سمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري، هو قديم المعتزلة وشيخها وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، ولد بالمدينة، ونشأ بالبصرة. وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك، وله خطبة مشهورة منزوعة الراء، توفي عام ١٣١ هـ. انظر: (المنية والأمل: ابن المرتضى، ٣٢. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ١٦٩-٣٧٠. الأعلام: الزركلي، ١٠٨/٨ - ١٠٩ . جمهرة خطب العرب، أحمد زكي صفوت، ٥٠١/٢).

(٣) كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، تحقيق: نصر الدين تونسي، الطبعة: الأولى، الناشر: شركة القدس للتصدير – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠٧م، ص: ٣٤٧.

(٤) مدخل إلى علم الكلام: محمد صالح محمد السيد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار قباء – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠١م، ص: ٢١٩.

(٥) الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة: علي عبد الفتاح المغربي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، سنة النشر: ١٩٨٦م، ص: ٢٠٣.

٤. المعتزلة: "اسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام، في القرن الثاني الهجري، ما بين سنة ١٠٥وسنة ١١٠هـ، بزعامة رجل يسمى واصل بن عطاء الغزال، نشأت هذه الطائفة متأثرة بشتى الاتجاهات الموجودة في ذلك العصر، وقد أصبحت المعتزلة فرقة كبيرة، تفرعت عن الجهمية[١] في معظم الآراء، ثم انتشرت في أكثر بلدان المسلمين انتشارا واسعا."[٢] وأرى أن هذا التعريف هو الأشمل؛ لأنه ذكر تاريخ وطبيعة النشأة، والمؤسس، والمكانة التي وصلت إليها الفرقة .

٥. ويمكن تعريف المعتزلة بأنها: فرقة إسلامية، ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري، في مدينة البصرة، على يد واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد[٣]، متأثرة بالمذاهب والملل التي سبقتها وعاصرتها، واتخذت العقل مصدرا أول لمسائل العدل والتوحيد، وتبحرت في علم الكلام وأرست قواعده، وانتشرت في الآفاق، حتى كانت من أكبر الفرق الإسلامية تأثيرا.

---

(١) الجهمية: أتباع الجهم بن صفوان، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية. وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان. وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط. وقال: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ١٨٦. الملل والنحل: الشهرستاني، ٩٧/١)

(٢) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها: غالب علي عواجي، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار لينة – دمنهور، سنة النشر: ١٤١٨هـ، ١٠١٧/٢.

(٣) عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري، كان جده من سبي فارس، وأبوه نساجا ثم شرطيا للحجاج في البصرة، قال ابن علية: أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال، فدخل معه عمرو بن عبيد، فأعجب به، وزوجه أخته، واشتهر عمرو بعلمه وزهده، وكان شيخ المعتزلة في عصره، كان حي القلب، يعظ فيجيد الوعظ، ثم لا يخشى في وعظه خليفة أو أمير، يحتقر عطاياهم ويعلوا بنفسه على نفوسهم، وينفذ بموعظته إلى قلوبهم فيبكيهم، ثم يلحون عليه في أن يغشى مجالسهم ويتردد عليهم، فيأبى ويفر منهم وكان إذا جادل واصلا هزمه واصل، فهو من الناحية العقلية أقل منه، مع أنه من ذلك في منزلة رفيعة، ولكنه من ناحية قلبه وإيمانه لا يقل عن واصلا إن لم يزد عليه زهدا وورعا، له رسائل وخطب وكتب، منها التفسير، والرد على القدرية. توفي بمران بقرب مكة، عام ١٤٤ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ١٠٤/٦. المنية والأمل: ابن المرتضى، ٣٨. ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٩٧/٣-٩٨. الأعلام: الزركلي، ٨١/٥).

المبحث الثاني
نشأة المعتزلة

وفيه خمسة مطالب

- المطلب الأول: على يد النبي ﷺ.
- المطلب الثاني: على يد على بن أبي طالب ﷺ.
- المطلب الثالث: عندما اعتزل جماعة من المسلمين، الخلاف بين علي ومعاوية ﷺ.
- المطلب الرابع: عندما اعتزل جماعة من أصحاب الحسن بن علي الحياة السياسية.
- المطلب الخامس: عندما اعتزل واصل بن عطاء قول الأمة في حكم مرتكب الكبيرة.

المطلب الأول

نشأت المعتزلة على يد النبي محمد ﷺ، وكبار الصحابة ﷺ

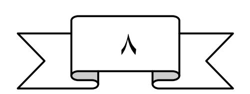
ويتزعم هذا القول المعتزلة أنفسهم، حيث يحاولون إرجاع أصل مذهبهم إلى النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين، وعلماء الصحابة، وكبرائهم ﷺ، يقول ابن المرتضى[(١)] في تعيين طبقات المعتزلة:"وأما تعيين طبقاتهم فنقول: قد رتب القاضي عبد الجبار[(٢)] طبقاتهم، ونحن نشير إلى جملتها، وقد تضمنتها مسألة مستقلة، وهي أن طبقاتهم على ما فصله القاضي عبد الجبار، من رسول الله ﷺ إلى عصره هي عشر طبقات، وإنما ذكر في كل طبقة المشهورين من رجال زمانهم، لتعذر إحصاء ذوي المعارف منهم في كل حين ..."[(٣)]

---

(١) ابن المرتضى: هو أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل ابن منصور الحسني، من أئمة الزيدية باليمن، ، ولد في ذمار، وبويع بالإمامة بعد موت الناصر سنة ٧٩٣ هـ في صنعاء، ولقب (المهدي لدين الله) وقد بويع في اليوم نفسه للمنصور علي ابن صلاح الدين، فنشبت فتنة انتهت بأسر صاحب الترجمة وحبسه في قصر صنعاء سنة ٧٩٤هـ، وخرج من سجنه خلسة، فعكف على التصنيف إلى أن توفي في جبل حجة غربي صنعاء. من كتبه: المنية والأمل، وغير ذلك. توفي عام ٨٤٠ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٢٦٩/١ بتصرف).

(٢) القاضي عبد الجبار: هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي، أبو الحسين، أصولي شافعي المذهب. كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، ولي القضاء بالري، ومات فيها. له تصانيف كثيرة، منها: تنزيه القرآن عن المطاعن وشرح الأصول الخمسة والمغني في أبواب التوحيد والعدل، وتثبيت دلائل النبوة ومتشابه القرآن، توفي سنة ٤١٥هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٢٤٤/١٧. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ٥٤/٥ . الأعلام: الزركلي، ٢٧٣/٣).

(٣) المُنْيّة والأمل: القاضي عبد الجبار، جمع: أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: عصام الدين محمد علي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعرفة الجامعية، سنة النشر: ١٩٨٥م، ص: ١٧. بتصرف. وانظر: المعتزلة، زهدي جاد الله، ص: ١٢- ١٣.



المطلب الثاني

نشأت المعتزلة على يد على بن أبي طالب وكبار الصحابة ﷺ

ويتزعم هذا القول الشيعة[١] المعتزلة، حيث يحاولون إرجاع أصل مذهبهم إلى بيت النبوة، فينسبوه إلى علي بن أبي طالب، يقولون بأن واصل بن عطاء، أخذ عن محمد بن على بن أبي طالب، ومحمد أخذ عن أبيه على بن أبي طالب، يقول مصطفى الشكعة: "ورأي آخر يقول: إن مذهب الاعتزال، من حيث الفكرة والعقيدة اللتين قال بهما واصل وعمرو بن عبيد، تنتهيان إلى علي بن أبي طالب؛ لأن واصلا أخذ عن محمد بن علي بن أبي طالب، وأن محمدا أخذ عن أبيه، ويؤيد هذا الرأي، أن الزيدية[٢] وهم شيعة، يوافقون المعتزلة في أصولهم كلها إلا مسألة الإمامة، وأن زيدا كان تلميذا لواصل، وأن الشيعة عموما يميلون في عقائدهم إلى الاعتزال ويتفقون مع المعتزلة في أكثر الأصول."[٣] ولقد عد ابن المرتضى عند ذكر رجال الطبقة الأولى للاعتزال، عددا كبيرا من الصحابة الكرام، على رأسهم علي بن أبي طالب، حيث يقول:"الخلفاء الأربعة، وهم على عليه السلام، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وغيرهم كعبد الله بن عمر، وأبي الدرداء، وأبي ذر الغفاري، وعبادة بن الصامت،"[٤] ﷺ ثم يروي العديد من الأخبار، عن علي بن أبي طالب والصحابة ﷺ، تدل على قولهم بالقدر من الإنسان، وترفض عقيدة الجبر.[٥]

---

(١) الشيعة: هم الذين شايعوا عليا ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية إما جليا وإما خفيا واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده. (الملل والنحل: الشهرستاني، ١/١٥٥).

(٢) الزيدية: إحدى فرق الشيعة، ترجع نسبتها إلى مؤسسها زيد بن علي زين العابدين الذي صاغ نظرية شيعية في السياسة والحكم، وقد جاهد من أجلها وقتل في سبيلها، وكان يرى صحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ جميعاً، ولم يقل أحد منهم بتكفير أحد من الصحابة ومن مذهبهم جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل. (الموسوعة الميسرة: مانع الجهني، ٧٦ بتصرف).

(٣) إسلام بلا مذاهب: مصطفى الشكعة، الطبعة: الثانية عشر، الناشر: الدار المصرية اللبنانية، سنة النشر: ١٤١٦هـ، ص: ٣٩٤.

(٤) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١٧.

(٥) انظر: المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١٧ وما بعدها.

المطلب الثالث

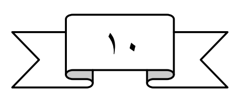
نشأت المعتزلة، عندما اعتزل جماعة من المسلمين، الخلاف بين علي ومعاوية

عندما حصل الخلاف بين علي ومعاوية ، انقسم المسلمون إلى ثلاثة أقسام: الأول وقف مع علي، والآخر مع معاوية، والثالث قرر اعتزال الفريقين، ووجد أن الواجب على المسلم في زمن الفتن، أن يعتزلها ويبتعد بنفسه عنها، وأن يكون عبد الله المقتول لا القاتل، ولذلك اعتزل جماعة من الصحابة والتابعين الخلاف الذي دار بين علي ومعاوية ، وتفرغوا للعلم والعبادة، يقول في ذلك محمد السيد: "يرى بعض المؤرخين كالطبري[1] وأبي الفداء والدينوري، أن كلمة معتزلة كانت تطلق على أولئك الذين لم يدخلوا في النزاع بين على ومعاوية، أو على ومن حضر حرب الجمل ولم يحضر الحروب الأخرى، كعبد الله بن الزبير، كما نلاحظ كذلك أن أبا الفداء كان يطلق هذه اللفظة تارة على أولئك الذين لم يبايعوا عليا، ... وتارة أخرى يطلقها على بعض المحبين لعلي المتعصبين له كأبي الدرداء، وأبي أمامة الباهلي، لاعتزالهما حرب صفين، ... ومن الواضح أن كلمة معتزلة استخدمت في هذا العصر المبكر لتعبر عن اتجاه لبعض الناس الذين اعتزلوا أطراف القتال معبرين عن موقف سياسي يتسم بالحياد، وكفوا عن المشاركة في شؤون المجتمع وما يجري فيه من أحداث"[2]

---

(١) الطبري: هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان إماما في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، توفي ببغداد سنة ٣١٠هـ. انظر: (وفيات الأعيان: ابن خلكان، ١٩٢/٤. الأعلام: الزركلي، ٦٩/٦).

(٢) مدخل إلى علم الكلام: محمد صالح محمد السيد، ص: ٢٢٣-٢٢٤.

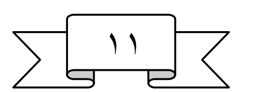


المطلب الرابع

نشأت المعتزلة عندما اعتزل جماعة من أصحاب الحسن بن علي الحياة السياسية

"يرى الملطي - وهو أقدم مؤرخي الفرق - أن المعتزلة نشأت من اتخاذها موقف الاعتزال عن الفرق السياسية المتنازعة حول الإمامة، حيث يرجع نشأة المعتزلة الكلامية، إلى تلك الجماعة التي اعتزلت الحياة العامة بعد مبايعة الحسن وتسليمه الأمر لمعاوية، وذلك عام ٤٠هـ، وهو العام المسمى بعام الجماعة، فرأوا الاعتزال عنه وعن باقي المسلمين، والتفرغ للعلم والعبادة"[١]

(١) مدخل إلى علم الكلام: محمد صالح محمد السيد، ص: ٢٢٥.



المطلب الخامس

نشأت المعتزلة عندما اعتزل واصل بن عطاء قول الأمة في حكم مرتكب الكبيرة

ولهذه الحادثة روايتان هما:

الأولى: وهي ما يرويه البغدادي من أن واصل بن عطاء "زعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبله طرده عن مجلسه، فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة، وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عبيد، فقال الناس يومئذ فيهما أنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسمى أتباعهما من يومئذ معتزلة"(١)

الثانية: وهي ما يرويه الشهرستاني(٢) إذ يقول: "دخل واحد على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين! لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة، وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكر الحسن في ذلك! وقبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول: صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين. لا مؤمن، ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى إسطوانة من إسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل فسمي هو وأصحابه: معتزلة"(٣)

---

(١) الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، سنة النشر:١٩٩٨م، ص: ١١٧-١١٨.

(٢) الشهرستاني: هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام. كان إماما في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة. يلقب بالأفضل، من كتبه: الملل والنحل، نهاية الاقدام في علم الكلام، توفي ٥٤٨ هـ. انظر: (لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ٣١١/٧. الأعلام: الزركلي، ٢١٥/٦).

(٣) الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: ١٩٨٠م، ٤٨/١.

مناقشة الأقوال الواردة في نشأة المعتزلة:

الحقيقة أن الأقوال الأربعة الأولى في نشأة الاعتزال مرجوحة ضعيفة؛ وذلك لأن الاعتزال كمذهب فكري له أصوله الخاصة،- أصول المعتزلة الخمسة:التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- لم تظهر إلا بعد مفارقة واصل بن عطاء لمجلس الحسن البصري، وبشكل تدريجي.

وإن كانت نشأة المعتزلة ترجع إلى النبي ﷺ، أو إلى على بن أبى طالب وسائر الصحابة رضوان الله عليهم، أو إلى من اعتزل الخلاف بين علي ومعاوية، أو من اعتزل الحسن بن على عند مبايعته لمعاوية بن أبي سفيان، فلماذا لم يصل إلينا شيء عنهم في عقيدة المنزلة بين المنزلتين، التي وضعها واصل بن عطاء، أو في الوعد والوعيد، أو في العدل، أو في التوحيد الذي تدين به المعتزلة.

إن ما يذكره ابن المرتضى في كتابه المنية والأمل، لِيَسْتَدِلَ به على سلوك الصحابة والتابعين مسلك المعتزلة لا يصلح لشيء من ذلك البتة، فكل ما أورده من أخبار تنفي عن الإنسان عقيدة الجبر والإكراه، لا تصلح دليلا لأصل العدل بمفهوم المعتزلة، الذي يرون فيه أن الإنسان هو من يخلق أفعاله، كما يستحيل أن يكون فكر المعتزلة وليد لحظة من غير مقدمات له سبقته، بل هناك مقدمات تتمثل في الآراء والعقائد السابقة، فمن الملاحظ "قبل بروز المعتزلة كفرقة فكرية على يد واصل بن عطاء، كان هناك جدل ديني فكري بدأ بمقولات جدلية، كانت هي الأسس الأولى للفكر المعتزلي، وهذه المقولات نوجزها فيما يلي: مقولة أن الإنسان حر مختار بشكل مطلق، وهو الذي يخلق أفعاله بنفسه، ومقولة خلق القرآن، ومقولة نفي الصفات.

ثم برزت المعتزلة كفرقة فكرية على يد واصل بن عطاء الغزال، الذي كان تلميذا للحسن البصري، ثم اعتزل حلقة الحسن بعد قوله بأن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، وأنه مخلد في النار إذا لم يتب قبل موته"[(١)]

لقد أخذ المعتزلة من الجهمية قولهم في الصفات وخلق القرآن، كما جاءت لترد على المجبرة، وتثبت حرية الإنسان المطلقة في أعماله، وأوجدت منزلة وسطا لمرتكب الكبيرة بين الخوارج[(٢)]، والمرجئة، كل هذه المسائل كانت مثار بحث وجدل بين المسلمين، فجاء المعتزلة

---

(١) الموسوعة الميسرة: مانع الجهني، ٦٥/١ بتصرف.

(٢) الخوارج: فرقة من المسلمين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ. ويجمع الخوارج على افتراق مذاهبهم على تكفير على، وعثمان، والحكمين، وأصحاب الجمل، وكل من رضي بتحكيم الحكمين، وأصحاب الكبائر. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ٧٢. الملل والنحل: الشهرستاني، ١٣٢/١).

وناقشوا جميع هذه القضايا، وأسسوا علم الكلام، ومهما كان الأمر فإن مدرسة الاعتزال المتميزة لم تظهر وتتخذ طابعا مستقلا، إلا على يد واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، اللذين اعتزلا مجلس الحسن البصري لاختلافهما معه في موقف مرتكب الكبيرة، يقول على المغربي: "والواقع أننا لا يمكن أن نعتبر كل من اعتزل الحروب بين علي ومخالفيه سلفا للمعتزلة، حيث إنهم في الغالب يمثلون الاتجاه السلفي، وأبدى كثير منهم موقفا معارضا لعلم الكلام، وتروي لنا كتب الطبقات كثيرا من هذه المواقف."(١)

وبغض النظر، هل اعتزل واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري بنفسه! أم اعتزل بسبب طرده من قبل الحسن البصري! فكلا الروايتين كانتا بسبب اعتزاله لقول الأمة في مرتكب الكبيرة، ووضعه للأصل الأول لمذهب الاعتزال، الذي هو بمثابة حجر الأساس لباقي الأصول الخمسة عند المعتزلة، فمن الواضح أن هذة الحادثة – اعتزال واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري - مثلت النشأة الحقيقية لمذهب الاعتزال الذي ظهر بعد ذلك.

مكان وتاريخ نشأة المعتزلة:

نشأت المعتزلة في مدينة البصرة بالعراق، في بداية القرن الثاني الهجري، يقول في ذلك زهدي جاد الله: "لم تعين أصول التاريخ العربي السنة التي ظهر فيها المعتزلة، وكل ما ذكرته أنهم ظهروا في البصرة حول حلقة الحسن البصري، وانشقوا عنها، ونحن نعلم أن الحسن البصري توفي سنة ١١٠هـ، وأن الرجلين اللذين أسسا مدرسة الاعتزال وهما واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد ولدا سنة ٨٠هـ، فلا يعقل أن يكونا قد بدءا هذه الحركة الفكرية قبل العشرين من حياتهما، وعلى ذلك يكون المعتزلة قد قاموا في بداية القرن الهجري الثاني، في سنة محصورة بين ١٠٠-١١٠هـ، وهذا يوافق ما يذهب إليه المقريزي(٢) من أنهم ظهروا بعد المائة الأولى من سني الهجرة"(٣)

---

(١) الفرق الكلامية الإسلامية: على المغربي، ص: ٢٠٥.

(٢) المقريزي: هو أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي: مؤرخ الديار المصرية. أصله من بعلبك، ونسبته إلى حارة المقارزة - من حارات بعلبك في أيامه - ولد ونشأ ومات في القاهرة، وولي فيها الحسبة والخطابة والامامة مرات، من تآليفه كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.(الأعلام: الزركلي،١ /١٧٧).

(٣)المعتزلة: زهدي حسن جار الله، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠٢م، ص: ١٢. وانظر: تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم: فالح الربيعي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: الدار الثقافية للنشر، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ١٩.

المبحث الثالث
أسماء وألقاب المعتزلة

وفيه مطالبان

- المطلب الأول: الأسماء التي أطلقها المعتزلة على أنفسهم.
- المبحث الثاني: الأسماء التي أطلقها غير المعتزلة عليهم.

المطلب الأول

الأسماء التي أطلقها المعتزلة على أنفسهم[(١)]

١-المعتزلة (بمعنى اعتزال الشر، والمعاصي، والخطأ، وملذات الحياة الدنيا.)

يرى المعتزلة أنهم يسمون بهذا الاسم: لأنهم اعتزلوا الشر، والمعاصي، والظلمة، ويستدلون لقولهم هذا بالقرآن الكريم والسنة النبوية، يقول ابن المرتضى: "ويحتجون للاعتزال أي لفضله بقوله تعالى: [وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ] {مريم:٤٨}، ونحوها، وهو قوله تعالى: [وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا] {المزمل:١٠}، وليس إلا بالاعتزال عنهم، واحتجوا من السنة بقوله ﷺ: "من اعتزل من الشر سقط في الخير..."[(٢)] وقوله: "ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة"[(٣)] وهو تمام الخبر. ثم قال سفيان لأصحابه: "تسموا بهذا الاسم؛ لأنكم اعتزلتم الظلمة" فقالوا سبقك بها عمرو بن عبيد وأصحابه فكان سفيان بعد ذلك يروي "واحدة ناجية"[(٤)]

وقيل سميت المعتزلة بهذا الاسم؛ لأنهم اعتزلوا قول الأمة في حكم مرتكب الكبيرة، عندما قرروا أن صاحب الكبيرة في منزلة بين الإيمان والكفر، فليس هو مؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين. [(٥)]

---

(١) أراد المعتزلة أن يظهروا للناس محاسن أقوالهم وقبح أقوال المخالفين، فسموا أنفسهم بأهل العدل والتوحيد، والمنزهة، ورموا غيرهم من أهل السنة بالمشبهة والحشوية، وكذلك أهل السنة أرادوا أن يظهروا للناس عقائد المعتزلة على حقيقتها، فسموهم بالقدرية والجهمية، وغير ذلك من الأسماء والألقاب، وهكذا ترى أن أسماء المعتزلة وألقابهم على ضربين، الأول ما أطلقوه على أنفسهم باعتبار المدح والثناء، والآخر ما أطلقه عليهم الخصوم من أهل السنة وغيرهم باعتبار الذم.

(٢) لم أجده في كتب أهل السنة

(٣) لم أجده في كتب أهل السنة. والأحاديث الواردة في افتراق الأمة تبين أن الفرقة الناجية هي المتمسكة بالكتاب والسنة وأنها الجماعة، لا المعتزلة. ومنها حديث حديث معاوية ﷺ، قال ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال: "ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ثنتان وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة وهى الجماعة ".أخرجة أبو داود في سننه: كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم: (٤٥٩٧)، ص: ٥٠٣. قال الألباني: حسن.

(٤) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ٧.

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، سنة النشر: ١٤٢٢هـ، ص: ٨٦.

وقيل سموا بالمعتزلة: لاعتزالهم الحياة الدنيا والزهد فيها، والإقبال على العبادة، وطلب العلم، يقول مصطفى الشكعة: "ورأي آخر يقول: إن تسمية المعتزلة جاءت من تلك الصفة التي لازمت رجال الاعتزال؛ من تقى وتقشف، وبعد عن ملاذ الحياة ومفاتنها، فهم بذلك معتزلون الدنيا زاهدون فيها"(١)

٢-أهل العدل والتوحيد

"لقبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد، لقولهم بوجوب الأصلح، وبنفي الصفات القديمة، فإنهم قالوا: يجب على الله تعالى ما هو الأصلح لعباده، ويجب عليه أيضا إثابة المطيع، فهو لا يخل بما وجب عليه أصلا، وجعلوا هذا عدلا، وقالوا أيضا: بنفي الصفات القديمة القائمة بذاته تعالى، احترازا عن إثبات القدماء المتعددة، وجعلوا هذا توحيدا"(٢)

"ولقب المعتزلة أنفسهم بالعدلية والعدليين وأهل العدل؛ لأخذهم بالأصل الأول و بالموحدة لأخذهم بالثاني وبأهل العدل والتوحيد – وهو اللقب الذي اشتهروا به – لأخذهم بالأصلين"(٣)

٣-الوعدية

"وهو ما اشتهروا به من قولهم بإنفاذ الوعد والوعيد لا محالة، وأن الله تعالى لا يخلف في وعده ووعيده، فلا بد من عقاب المذنب إلا أن يتوب قبل الموت"(٤)

وللمعتزلة أسماء أخرى مثل: "المنازلية، والمنزهة، وأهل التنزيه"(٥)

---

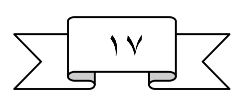
(١) إسلام بلا مذاهب: مصطفى الشكعة، ص: ٣٩٤.

(٢) كتاب المواقف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة: الأولى،الناشر: دار الجيل – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٧م، ٦٥٩/٣.

(٣) المعتزلة تكوين العقل العربي أعلام وأفكار: محمد إبراهيم الفيومي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، سنة النشر:١٤٢٣هـ، ص: ١٣٠.

(٤) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها: غالب على عواجي، ١٠٢١/٢.

(٥) انظر: المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ٤.



المطلب الثاني

الأسماء التي أطلقها غير المعتزلة عليهم

١ - المعتزلة (بمعني المنشقين والخارجين عن الأمة)

المعتزلة بمعنى الخارجين عن قول الأمة، يقول البغدادي في سبب تسمية المعتزلة:" اتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين، وهى أنه فاسق لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سماهم المسلمون معتزلة لاعتزالهم قول الأمة بأسرها"[١]

وقيل سموا بالمعتزلة: لاعتزالهم مجلس الحسن البصري بسبب الخلاف على حكم مرتكب الكبيرة[٢] وقد سبق بيان ذلك عند الحديث عن نشأة المعتزلة.

وقيل سموا بالمعتزلة؛ لأن السلف أطلق عليهم هذا الاسم، " ذكر بن خلكان[٣] في ترجمة قتادة البصري[٤] – أحد كبار علماء التابعين- أن قتادة دخل مرة مسجد البصرة، فإذا بعمرو بن عبيد ونفر معه قد اعتزلوا من حلقة الحسن البصري وحلقوا وارتفعت أصواتهم، فأمهم وهو يظن أنها حلقة الحسن، فلما صار معهم عرف أنها ليست هي فقال: إنما هؤلاء المعتزلة ثم قام عنهم."[٥]

---

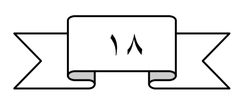
(١) الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١١٤.

(٢) انظر: الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٨/١.

(٣) ابن خلكان: هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الاربلي، أبو العباس: المؤرخ الحجة، والأدب الماهر، صاحب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ولد في إربل، وانتقل إلى مصر، وتولى نيابة قضائها. وسافر إلى دمشق، فولاه الملك الظاهر قضاء الشام. وعزل بعد عشر سنين. فعاد إلى مصر فأقام سبع سنين، ورد إلى قضاء الشام، ثم عزل عنه بعد مدة. وولي التدريس في كثير من مدارس دمشق، وتوفي فيها فدفن في سفح قاسيون عام ٦٨١ هـ. انظر: (الأعلام: الزركلي، ٢٢٠/١).

(٤) قتادة البصري: هو قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري: مفسر حافظ ضرير أكمه. قال الإمام أحمد ابن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع علمه بالحديث، رأسا في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. وكان يرى القدر، وقد يدلس في الحديث. مات بواسط في الطاعون عام ١١٨ هـ. (الأعلام: الزركلي ١٨٩/٥)

(٥) تاريخ الجهمية والمعتزلة: جمال الدين القاسمي، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة النشر: ١٣٩٩هـ، ص: ٥٨.



٢ - القدرية

يطلق أهل السنة على المعتزلة لقب القدرية؛ وذلك لأنهم ينسبون القدر لأنفسهم وينفونه عن الله تعالى، يقول ابن الجوزي[١]: "ويلقبون بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم، وإنكارهم القدر فيها."[٢]

والمعتزلة يرفضون هذه التسمية وينكرونها، ويردونها إلى أهل السنة فيقولون: أن من نسب القدر إلى الله تعالى هو القدري، لا من نسبه إلى نفسه، يقول في ذلك القاضي عبد الجبار: "اعلم أن القدرية عندنا إنما هم المجبرة والمشبهة، وعندهم المعتزلة، فنحن نرميهم بهذا اللقب، وهم يرموننا به"[٣]

ويرجع سبب هذا التراشق بين المعتزلة وغيرهم بلقب القدرية، لقوله ﷺ: "القدرية مجوس[٤] هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم."[٥]

ولقد رد الإمام أبو الحسن الأشعري[٦] علي المعتزلة فقال: "وزعمت القدرية أنا نستحق اسم القدر؛ لأنا نقول إن الله تعالى قدَّر الشر والكفر، فمن يثبت القدر كان قدريا دون من لم

---

(١) ابن الجوزي: هو يوسف بن عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، القرشي، التيمي، البكري، البغدادي، محيي الدين، أبو المحاسن: أستاذ دار الخلافة المستعصمية، وسفيرها. من أهل بغداد. وهو ابن العلامة أبي الفرج: ابن الجوزي. توفي والده وعمره سبع عشرة سنة، فكفلته والدة الخليفة الناصر. توفي عام ٦٥٦ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٢٣٦/٨).

(٢) كتاب المواقف: الإيجي، ٦٥٣/٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٥٢٣.

(٤) المجوسية: ديانة قديمة تقوم على إثبات أصلين هما النور والظلمة. إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين بل النور أزلي والظلمة محدثة ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها: أمن النور حدثت والنور لا يحدث شرا جزئيا فكيف يحدث أصل الشر؟ أم من شيء آخر ولا شيء يشرك النور في الإحداث والقدم. وبهذا يظهر خبط المجوس." (الملل والنحل: الشهرستاني، ٢٣٢/١ بتصرف).

(٥) أخرجه أبى داود في سننه: كتاب السنة، باب فِي الْقَدَرِ، حديث رقم: (٤٦٩١)، ص: ٥١١ . قال الألباني: حسن. ٣٥٧/٤.

(٦) أبو الحسن الأشعري: هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة. وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم فلما برع في معرفة الاعتزال كرهه وتبرأ منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم، وتوفي ببغداد. قيل: بلغت مصنفاته ثلاث مئة كتاب، منها إمامة الصديق والرد على المجسمة ومقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة وغير ذلك، توفي عام ٣٢٤ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٨٦/١٥. الأعلام: الزركلي، ٢٦٣/٤).

يثبته. يقال لهم: القدري هو من يثبت القدر لنفسه دون ربه ﷻ، وأنه يقدر أفعاله دون خالقه، وكذلك هو في اللغة؛ لأن الصائغ: هو من زعم أنه يصوغ دون من يزعم أنه يصاغ له، والنجار: هو من يضيف النجارة إلى نفسه دون أنه ينجر له، فلما كنتم تزعمون أنكم تقدرون أعمالكم وتفعلونها دون ربكم، وجب أن تكونوا قدرية، ولم نكن نحن قدرية؛ لأنا لم نضف الأعمال إلى أنفسنا دون ربنا ﷻ، ولم نقل إنا نقدرها دونه، وقلنا: إنها تقدر لنا. ويقال لهم: إذا كان من أثبت التقدير لله ﷻ قدريا، فيلزمكم إذا زعمتم أن الله تعالى قدر السماوات والأرض، وقدر الطاعات أن تكونوا قدرية، فإذا لم يلزم هذا فقد بطل قولكم وانتقض كلامكم."[١]

٣- الجهمية

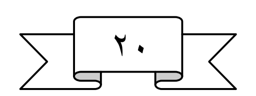
"إن انتشار آراء جهم[٢] وشيوع مسائله بين أولي العلم ولهج الناس بها كان سبق العصر الذي ظهرت فيه المعتزلة، إلا أنه سبق قريب، فإن هذه الفرق والنحل الإسلامية كانت تترى يأتي بعضها إثر بعض، وربما تعاصرت، وقد يخمل بعضها بنباهة بعض، أو تندغم إحداها في الأخرى لما يجمعها من القول بمسائل تتفقان عليها، ومن ذلك المعتزلة والجهمية، فإن المعتزلة أخذت عن الجهمية القول بنفي الرؤية والصفات وخلق الكلام ووافقتها عليها، وإن كان لكل فروع واختيارات غير ما للأخرى، إلا أن ما توافقوا فيه من هذه المسائل الكبيرة جعلهم كأهل المذهب الواحد، فلذلك أطلق أئمة الأثر لفظ الجهمية على المعتزلة، فالإمام أحمد[٣] في كتابه الرد على الجهمية، والبخاري في الرد على الجهمية، ومن بعدهم، وإنما يعنون بالجهمية فيه المعتزلة؛ لأنهم كانوا في المتأخرين أشهر بهذه المسائل من الجهمية، ولكن كان غرض المتقدمين بالرد

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة: أبو الحسن الأشعري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار ابن زيدون، سنة النشر: (بدون تاريخ). ص: ٥٧.

(٢) جهم بن صفوان: السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب، الكاتب المتكلم، رأس الضلالة "الجهمية"، كان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن، فقبض عليه نصر بن سيار فقال له استبقني فقال لو ملأت هذا الملا كواكب وأنزلت إلي عيسى بن مريم ما نجوت والله لو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك ولا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت وأمر بقتله، عام ١٢٨ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٢٦/٦-٢٧. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ٤٣٧/٢. الأعلام: الزركلي، ٥٠٠/٢-٥٠١).

(٣) أحمد بن حنبل: هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، أبو عبد الله، إمام أهل السنة والحديث في وقته، وأمير المؤمنين في الحديث. وقيل: إنه كان يحفظ ألف ألف حديث، وفي أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن ومات قبل أن يناظر ابن حنبل، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهرا لامتناعه عن القول بخلق القرآن، وأطلق سنة ٢٢٠ هـ. صنف العديد من الكتب منها كتابه المسند وكتاب الرد على الزنادقة والجهمية، توفي عام ٢٤١ هـ. انظر: (وفيات الأعيان: ابن خلكان، ٦٤/١. تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، ٩٨/١. الأعلام: الزركلي، ٢٠٣/١).



والمناقشة الجهمية؛ لأنها الأم لغيرها، والسابقة على سواها في الظهور، بل هي أول فئة ظهرت في الإسلام بمذهب التأويل، وقام حزبها بالدعوة إلى مذهبها في ريعان الدولة الأموية، فلذا غلب عند السلف اسمها على غيرها ممن قاربها وتلقى عنها".[١]

"فكل معتزلي جهمي، وليس كل جهمي معتزليا. لكن جهم أشد تعطيلا؛ لأنه ينفى الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفى الصفات دون الأسماء."[٢]

٤ - المعطلة

"كان أهل السنة يطلقون على الجهمية الأولى نفاة الصفات اسم المعطلة، لتعطيلها الله تعالى عن صفاته، -أي تجريده عنها- وكانوا يرمون من وراء هذه التسمية إلى ذم الجهمية وهجومها، فإن أهل الموصل أخذوا بعد هزيمة مروان بن محمد[٣] يسبونه وينادونه: يامعطل؛ لأن مروان كان على مذهب المعطلة، وحين قام المعتزلة واقتبسوا عن الجهمية الأولى قولهم بنفي الصفات لزمهم اسم المعطلة، وقد وضع الإمام ابن قيم الجوزية[٤] كتابه الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، وهو يقصد الرد على المعتزلة في الدرجة الأولى"[٥]

٥ - مخانيث الخوارج

وافق المعتزلة الخوارج في تأبيد صاحب الكبيرة في النار، مع قولهم بأنه موحد وليس بمشرك ولا كافر، ولهذا قيل للمعتزلة إنهم مخانيث الخوارج؛ لان الخوارج لما رأوا لأهل

---

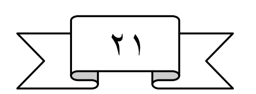
(١) تاريخ الجهمية والمعتزلة: جمال الدين القاسمي، ص: ٥٩.

(٢) منهاج السنة النبوية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: الأولى، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر:١٤٠٦هـ، ٦٠٤/٢.

(٣) مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الاموى، أبو عبد الملك، القائم بحق الله، ويعرف بالجعدى وبالحمار: آخر ملوك بني أمية في الشام. ولد بالجزيرة وأبوه متوليها. وغزا سنة ١٠٥ هـ فافتتح قونية وغيرها. وولاه هشام بن عبد الملك على أذربيجان وأرمينية والجزيرة سنة ١١٤ فافتتح فتوحات وخاض حروبا كثيرة. توفي عام ١٣٢ هـ. انظر: (الأعلام: الزركلي، ٢٠٨/٧).

(٤) ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله. مولده ووفاته في دمشق. تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية. وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق.وأطلق بعد موت ابن تيمية.وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس، أغري بحب الكتب، فجمع منها عددا عظيما. وألف تصانيف كثيرة منها: إعلام الموقعين، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، والصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، والكافية الشافية، ومدارج السالكين، والروح، واجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، توفي عام ٧٥١ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٥٦/٦ بتصرف).

(٥) المعتزلة تكوين العقل العربي: محمد إبراهيم الفيومي، ص: ١٣٥.



الذنوب الخلود في النار سموهم كفرة وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار ولم تجسر على تسميتهم كفرة، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلا عن قتال جمهور مخالفيهم، ولهذا نسب إسحاق بن سويد العدري واصلا وعمرو بن عبيد إلى الخوارج، لاتفاقهم على تأييد عقاب أصحاب الذنوب، فقال في بعض قصائده:

برئت من الخوارج لست منهم من الغزال منهم وابن باب
ومن قوم إذا ذكروا عليا يردون السلام على السحاب[1]

٦ - الثنوية[2] والمجوسية

يقول المقريزي: "إن المعتزلة يدعون الثنوية لقولهم الخير من الله والشر من العبد، وكان المعتزلة الأقدمون يقولون: إن الله تعالى يخلق الخير وأن الشيطان يخلق الشر، ولما كان هذان القولان يشبهان قول الثنوية المجوسية، فإن المعتزلة اكتسبوا علاوة على أسمائهم العديدة اسم المجوس، فإنهم بسبب هذه الأثنينية سموا مجوس الأمة الإسلامية"[3]

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: "ويقال لهم: أليس المجوس أثبتوا الشيطان يقدر على الشر الذي لا يقدر الله ﷻ عليه، فكانوا بقولهم هذا كافرين؟ فلا بد من نعم. يقال لهم: فإذا زعمتم أن الكافرين يقدرون على الكفر، والله تعالى لا يقدر عليه، فقد زدتم على المجوس في قولكم؛ لأنكم تقولون معهم: إن الشيطان يقدر على الشر، والله لا يقدر عليه، وهذا ما بينه الخبر عن الرسول ﷺ، وأن القدرية مجوس هذه الأمة، وإنما صاروا مجوس هذه الأمة؛ لأنهم قالوا بقول المجوس"[4]

وللمعتزلة أسماء أخرى مثل: "الحرقية، والمفنية، واللفظية، والقبرية، والنفاة، والمبتدعة. وغيرها."[5]

---

(١) الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١١٩ بتصرف.

(٢) الثنوية: ديانة سبقت الإسلام، يزعم أصحابها: أن للعالم إلهين قديمين، هما النور وهو مبدأ الخيرات، والظلمة وهو مبدأ الشرور. انظر: (الملل والنحل: الشهرستاني، ٢٤٣/١ . شرح المقاصد: التفتازاني، ٦٤/٢).

(٣) المعتزلة تكوين العقل العربي: محمد إبراهيم الفيومي، ص: ١٣٣.

(٤) الإبانة عن أصول الديانة: أبو الحسن الأشعري، ص: ٥٦.

(٥) انظر: موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها: أبو لبانة حسين، الطبعة: الثانية، الناشر: دار اللواء – الرياض، سنة النشر: ١٤٠٧هـ، ص: ١٤. المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ٤.

الفصل الأول

توحيد الأسماء والصفات عند المعتزلة

وفيه خمسة مباحث

- المبحث الأول: تعريف الأسماء والصفات.
- المبحث الثاني: أقسام الصفات عند المعتزلة.
- المبحث الثالث: علاقة الأسماء بالصفات.
- المبحث الرابع: علاقة الأسماء بالذات.
- المبحث الخامس: علاقة الصفات بالذات.

المبحث الأول
تعريف الأسماء والصفات

وفيه أربعة مطالب

- المطلب الأول: تعريف الاسم.
- المطلب الثاني: تعريف الصفة.
- المطلب الثالث: عدم تفريق المعتزلة بين الصفة والوصف ومناقشتهم.

المطلب الأول

تعريف الاسم

أولا: تعريف الاسم في اللغة:

١. هو ما يعرف به الشيء و يستدل به عليه[١].

٢. هو ما دل على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة [٢].

٣. هو حروف منظومة دالة على معنى مفرد[٣].

ثانيا: تعريف الاسم في اصطلاح المعتزلة:

قال المعتزلة: الأسماء هي الأقوال الدالة على المسميات[٤].

ثالثا: تعريف الاسم في اصطلاح السلف:

"هو ما دل على معنى لتمييزه عن غيره، أو اللفظ الدال على المسمى، وهو إما مشتق من السمو وهو العلو، أو من السمة وهي العلامة، ويقال لصاحبه مسمى، فالاسم يظهر به المسمى ويعلو فيقال للمُسَمِّى: سَمِّهِ، أي أظهره وأعلي ذكره بالاسم، والاسم له خصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجر، والتنوين، والإضافة"[٥].

من خلال تعريف المعتزلة للاسم يتضح أنهم؛ لا يرون في أسماء الله تعالى إلا دلالة على الذات، وأن هذه الأسماء لا تحمل معنى زائد غير الذات، وهذا مخالف لتعريف السلف؛ الذين يرون أن أسماء الله تعالى تدل على معنى في الذات يميزها عن غيرها.

---

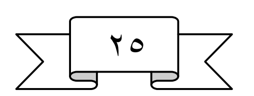
(١) المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، ٤٥٢/١.

(٢) التعريفات: الجرجاني، ص: ٤٧. وانظر: المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، ٤٥٢/١.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة، سنة النشر:١٤٢٤هـ، ١٨٩/٦.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٥٣/١. بتصرف

(٥) أسماء الله الحسنى: محمود الرضواني، (المكتبة الشاملة) ص: ٣٤. بتصرف



المطلب الثاني

تعريف الصفة

أولا: تعريف الصفة في اللغة:

الصفة هي أصل الفعل الثلاثي وَصَفَ ومنه وَصَفَهُ يَصِفُهُ وَصْفاً وصِفَةً: نعته. وهذا صريح في أن الوصف والنعت مترادفان، وقد أكثر الناس من الفروق بينهما، ولا سيما علماء الكلام، وهو مشهور، وفي اللسان: وصف الشيء له وعليه: إذا حلاه، وقيل: الوصف: مصدر. والصفة: الحلية. وقال الليث[1]: الوصف: وصفك الشيء بحليته ونعته فاتصف أي: صار موصوفا، أو صار متواصفا[2]. وقيل: هي الحالة التي يكون عليها الشيء من حليته ونعته؛ كالسواد، والبياض، والعلم، والجهل[3].

ثانيا: تعريف الصفة في اصطلاح المعتزلة:

قال المعتزلة: الأسماء والصفات هي الأقوال الدالة على المسميات[4].ويذكر الإسفراييني[5] أن الصفة عند المعتزلة هي: "وصف الواصف، ولم يكن في الأزل واصف. والاسم عندهم التسمية ولم يكن في الأزل مسمى."[6]

(١) الليث: هو الليث بن سعد عبد الرحمن الفهمي: بالولاء، أبو الحارث: إمام أهل مصر في عصره، حديثا وفقها. أصله من خراسان، ومولده في قلقشندة، ووفاته في القاهرة. (الأعلام: الزركلي، ٢٤٨/٥).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق، مجموعة من العلماء، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الهداية، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ٤٥٩/٢٤.

(٣) المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، ١٠٣٧/٢.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٥٣/١.

(٥) الإسفراييني: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق: عالم بالفقه والأصول. كان يلقب بركن الدين، قال ابن تغري بردي: وهو أول من لقب من الفقهاء. نشأ في إسفرايين، بين نيسابور وجرجان، ثم خرج إلى نيسابور وبنيت له فيها مدرسة عظيمة فدرس فيها، ورحل إلى خراسان وبعض أنحاء العراق، فاشتهر. له كتاب الجامع في أصول الدين، ورسالة في أصول الفقه. وكان ثقة في رواية الحديث. وله مناظرات مع المعتزلة. مات في نيسابور، ودفن في إسفرايين عام ٤١٨ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٦١/١).

(٦) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب، بيروت، سنة النشر:١٩٨٣م، ص: ٣٧.

ثالثا: تعريف الصفة في اصطلاح السلف:

١. هي الشيء الذي يوجد بالموصوف أو يكون له ويكسبه الوصف الذي هو النعت الذي يصدر عن الصفة(١).

٢. هي ما قام بالذات الإلهية مما يميزها عن غيرها، ووردت به نصوص الكتاب والسنة(٢).

٣. هي ما دل على معنى أو شيء يقوم بذات الموصوف، ولا يمكن أن يقوم بنفسه أو ينفصل عن موصوفه كالسعادة والقوة والجمال والعزة والقدرة والكمال، وغير ذلك من صفات الذات والأفعال، فهذه الصفات لا تقوم بنفسها ولكنها ملازمة للموصوف وتتبعه في الحكم (٣).

مناقشة تعريف المعتزلة للاسم والصفة

من خلال تعريف المعتزلة الأسماء والصفات يتضح أنهم لا يفرقون بين الاسم والصفة ويجعلونهما بمعنى واحد فلا يوجد فرق بينهما. ويعتبر هذا القول مغالطة للغة والمعقول. والحق التفريق بين الاسم والصفة. ومقصد المعتزلة من عدم التفريق بين الاسم والصفة؛ التمهيد لنفي الصفات الإلهية، وذلك من خلال القول بأن الاسم والصفة بمعنى واحد، ثم الادعاء بأن أسماء الله تعالى أعلام مجردة لا مدلول لها في الذات، ويتضح ذلك من قولهم في الصفات: عالم لا بعلم، قادر لا بقدرة، حي لا بحياة...

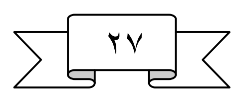
"والصواب في تعريف الصفات الفعلية هو ما ذهب إليه السلف، حيث عرفوها بقولهم: هي الأمور الاختيارية التي يتصف بها الرب ﷻ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته واختياره مثل: الكلام، والمحبة، والرضا، والرحمة، والإحسان، والعدل، والإحياء، والإماتة، والاستواء، والنزول ونحو ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة"(٤)

(١) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، سنة النشر: ١٤٠٧هـ، ص: ٢٤٤.

(٢) الصفات الإلهية تعريفها أقسامها: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الطبعة: الأولى، الناشر: أضواء السلف – الرياض، سنة النشر: ١٤٢٢هـ، ص: ١٢.

(٣) أسماء الله الحسنى: محمود الرضواني، (المكتبة الشاملة) ص: ٣٤.

(٤) مناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله ووحدانيته: صالح الرقب، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية ١٤١٢هـ، ٤١٩/١-٤٢٣.



المطلب الثالث

عدم تفريق المعتزلة بين الصفة والوصف ومناقشتهم

لم يرى المعتزلة " ثمة فرق بين الصفة والوصف، ولهذا زعموا أن الصفة ليست بمعنى أكثر من الوصف. فالعلم عندهم بمعنى عالم، والقدرة بمعنى قادر. والعالم عندهم عالم بذاته لا بعلم وهكذا"[(١)] يقول الأشعري قولهم: له علم بمعنى معلوم، وله قدرة بمعنى مقدور، ولم يطلقوا غير ذلك."[(٢)]

مناقشة عدم تفريق المعتزلة بين الصفة والوصف

اللغة والمعقول والبديهة تدل على أن الصفة غير الموصوف، والصفة والموصوف غير الوصف، فالصفة هي ما قام بالموصوف وتعلق به، جمعها صفات، أما الوصف فهو ذكر صفات الشيء، وجمعه أوصاف، يقول الباقلاني[(٣)]: "وهذا الوصف الذي هو كلام مسموع أو عبارة عنه، وغير الصفة القائمة بالله تعالى"[(٤)]."ولا شك أن أهل السنة في تفريقهم بين الوصف والصفة قد فازوا بالسبق والصواب أولا: لأن حقيقة الصفة ما قام بالموصوف سواء كان مؤقتا أو أزليا. أما الوصف: فهو القول أو الخبر عن الصفة. ومن هنا يلاحظ أن بين الصفة والموصوف عموم وخصوص فكل وصف صفة، وليس كل صفة وصفا. وبيان ذلك: أن قول القائل "وصف لشيء" وهو صفة له ولكن صفة القائل لا يلزم منها أن تكون وصف له. ومثال آخر: إخبار الله عن شيء ما وصف منه وهو صفة له. وليس كل صفة له كحياته مثلا يسمى وصف."[(٥)]

---

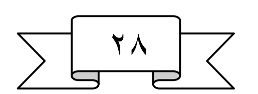
(١) الصفات الخبرية بين المثبتين والمؤولين: جابر السميري، الطبعة: الأولى، الناشر: الدار السودانية للكتب – الخرطوم، سنة النشر: ١٤١٦هـ، ص: ٥٣-٥٤.

(٢) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: الثانية، الناشر: مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، سنة النشر: ١٩٦٩م،١/٢٤٥.

(٣) الباقلاني: هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. وجهه عضد الدولة سفيرا عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها. من كتبه: إعجاز القرآن. والإنصاف. والتمهيد، في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة. توفي عام ٤٠٣ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٦/١٧٦).

(٤) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: الباقلاني، ص: ٢٤٥.

(٥) الصفات الخبرية بين المثبتين والمؤولين: جابر السميري، ص: ٥٤.



المبحث الثاني
أقسام الصفات عند المعتزلة

وفيه خمسة مطالب

- المطلب الأول: تقسيم الصفات باعتبار وقت استحقاق الصفة.
- المطلب الثاني: تقسيم الصفات باعتبار المشاركة والاختصاص بالصفة.
- المطلب الثالث: تقسيم الصفات كما ذكره الإيجي.
- المطلب الرابع: مناقشة تقسيم المعتزلة للصفات.
- المطلب الخامس: أقسام الصفات عند أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول

تقسيم المعتزلة للصفات باعتبار وقت استحقاق الصفة

قسم المعتزلة الصفات باعتبار وقت استحقاق الصفة إلى ثلاثة أقسام هي(١):

١ - ما يستحقه من الصفات في كل وقت

الصفات التي يستحقها الباري تعالى في كل وقت هي: كونه تعالى قادرا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، مدركا للمدركات، موجودا، مريدا، كارها. هذا عند أبي هاشم. وأما أبو علي، فإنه لا يثبت تلك الصفة الذاتية.

٢ - ما يستحيل عليه من الصفات في كل وقت

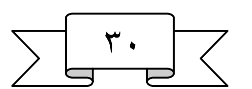
الصفات التي تستحيل على الله تعالى في كل وقت هي مضاد الصفات التي تجب لله تعالى في كل وقت، نحو كونه تعالى عاجزا جاهلا معدوما.

٣ - ما يستحقه من الصفات في وقت دون وقت

الصفات التي يستحقها الباري تعالى في وقت دون وقت، وهي نحو كونه تعالى مدركا، فإن ذلك مشروط بوجوب المدرك، ونحو كونه مريدا وكارها، فإن ذلك يستند إلى الإرادة والكراهية الحادثتين الموجودتين لا في محل.

---

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٨٠-٨١ بتصرف.



المطلب الثاني

تقسيم المعتزلة للصفات باعتبار المشاركة والاختصاص بالصفة

قسم المعتزلة الصفات باعتبار المشاركة والاختصاص في الصفة إلى ثلاثة أقسام هي[1]:

١ - ما يختص به تعالى من الصفات على وجه لا يشاركه فيه غيره

إن صفات القديم ﷻ إما أن تكون من باب ما يختص به على وجه لا يشاركه فيه غيره، نحو كونه قديرا وغنيا إلا أن هذا لا يصح في المثال؛ لأن المرجع بالقدم إلى استمرار الوجود، والواحد منا يشارك القديم في الوجود، وكونه غنيا ليس بصفة؛ لأن المرجع به إلى نفي الحاجة عنه، فالأولى أن يذكر في مسألة الصفة الذاتية التي يقع بها الخلاف والوفاق.

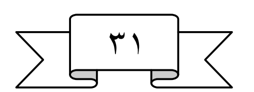
٢ - ما يشاركه غيره تعالى في نفس الصفة ويخالفه في كيفية استحقاقه لها

وإما أن تكون من باب ما يشاركه غيره في نفس الصفة ويخالفه في كيفية استحقاقه لها، نحو كونه قادرا عالما حيا موجودا، فإن أحدنا يستحق هذه الصفات كالقديم سبحانه، إلا أن القديم تعالى سبحانه يستحقها لما هو عليه في ذاته، والواحد منا يستحقه لمعان محدثة.

٣ - ما يشاركه غيره تعالى في نفس الصفة وفي وجه الاستحقاق

وإما أن تكون من باب ما يشاركه غيره في نفس الصفة وفي وجه الاستحقاق، نحو كونه مدركا ومريدا وكارها، فإن القديم تعالى مدركا لكونه حيا بشرط وجود المدرك، وكذلك الواحد منا، وكذلك فهو مريد وكاره بالإرادة والكراهية، وكذلك الواحد منا. إلا أن الفرق بينهما هو أن القديم تعالى حي لذاته فلا يحتاج إلى حاسة، ومريد وكاره بإرادة وكراهة موجودتين لا في محل والواحد منا مريد وكاره لمعنيين محدثين في قلبه.فعلى هذا يجري الكلام في هذا الفصل.

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٨١-٨٢ بتصرف.



المطلب الثالث

تقسيم المعتزلة للصفات كما يذكر الإمام الإيجي[1] [2]

١ - الصفات النفسية:

عرفها الجبائي[3] بأنها: أخص وصف النفس التي بها يقع التماثل والتخالف، ولم يجوزوا اجتماع صفتي النفس، وقال الأكثرون: هي الصفة اللازمة، فجوزوه واثبتوا أنها يشترك فيها الموجود والمعدوم.

٢ - الصفات المعنوية:

قال بعضهم هي الصفة المعللة، وقيل الجائزة.

٣ - الصفات الحاصلة بالفعل:

وهي الحدوث[4]، وليست نفسية؛ إذ لا تثبت حال العدم، ولا معنوية؛ لأنها لا تعلل بصفة.

٤ - الصفات التابعة للحدوث ولا تأثير للفاعل فيها:

فمنها واجبة كالتحيز وقبول الأعراض[5] للجوهر، ومنها ممكنة تابعة للإرادة، ككون الفعل طاعة أو معصية، وغيرها ككون العلم ضروريا، وبينهم خلاف في تبعية الإتقان للعلم، وفي الحسن أهو مما يتبع الحدوث وجوبا، أو بالإرادة.

---

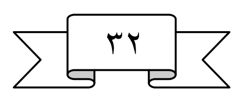
(١) الإيجي: هو أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، من بلاد فارس، علم أصولي، من تصانيفه المواقف والعقائد العضدية وغير ذلك توفي ٧٥٦. انظر: طبقات الشافعية: ابن قاضي شبهة، ٢٧/٣. الأعلام: الزركلي، ٢٩٥/٣).

(٢) المواقف في علم الكلام: عبد الرحمن بن أحمد الايجي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: عالم الكتاب - بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ٩٦. وانظر: البيهقي وموقفه من الإلهيات: أحمد الغامدي، ص:١٨١-١٨٢. الصفات الإلهية: محمد التميمي، ص: ٧٥.

(٣) أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، من أئمة المعتزلة. ورئيس علماء الكلام في عصره، إليه تنسب فرقة الجبائية، تلميذه أبو الحسن الأشعري ثم خالفه. توفي عام ٣٠٣ هـ. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ١٨٣. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ٣٢٤/٧. الأعلام: الزركلي، ٢٥٦/٦).

(٤) الحدوث: هو عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه. والحادث: ما يكون مسبوقا بالعدم ويسمى حدوثا زمانيا وقد يعبر عن الحدوث بالحاجة إلى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا. (التعريفات: الجرجاني، ١٣٨،١٤٢).

(٥) الأعراض: هي الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به والأعراض على نوعين قار الذات وهو الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود كالبياض والسواد وغير قار الذات وهو الذي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود. (التعريفات: الجرجاني، ٢٤٣).



المطلب الرابع

مناقشة تقسيم المعتزلة للصفات

يرى المعتزلة مفهوم التوحيد والواحد: الذي لا يتجزأ ولا يتبعض[1]. وأن الصفات: أجزاء وأبعاض؛ إثباتها ينافي التوحيد من جهة، ويلزم التشبيه والتجسيم من جهة أخرى. ولذلك نفوا وبشكل قاطع أن يقوم بالباري تعالى صفة ثبوتية، وعرفوا الصفة بأنها الأقوال الدالة على المسميات، وجعلوا معنى الصفة مرادفا لمعنى الاسم، وأسماء الباري تعالى عندهم أعلام مجردة، لا تدل على شيء في الذات.

وعندما يثبت المعتزلة للباري تعالى صفة من الصفات، فإن هذا الإثبات يجب أن لا يتعارض مع مفهوم التوحيد عندهم، ولذلك قالوا: معنى إثبات صفة الكلام؛ أنه خلق كلاما في محل أو لا في محل، لا أنه تعالى هو المتكلم بذاته، فعندهم لا يقوم بالباري تعالى صفة من الصفات، لا علم ولا قدرة ولا إرادة ولا غير ذلك.

ولذلك فإن تقسيم الصفات عندهم لا يمكن إلا أن يكون شكليا صوريا، لا حقيقة له سوى السلب والتحريف، يتجه يمينا وشمالا بلا معنى.

ومن خلال تقسيم المعتزلة لصفات يتضح ما يلي:

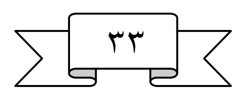
١. أن تقسيم المعتزلة للصفات قائم على تأثرهم بالفلسفات والديانات السابقة، وتصورهم للواحد بأنه الذي لا يتجزأ ولا يتبعض، كما أن هذا التقسيم لا يستند إلى نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية.

٢. أن تقسيم المعتزلة للصفات ناقص مبتور، وذلك لعدم اشتماله على الصفات الثبوتية الخبرية، كالوجه واليدين وغير ذلك مطلقا؛ وذلك لأنهم لا يقرون بهذه الصفات، ويعتبرون النصوص الواردة فيها مجازات، ثم يؤولونها بما يتفق مع مذهبهم.

٣. أن الصفات التي أثبتها المعتزلة - كونه قادرا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، مدركا للمدركات، موجودا، مريدا، كارها – لم يثبتوها على الوجه اللائق بالباري تعالى، بل أثبتوها بطريقة فلسفية، مخالفة للنقل، مستحيلة في العقل، حقيقتها التعطيل والإلحاد.

---

(١) الأبعاض: اسم لجزء مركب، تركب الكل منه ومن غيره. (التعريفات: الجرجاني، ٨٣).



المطلب الخامس

أقسام الصفات عند أهل السنة والجماعة

لقد استنتج العلماء من خلال استقراء نصوص الكتاب والسنة؛ أن الصفات منها ما هو مثبت لله تعالى، ومنها ما هو منفي عنه، وأن الصفات المثبتة منها ما يتعلق بفعله تعالى ومنها ما يتعلق بذاته.

ويعتبر الإمام أبو حنيفة النعمان أول من قسم الصفات الإلهية ووضع الفروق بينها عندما قال في كتابه الفقه الأكبر: " لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية. أما الذاتية: فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة. وأما الفعلية: فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل" [(١)]

الصفات الثبوتية والصفات السلبية:[(٢)]

١. **الصفات الثبوتية**: هي التي أثبتها الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.

٢. **الصفات السلبية**: هي التي نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. فيجب نفيها عن الله تعالى مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل؛ وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال؛ وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كمالاً؛ ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له فلا يكون كمالاً... مثال ذلك: قوله تعالى: [وَتَوَكَّلْ عَلَى الحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ] {الفرقان:٥٨}، فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته.

---

(١) الفقه الأكبر: أبو حنيفة النعمان، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة الفرقان – الإمارات العربية، سنة النشر: ١٤١٩هـ، ص: ١٤-١٦.

(٢) شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: محمد بن صالح العثيمين، تقديم: عبد العزيز بن باز، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الصفا – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ، ص: ٧٥-٨٦ بتصرف.

ولقد قسم السلف الصفات الثبوتية إلى قسمين هما:[1]

١. **صفات ذاتية:** لا تنفك عن الذات، بل هي لازمة لها أزلا وأبدا ولا تتعلق بها مشيئته وقدرته، منها ما هو عقلي، ومنها ما هو خبري.

٢. **صفات فعلية:** تتعلق بها مشيئته وقدرته كل وقت وآن، وتحدث بمشيئته وقدرته، منها ما هو عقلي، ومنها ما هو خبري.

والصفات الذاتية على قسمين:

أ- **صفات ذاتية عقلية:** أي أن الاستدلال عليها يحصل بالعقل فيقترن في معرفتها السمع والعقل كصفة الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع...

ب- **صفات ذاتية خبرية:** أي أن الاستدلال عليها وإثباتها لا يمكن إلا عن طريق النص كصفة اليدين.

والصفات الفعلية على قسمين أيضا:

أ- **صفات فعلية عقلية:** كصفة الخلق والرزق... فيشترك في معرفتها السمع والعقل.

ب- **صفات فعلية خبرية:** كالاستواء والنزول والإتيان والمجيء...

التقسيم الحق للصفات تقسيم السلف

ولا شك أن تقسيم السلف للصفات الإلهية هو الصواب الحق؛ وذلك لأنه يشمل على جميع الصفات الإلهية، ولقد استدل السلف لهذا التقسيم بقوله تعالى: [هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ(٢٢) هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَامُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ(٢٣) هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ(٢٤)] . {الحشر}.

"وقد بينوا وجه الاستدلال بهذه الآية على تقسيمهم للصفات وهو أن الله تبارك وتعالى ذكر في هذه الآيات أسماء الذات التي تشتمل على الصفات التي اشتقت منها هذه الأسماء، وذكر بعد ذلك أسماء الفعل الدالة على الصفات التي اشتقت منها أيضا وفصل بين النوعين بضمير الفصل (هو)"[2]

---

(١) دراسات في توحيد الأسماء والصفات الإلهية: سعد عبد الله عاشور وجابر زايد السميري، الطبعة: الثالثة، الناشر: مكتبة ومطبعة دار المنارة – غزة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ، ص: ٣٥ بتصرف.

(٢) الصفات الخبرية: جابر السميري، ص: ٥٨ بتصرف.

المبحث الثالث
علاقة الأسماء بالصفات

وفيه خمسة مطالب

- المطلب الأول: علاقة الأسماء بالصفات عند المعتزلة
- المطلب الثاني: مناقشة علاقة الأسماء بالصفات عند المعتزلة
- المطلب الثالث: الفرق بين الاسم والصفة

المطلب الأول

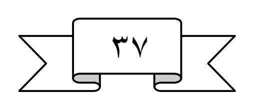
علاقة الأسماء بالصفات عند المعتزلة

يرى المعتزلة أن أسماء الله تعالى أعلام مجردة، لا تعلق لهـا بالـصفات، وأن تعـدد الأسماء جاء لبيان تعدد المنفي عن الباري تعالي من العجز والنقص ونحوه، ويظهر ذلـك جليـا من خلال قول القاضي عبد الجبار: "عالم لا بعلم قادر لا بقدرة حـي لا بحيـاة"(١). فالمعتزلـة يثبتون الاسم للباري تعالى وينفون ما دل عليه من صفة، وبذلك تري أنهم لا يرون وجود علاقة بين أسماء الله تعالى وصفاته فالأسما لا تفيد إلا العلمية، كما لو سمي الطويل قصيرا، والـسمين ضعيفا، والعالم جاهلا (٢)

---

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٣١-١٣٢.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٨٣-١٨٤. مقالات الاسلاميين: الأشعري، ٢٧٣/١، ٢٤٧/١-٢٤٨. شرح الرسالة التدمرية: عبد الرحمن البراك، ص: ٨٤. دراسات في توحيد الأسماء والصفات: سعد عاشور وجابر السميري، ص: ٤٥. البيهقي وموقفه من الإلهيات: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الطبعة: الثانية، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، سنة النشر: ١٤٢٣هـ، ١٧٣/١. وجوب محبة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه: عبد الرزاق عفيفي، (المكتبة الشاملة)، ص: ٣١.



المطلب الثاني

مناقشة علاقة الأسماء بالصفات عند المعتزلة

والحق أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف. أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله ﷻ، وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص. فالحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله ﷻ، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا. وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف لدلالة القرآن عليها، كما في قوله تعالى: [وَهُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ] {يونس:١٠٧}، وقوله: [وَرَبُّكَ الغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ] {الكهف:٥٨}، فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة. ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن علم، ولا سميع إلا لمن سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر. وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل...(١)

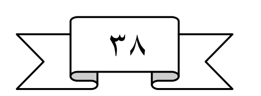
"وأما أسماء غير الله فهي أعلام فقط فقد يتسمى أحد الناس عبد الله وهو من أكفر الناس، وهذا يتسمى علي وهو سافل، وهذا يتسمى حكيم وهو من أسفه الناس، وهذا يتسمى محمد وهو مذموم فأسماء غير الله أعلام مجردة فقط إلا أسماء النبي ﷺ، وأسماء القرآن، فأسماء الرسول ﷺ هي أعلام وأوصاف؛ لأن اسم رسول الله ﷺ محمد وقد سمي بهذا الاسم لكثرة محامده أو لكثرة خصاله الحميدة، واسمه أحمد؛ لأنه أحمد الناس لله ﷻ، وأحمد من يحمده الناس"(٢)

قال الإمام الأشعري: يقال لهم: وجدنا اسم عالم اشتق من علم، واسم قادر اشتق من قدرة، وكذلك اسم حي اشتق من حياة، واسم سميع اشتق من سمع، واسم بصير اشتق من بصر، ولا تخلو أسماء الله ﷻ من أن تكون مشتقة إما لإفادة معنى، أو على طريق التلقيب، فلا يجوز أن يسمى الله تعالى على طريق التلقيب باسم ليس فيه إفادة معنى، وليس مشتقا من صفة. فإذا قلنا: إن الله تعالى عالم قادر فليس تلقيبا، كقولنا زيد وعمر، وعلى هذا إجماع المسلمين. وإذا لم يكن كذلك تلقيبا، كان مشتقا من علم، فقد وجب إثبات العلم، وإن كان ذلك لإفادة معنى، فلا يختلف ما هو لإفادة معنى واجب إذا كان معنى العالم منا أن له علما أن يكون كل عالم فهو ذو

---

(١) شرح القواعد المثلى: محمد العثيمين، ص: ٣٣-٣٨ بتصرف.

(٢) شرح القواعد المثلى: محمد العثيمين، ص: ٣٣-٣٤.



علم، كما إذا كان قولي موجود مفيدا فينا الإثبات كان الباري تعالى واجبا إثباته؛ لأنه ﷻ موجود(١)

أركان الإيمان بأسماء الله الحسنى(٢):

١. الإيمان بالاسم.

٢. الإيمان بما دل عليه الاسم من معنى.

٣. الإيمان بما يتعلق بالاسم من آثار.

فالإيمان مثلا باسم الرحيم يعني أن نؤمن بأنه علم على الله ﷻ، ونؤمن بأنه يدل على أن الله ذو رحمة يرحم من يشاء قدير ذو قدرة ويقدر على كل شيء غفور ذو مغفرة ويغفر لعباده، وهكذا كل اسم من أسماء الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة.

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٤.

(٢) شرح أصول العقيدة الإسلامية: نسيم شحدة ياسين، الطبعة: الرابعة، الناشر: مكتبة ومطبعة دار المنارة – غزة، سنة النشر: ١٤٢٥هـ، ص: ٥٩-٦٠ بتصرف. وانظر: شرح القواعد المثلى: محمد العثيمين، ص: ٣٩.

المطلب الثالث

الفرق بين الاسم والصفة

"أسماء الله: كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به؛ مثل: القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير؛ فإن هذه الأسماء دلَّت على ذات الله، وعلى ما قام بها من العلم والحكمة والسمع والبصر، أما الصفات؛ فهي نعوت الكمال القائمة بالذات؛ كالعلم، والحكمة، والسمع، والبصر. فالاسم دل على أمرين، والصفة دلت على أمر واحد، ويقال : الاسم متضمن للصفة، والصفة مستلزمة للاسم"[1].

من الأمور التي تميز الاسم عن الصفة[2]:

١. الأسماء تدل على ذات المسمى. أما الصفات فتدل على صفة في الذات.

٢. الأسماء تثبت بالكتاب وما صح من السنة. والصفات تثبت بالكتاب وما صح من السنة والاشتقاق ودلالة الأفعال. لذلك قيل: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

٣. الأسماء أعلام وأوصاف. أما الصفات فهي أوصاف فقط. فيشتق من الأسماء صفات، ولا يشتق من الصفات أسماء، فنشتق من أسماء الله الرحيم والقادر والعظيم، صفات الرحمة والقدرة والعظمة، لكن لا نشتق من صفات المجيء والمكر اسم الجائي والماكر.

٤. إن أسماء الله ﷻ وصفاته تشترك في الاستعاذة بها والحلف بها، لكن تختلف في التعبد والدعاء ، فيتعبد الله بأسمائه، فنقول: عبد الكريم، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، لكن لا يتعبد بصفاته؛ فلا نقول: عبد الكرم، وعبد الرحمة، وعبد العزة؛ كما أنه يدعى الله بأسمائه، فنقول: يا رحيم! ارحمنا، ويا كريم! أكرمنا، ويا لطيف! الطف بنا، لكن لا ندعو صفاته فنقول: يا رحمة الله! ارحمينا، أو: يا كرم الله! أو: يا لطف الله! ذلك أن الصفة ليست هي الموصوف؛ فالرحمة ليست هي الله، بل هي صفة لله، وكذلك العزة، وغيرها؛ فهذه صفات لله، وليست هي الله، ولا يجوز التعبد إلا لله، ولا يجوز دعاء إلا الله؛ لقوله تعالى: [يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا] {النور:٥٥}.

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية: مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، رئيس اللجنة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ٧٩ جزءا، (المكتبة الشاملة). رقم الفتوى: ٨٩٤٢.

(٢) انظر: صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة: علوي بن عبد القادر السَّقَّاف، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الهجرة – الثقبة، سنة النشر: ١٤٢٢هـ، ص: ٢٠-٢١.

المبحث الرابع
علاقة الأسماء بالذات

وفيه أربعة مطالب

- المطلب الأول: قول المعتزلة الاسم غير المسمى.
- المطلب الثاني: مناقشة قول المعتزلة الاسم غير المسمى.
- المطلب الثالث: عدم إثبات المعتزلة جميع الأسماء الحسنى.
- المطلب الرابع: مناقشة عدم إثبات المعتزلة جميع الأسماء الحسنى.

المطلب الأول

قول المعتزلة الاسم غير المسمى

فرق علماء اللغة بين الاسم والمسمى فقالوا: الاسم هو: اللفظ الدال على المسمَّى. أما المسمى فهو: الشيء الموجود في الأعيان أو الأذهان. واستغل المعتزلة هذا التفريق بين الاسم والمسمى، فقالوا: الاسم غير المسمى، أي أسماء الله تعالى غيره، ومقصود المعتزلة من قولهم: الاسم غير المسمى، تحقيق معنى التوحيد عندهم حتى يقولوا: كان الله ولا اسم له، حتى خلق لنفسه اسما أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهم يقولون في أسماء الله أنها غيره، كما يقولون في كلام الله أنه غيره، ونحو ذلك وليس هذا هو مراد علماء اللغة بل مرادهم أن الأسماء التي هي الأقوال ليست نفسها هي المسمَّيات، وهذا لا ينازع فيه أحد من العقلاء[1]

(١) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الطبعة: الأولى، الناشر: أضواء السلف – الرياض، سنة النشر: ١٤١٩هـ، ص: ٢٧٦.

المطلب الثاني

مناقشة قول المعتزلة الاسم غير المسمى

إن مسألة الاسم والمسمى، هل هو هو؟ أو هو غيره؟ أو لا يقال هو هو؟ ولا يقال هـو غيره؟ أو هو لازم له؟ من المسائل الحادثة التي لم تكن في زمن السلف الصالح ﷺ من الصحابة والتابعبن، بل ظهرت في زمن متأخر كمسألة متفرعة عن مسألة كلام الله تعالى[1]

والحق في هذه المسألة أن يقال: إن فيها تفصيلا ووجوها، ففيها مـن الحـق والباطـل. يقول الإمام ابن قيم الجوزية:" فإن قيل: فالاسم عندكم هو المسمى أو غيره؟ قيل: طالمـا غلـط الناس في ذلك وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الـدال عليـه أخرى. فإذا قلت: قال الله كذا، واستوى الله على عرشه، وسمع الله ورأى وخلق، فهذا، المراد به المسمى نفسه. وإذا قلت: الله اسم عربي، والـرحمن اسم عربـي، والـرحمن من أسـماء الله، والرحمن وزنه فعلان، والرحمن مشتق من الـرحمة، ونحو ذلك، فالاسم ههنا للمسمى. ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال. فإن أريد بالمغايرة أن اللـفظ غير المعنى فحق. وإن أريد أن الله سبحانه كـان ولا اسم له حتى خلق لنفسه اسما، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صـنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد. فقوله في الحديث: "سميت به نفسك"[2] ولم يقل: خلقته لنفـسك، ولا قال: سماك به خلقك، دليل على أنه سبحانه تكلم بذلك الاسم وسمى به نفسه، كما سمى نفسه في كتبه التي تكلم بها حقيقة بأسمائه."[3]

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ١٨٥/٦-١٨٦.

(٢) هذا شطر من حديث: "ابن مسعود ﷺ عن رسول وآله وسلم أنه قال ما قال عبد أصابه هم أو حزن اللهـم اني عبدك وابن عبدك وابن امتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك هو لك سميت به نفسك أو أنـزلته في كتابك أو علمتـه أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعـل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي وغمي الا أذهب الله همه وغمه وأبدلـه مكان حزنه فرحا". أخرجه بن حبان في صحيحه: كتاب الرقائق، باب الأدعية،حديث رقم: (٩٧٢). ٢٥٣/٣. وقد عدد الشيخ الألباني طرقه في الصحيحة (١٩٩).

(٣) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: أحمـد بن شعبان بن أحمد، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الصفا – القـاهرة، سـنة النـشر: ١٤٢٩هــ، ص: ٤٨٨. وانظر: شرح العقيدة الطحاوية: علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة مـن العلمـاء ، تخـريج : ناصر الدين الألباني الطبعة: الأولى، الناشر : دار السلام، القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٦هـ. ص: ١٢٧.

والحاصل أن هاهنا ثلاث صور للاسم والمسمى هي[1]:

الأولى: الاسم غير المسمى.

والثانية: الاسم هو المسمى.

والثالثة: الاسم للمسمى.

فأما الصورتان الأوليان: فتحتملان حقا وباطلا. فقول القائل إن الاسم غير المسمى؛ إن أراد أن لفظ الاسم غير الذات وأنه مخلوق، فهذا معنى باطل؛ لأن أسماء الله تعالى من كلامه وكلامه غير مخلوق، فأسماء الله غير مخلوقة. وإن أراد القائل أن أسماء الله غير ذات الله، فهذا كلام صحيح عقلا ولغة؛ لأن لفظ زيد مثلا غير زيد الآكل الشارب.

وأما الصورة الثانية: أن الاسم عين المسمى، فأيضا تحتمل حقا وباطلا، فمن قال إن الاسم عين المسمى وأراد بالاسم الذات وأراد أن ألفاظ أسماء الله مخلوقة، فهذا معنى باطل كما سبق. وإن أراد أن الاسم عين المسمى بمعنى الاسم لا ينفك عن المسمى ولم يقل بخلق أسماء الله، فهو كلام حق.

وأما الصورة الثالثة: وهي أن الاسم للمسمى فهو كلام واضح لا تلبيس فيه ولا تدليس، وليس من الكلمات المحدثة بل الكتاب والسنة يدلان عليه، فقد قال الله تبارك وتعالى: [وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى] {الأعراف:١٨٠}.

فالحاصل أن قول القائل إن الاسم عين المسمى أو غير المسمى إن صدر عن إمام من أئمة السنة فيُحمل على المعنى الحق، وإن جرى على لسان إمام من أئمة أهل الكلام فيحمل على المعنى الباطل.

والراجح عند أهل السنة أن يقال: إن الاسم للمسمى؛ لورود الأدلة بذلك، ولا يقال الاسم هو المسمى أو غير المسمى إلا ببيان المعنى الحق إذ إنها تحتمل حقا وباطلا.

---

(١) اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة: الأولى، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعودية، سنة النشر: ١٤١٩هـ، ص: ١١٠-١١٢. وانظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٦/١٨٥-٢٠٢.

المطلب الثالث

عدم إثبات المعتزلة جميع الأسماء الحسنى

لم يثبت المعتزلة جميع الأسماء الحسنى وذلك لأمرين هما:

الأمر الأول: أن المعتزلة ردوا خبر الآحاد، والكثير من أسماء الله تعالى ثابتة بهذه الأخبار، فردهم لخبر الآحاد؛ ألزمهم رد الكثير من أسماء الله الحسنى الثابتة بها، وبذلك ترى أن المعتزلة لم يقروا بجميع أسماء الله الحسنى. ولذلك لم يشتغلوا في جمعها وعددها كما اشتغل غيرهم من العلماء[1]

الأمر الثاني: أن أسماء الباري تعالى تثبت عند المعتزلة من خلال قاعدة الحسن والقبح العقلي، فما يراه العقل من الأسماء مناسبا لإطلاقه على الباري تعالى فلا بأس به، وما لا يراه مناسبا فلا يجوز إطلاقه على الباري تعالى وإن كان قد ثبت بالكتاب أو السنة المتواترة، وبتعبير آخر إن أسماء الباري تعالى عند المعتزلة اجتهادية لا توقيفية. يقول القاضي عبد الجبار:" اعلم أن جميع ما ذكرناه في الدلالة على حسن إجراء الأسماء على المسميات من غير إذن يدل على حسن إجرائها على القديم، تعالى ذكره، من غير إذن؛ لأنا إذا علمناه بالعقل وعلمنا ما يستحق من الأوصاف وعلمناه فاعلا لما أحدثه، لم يمتنع أن تجري عليه من الأسماء ما يفيد ما هو عليه في ذاته، وما أوجده من فعله."[2]

ومثال ذلك أن هشام الفوطي[3] كان يمنع الناس من أن يقولوا: [حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ] {آل عمران:١٧٣}، معللا ذلك بأن اسم الوكيل لا يجوز على الله تعالى؛ لأن الوكيل يحتاج إلى من يوكله وهذا لا يجوز في حق الباري تعالى[4]

---

(١) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: حقق بعضه مجموعة من العلماء، الطبعة: الأولى، الناشر: الشركة العربية للطباعة والنشر – القاهرة، سنة النشر: ١٣٨٠هـ، ٣٩٢/١٥.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٧٩/٥.

(٣) هشام الفوطي: هو هشام بن عمرو أبو محمد الفوطي، المعتزلي، الكوفي، مولى بني شيبان. صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال. أخذ عنه: عباد بن سلمان، وغيره.نهى عن قول: [حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ] {آل عمران:١٧٣}، وقال: لا يعذب الله كافرا بالنار، ولا يحيي أرضا بمطر، ولا يهدي ولا يضل. ويقول: يعذبون في النار، لا بها، ويحيي الأرض عند المطر، لا به. (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٥٤٧/١٠).

(٤) انظر: الانتصار والرد على ابن الروندي: أبو الحسين عبد الرحيم الخياط، تحقيق: نيبرج، الطبعة: الثانية، الناشر: أوراق ثقافية، بيروت، سنة النشر:١٤١٣هـ، ص: ٥٧-٥٨. الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٥٩.

المطلب الرابع

مناقشة عدم إثبات المعتزلة جميع الأسماء الحسنى

والحق أن "أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها؛ وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص، لقوله تعالى: [وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا] {الإسراء:٣٦} وقوله: [قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالبَغْيَ بِغَيْرِ الحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِالله مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى الله مَا لَا تَعْلَمُونَ] {الأعراف:٣٣} ؛ ولأن تسميته تعالى بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه، جناية في حقه تعالى. فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص."[١]

يقول البغدادي: "واعتذر الخياط[٢] عن الفوطى بأن قال: إن هشاما كان يقول: "حسبنا الله ونعم المتوكَّل عليه" بدلا من الوكيل، وزعم أن وكيلا يقتضى مُوَكِّلا فوقه، وهذا من علامات جهل هشام والمعتذر عنه بمعاني الأسماء في اللغة. وذلك: أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي؛ لأنه يكفي موكله أمر ما وكله فيه. وهذا معنى قولهم: حسبنا الله ونعم الوكيل. ومعنى حسبنا كافينا، وواجب أن يكون ما بعد نعم موافقا لما قبله، كقول القائل: الله رازقنا ونعم الرازق، ولا يقال: الله رازقنا ونعم الغافر؛ ولأن الله تعالى قال: [وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى الله فَهُوَ حَسْبُهُ] {الطَّلاق:٣} أي كافيه. وقد يكون الوكيل أيضا بمعنى الحفيظ، ومنه قوله تعالى: [قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ] {الأنعام:٦٦}: أي حفيظ، ويقال في نقيض الحفيظ: رجل وَكِلٌ وَوَكَلٌ: أي بليد، والوَكَالُ البلادة. وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ، وكان الله ﷻ كافيا وحفيظا، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل في أسمائه معنى."[٣]

---

(١) شرح القواعد المثلى: محمد العثيمين، ص: ٥٣-٥٤.

(٢) الخياط: هو عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، أبو الحسين، أحد متكلمي المعتزلة، شيخهم ببغداد، تنسب إليه فرقة الخياطية، كان من بحور العلم، له جلالة عجيبة عند المعتزلة، له كتب منها: الانتصار في الرد على ابن الراوندي، والاستدلال، ونقض نعت الحكمة، توفي نحو ٣٠٠ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٢٢٠/١٤. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ١٦٤/٥. الأعلام: الزركلي، ٣٤٧/٣).

(٣) الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٥٩-١٦٠.

المبحث الخامس
علاقة الصفات بالذات

وفيه خمسة مطالب

- المطلب الأول: علاقة الصفات السلبية بالذات.
- المطلب الثاني: علاقة الصفات الثبوتية الفعلية بالذات.
- المطلب الثالث: علاقة الصفات الثبوتية الذاتية الخبرية بالذات.
- المطلب الرابع: علاقة الصفات الثبوتية الذاتية العقلية بالذات.
- المطلب الخامس: مناقشة علاقة الصفات بالذات عند المعتزلة.

المطلب الأول

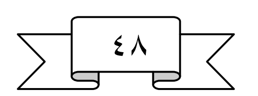
علاقة الصفات السلبية بالذات

أقر المعتزلة بالصفات السلبية ولكنهم لم يوفوها حقها. نعم هم ينفون ما نفاه الله تعالى عن نفسه، ولكن ليس هذا فقط هو مفهوم الصفات السلبية. بمعنى أن الصفات السلبية لا تدل على النفي فقط، بل تدل على النفي والإثبات، أقر المعتزلة بالنفي ولم يقروا بالإثبات،" فهذه الصفات السلبية يجب نفيها عن الله، لكن ليس الواجب مجرد نفيها فقط، بل الواجب اثبات كمال ضدها، فمثلا [لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ] {البقرة:٢٥٥}، لا يكفي في الاعتقاد أن نقول: إن الله لا ينام حتى نعتقد أنه لا ينام لكمال حياته وقيوميته، لا مجرد أنه لا ينام فقط؛ لأننا نقول: إن كلمة لا ينام مجرد انتفاء النوم، وهذا في حد ذاته ليس كمالا. وقوله تعالى: [وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ] {ق:٣٨}، أي من تعب وإعياء، فلا يكفي هنا أن نؤمن بأن الله تعالى لم يتعب فقط، بل يجب أن نؤمن بأنه لم يتعب لكمال قوته. إذا يجب أن تعتقدوا أن ما نفاه الله عن نفسه لا يكفي أن نعتقد انتفاء هذا النفي فقط بل لابد من أن نضيف إلى ذلك إثبات كمال الضد. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]: "لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، أي المعدوم ليس بشيء فضلا عن أن يكون كمالا، فإن كان العدم ليس بشيء فكيف يكون مدحا وهو ليس بشيء؟ إذا فهذا متضمن لإثبات وإلا لم يكن مدحا"[(٢)]

---

(١) ابن تيمية: هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، ولد في حران، وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، وأفتى ودرس وهو دون العشرين، مات معتقلا بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته، عني بالحديث ونسخ الأجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الإسلام، وعلم الكلام ،وغير ذلك، له مصنفات كثيرة تبلغ ثلاث مئة مجلد، منها: درء تعارض العقل والنقل، و منهاج السنة النبوية، وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ومجموعة الرسائل والمسائل، ومجموع فتاوى ابن تيمية، توفي عام ٧٢٨ هـ. انظر: (الأعلام: الزركلي، ١/١٤٤).

(٢) شرح القواعد المثلى: محمد العثيمين، ص: ٧٩-٨٠.



المطلب الثاني

علاقة الصفات الثبوتية الفعلية بالذات

جعل المعتزلة الفعل عين المفعول، ولم يفرقوا بينهما. فأفعال الله تعالى عندهم لا تعلق لها بذاته تعالى، ومن هذه الصفات صفة الكلام، فمعنى كلام الله تعالى عندهم؛ أنه تعالى خلق كلاما أسمعه لغيره، لا أنه تعالى تكلم بذاته، وكذلك صفة الإرادة لا تقوم بذات الباري تعالى، ولقد "عرف المعتزلة الصفات الفعلية بقولهم: هي ما جرى فيها النفي والإثبات، يقال: خلق الله تعالى لفلان، ولم يخلق لفلان، والكلام والإرادة من صفات الأفعال؛ لأن النفي والإثبات يجريان فيهما، قال تعالى: [**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ اليُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ العُسْرَ**] {البقرة:١٨٥}، وقال: [**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**] {النساء:١٦٤}، وقال: [**وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**] {البقرة:١٧٤} (١)

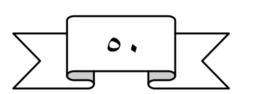
(١) انظر: مناهج الإسلاميين: صالح الرقب، ٤١٩/١-٤٢٣.

المطلب الثالث

علاقة الصفات الثبوتية الذاتية الخبرية بالذات

أنكر المعتزلة الصفات الثبوتية الذاتية الخبرية مطلقا، واعتبروا النصوص الدالـــة علـــى هذه الصفات من المتشابه، وأنها جاءت على سبيل المجاز، ومن ثم عمدوا إليها بالتأويل الباطـــل الذي لا يعدو كونه تحريفا، ومن هذه الصفات صفة اليد والوجه والعينـــين والـــساق وغيرهـــا، فقالوا: معنى العين في قوله تعالى: [وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي] {طه:٣٩}، أي: على علمي. ومعنـــى الوجه في قوله تعالى: [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] {القصص:٨٨}، يعني بالوجـــه: الـــذات. ومعنى اليد في قوله تعالى: [لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ] {ص:٧٥}يعني باليد: القوة... [١]

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥١-١٥٢.



المطلب الرابع

علاقة الصفات الثبوتية الذاتية العقلية بالذات

لم يتمكن المعتزلة من التصريح بنفي الصفات مطلقا فقالوا نثبت لله تعالى كونه: "قادرا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، مدركا للمدركات، موجودا، مريدا، كارها."[(١)] ولكن هذا الإثبات لا حقيقة له سوى نفي هذا المثبت كما سنرى في علاقة هذه الصفات بالذات، ولهم أقوال في هذه العلاقة هي:

القول الأول: لا يوجد علاقة بين الذات والصفات مطلقا.

نفي المعتزلة الأوائل وجود أي علاقة بين ذات الباري تعالى وصفاته مطلقا، وهذا ما كان عليه المعتزلة قبل اختلاط فكرهم بالفلسفة، ويتضح ذلك من خلال قول واصل بن عطاء: "من أثبت معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين"[(٢)]

القول الثاني: الصفات عين الذات.

بمعنى أن الصفات عبارة عن وجوها واعتبارات ذهنية، لا حقيقة لها تميزها عن الذات، فالذات هي الصفات، والصفات هي الذات، وبذلك تكون الصفة عين الصفة الأخرى، يقول أبو هذيل العلاف[(٣)]: "إنه تعالى عالم بعلم هو هو."[(٤)] "وهو قادر بقدرة هي هو، وهو حي بحياة هي هو، وكذلك قال في سمعه وبصره ...[(٥)]

القول الثالث: الصفات أحوال وراء الذات.

بمعنى أن الصفة هي الحال التي تكون خارج الذات، ومنفصلة عنها، ولا تتعلق بها، يقول أبو هاشم: "يستحق الله تعالى هذه الصفات لما هو عليه في ذاته"[(٦)] "بمعنى أنه ذو حالة هي

---

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٨٠.

(٢) الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٦/١. وانظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه وظواهره: عبد اللطيف بن عبد القادر الحفظي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الأندلس الخضراء – جدة، سنة النشر: ١٤٢١هـ، ص: ٣٥.

(٣) أبو الهذيل العلاف: هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، من أئمة المعتزلة، ولد في البصرة سنة ١٣٥هـ له مناظرات، ومقالات في الاعتزال، توفي بسامرا سنة ٢٣٥هـ. انظر: (وفيات الأعيان، ٤٨٠/١. الأعلام: الزركلي، ١٣١/٧. ومذاهب الإسلاميين،١٢١- ١٩٧).

(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١١٨. انظر: الانتصار: الخياط، ص: ١٠٨.

(٥) مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٤٥/١. وانظر: الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٢٧.

(٦) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١١٨.

صفة معلومة وراء كونه ذاتاً موجوداً، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها، فأثبت أحوالا هي صفات لا موجودة ولا معدومة، ولا معلومة ولا مجهولة، أي هي على حيالها لا تعرف كذلك بل مع الذات"(١) فمعنى عالم: "أنه مختص بحال لاختصاصه بها تتأتى الأفعال المحكمة منه."(٢)

القول الرابع: الصفات اعتبارات للذات.

بمعنى أن الذات تستحق هذه الصفات لما هي عليه، وهذه الصفات ليست هي الذات، ولا هي غير الذات، ولا قائمة بالذات، ولا منفكة عنها، ويعبر عن هذه العلاقة أبو على الجبائي حين يقول: إنه تعالى يستحق هذه الصفات الأربع التي هي كونه قادرا عالما حيا موجودا لذاته"(٣) فهو تعالى "عالم لذاته، قادر حي لذاته، ومعنى قوله: لذاته أي لا يقتضي كونه عالماً صفة هي علم، أو حال توجب كونه عالماً."(٤)

القول الخامس: الصفات عائدة إلى معنى السلب.

ويعبر عن هذه العلاقة بوضوح النظام(٥) حين يقول: "معنى قولي عالم إثبات ذاته ونفي الجهل عنه، ومعنى قولي قادر إثبات ذاته ونفي العجز عنه، ومعنى قولي حي إثبات ذاته ونفي الموت عنه، وكذلك قوله في سائر صفات الذات على هذا الترتيب.(٦)

القول السادس: الصفات معاني وراء الذات.

وهذه طريقة معمر بن عباد السلمي(٧)، قال الأشعري: "وأما معمر ... كان يقول: إن الباري عالم بعلم وإن علمه كان علما له لمعنى، وكان المعنى لمعنى لا إلى غاية، وكذلك قوله في سائر صفات الذات. فقال في الله عز و جل بالمعاني وإنه عالم لمعان لا نهاية لها قادر حي سميع بصير لمعان لا غاية"(٨)

---

(١) الملل والنحل: الشهرستاني، ٨٢/١.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٢١٩/٥.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١١٨.

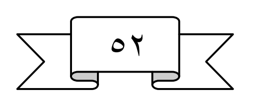
(٤) الملل والنحل: الشهرستاني، ٨٢/١-٨٣.

(٥) النظام: هو إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام: من أئمة المعتزلة، تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت النظامية نسبة إليه. وفي: لسان الميزان؛ أنه متهم بالزندقة.توفي عام ٢٣١ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٤٣/١).

(٦) مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٤٧/١. انظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة: عبد اللطيف الحفظي، ص: ٣٥.

(٧) معمر بن عباد السلمي: معتزلي من الغلاة. من أهل البصرة. سكن بغداد، وناظر النظام. وكان أعظم القدرية غلوا: انفرد بمسائل، من أقواله: إن الله تعالى لم يخلق شيئا غير الأجسام، فأما الأعراض فهي من اختراعات الأجسام إما بالطبع وإما بالاختيار. وتنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية. توفي عام ٢١٥ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٢٧٢/٧ بتصرف).

(٨) مقالات الإسلاميين: الأشعري، ١٨٠/٢.



المطلب الخامس

مناقشة علاقة الصفات بالذات عند المعتزلة

من خلال ما تقدم يلاحظ أن المعتزلة لا يثبتون للباري تعالى أي صفة تقوم به حقيقة؛ لأن ذلك يتعارض مع مفهومهم للتوحيد وطريقة إثباته. فهم أثبتوا التوحيد بدليل الحدوث، وقيام أي صفة من الصفات الثبوتية بالباري تعالى يبطل دليلهم على التوحيد، وهذه التفسيرات كما ترى، تفسيرات متقاربة تختلف شكلا وتتحد جوهرا، وتلتقي في إثبات أن لا شيء غير الذات، وأن الصفات تختلف باختلاف إدراكاتنا نحن لمعاني ذاته"(١)

ولهذا فهم يأتون بالنفي المفصل للصفات، والإثبات المجمل مع تحريف الإثبات وإخراجه عن ذات الباري تعالى، يقول الأشعري: "أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض..."(٢) وهذا التفصيل في النفي والإجمال في الإثبات مخالف لما جاء به الرسول محمد ﷺ، يقول شارح الطحاوية: وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك! لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقا، وإنما تكون مادحا إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب... والمقصود: أن غالب عقائدهم السلوب، ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات فهو قليل، وهي أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات" (٣)

إن نفي المعتزلة للصفات الإلهية، وطريقتهم في ذلك، فاسد شرعا وعقلا. وإليك بعض الأدلة على ذلك:

الدليل الأول: قول المعتزلة في الصفات مخالف للقرآن والسنة واللغة والمعقول.

إن قول المعتزلة: عالم لا بعلم، قادر لا بقدرة، حي لا بحياة؛ مخالف للقرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الصحابة والتابعين ﷺ، ولا تحتمله اللغة، ولا تقبله الفطرة السليمة، ولا

---

(١) ضحى الإسلام: أحمد أمين، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة الأسرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر:١٩٩٧م، ٣٠/٣.

(٢) مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٣٥/١-٢٣٦.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء ، تخريج : ناصر الدين الألباني الطبعة: الأولى، الناشر : دار السلام، القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٦هـ، ص: ١٠٧-١٠٨.

العقل الصريح. يقول ابن تيمية: "هؤلاء النفاة يصفونه بما لا يقوم به: تارة بما يخلقه في غيره كالكلام والإرادة، وتارة بما لا يقوم به ولا بغيره كالعلم والقدرة، وهذا أيضا غير معقول، فلا يعقل حي إلا من تقوم به الحياة، ولا عالم إلا من يقوم به العلم، كما لا يعقل باتفاق العقلاء متحرك إلا من تقوم به الحركة، وطرد هذا أنه لا يعقل فاعل إلا من يقوم به الفعل."[١] ويقول ابن قيم الجوزية: "من قال: إنه يسمى متكلما بكلام منفصل عنه وخلقه في غيره، ومريد بإرادة منفصلة عنه، وعادلا بعدل مخلوق منفصل عنه، وخالقا بخلق منفصل عنه هو المخلوق قولا باطلا مخالفا للعقل والنقل واللغة مع تناقضه في نفسه... وحقيقة قول هؤلاء: أنه لم يقم به عدل ولا إحسان ولا كلام ولا إرادة، ولا فعل البتة، ومن تجهم منهم نفى حقائق الصفات وقال: لم تقم به صفة ثبوتية فنفوا صفاته وردوها إلى السلوب والإضافات، ونفوا أفعاله وردوها إلى المصنوعات المخلوقات وحقيقة هذا أن أسماءه تعالى ألفاظ فارغة عن المعاني لا حقائق لها، وهذا من الإلحاد فيها وإنكار أن يكون حسنا وقد قال تعالى: [**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**] {الأعراف:١٨٠}، وقد دل القرآن والسنة على إثبات مصادر هذه الأسماء له سبحانه وصفا، كقوله تعالى: [**أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا**] {البقرة:١٦٥}، وقوله: [**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**] {الذاريات:٥٨}، وقوله: [**فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ**] {هود:١٤}. وقوله ﷺ: "لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه"[٢]، وقول عائشة: "الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات"[٣]، وقوله ﷺ: "أعوذ برضاك من سخطك"[٤]، وقوله: "أسألك بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق"[٥]، وقوله: "أعوذ بعزتك أن تضلني"[٦]، ولولا هذه المصادر؛ لانتفت حقائق الأسماء والصفات والأفعال، فإن أفعاله غير

---

(١) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٧٤/٢.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب في قوله عليه السلام إن الله لا ينام، وفي قوله حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، حديث رقم: (١٧٩)، ص: ٩٨.

(٣) أخرجه النسائي في سننه: كتاب الطلاق، باب الظهار، حديث رقم: (٣٤٦٠)، ص: ٣٦٥. صححه الألباني.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم: (٤٨٦)، ص: ٢٠١.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الدعاء، باب من كان يقول في دعائه: أحيني ما كانت الحياة خيرًا لِي، حديث رقم: (٢٩٩٦٠)، ٢٦٥/١٠. صححه الألباني في المشكاة ٢٤٩٧

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، حديث رقم: (٢٧١٧)، ص: ١٠٨٩.

صفاته، وأسماءه غير أفعاله وصفاته. فإذا لم يقم به فعل ولا صفة فلا معنى للاسم المجرد، وهو بمنزلة صوت لا يفيد شيئا، وهذا غاية الإلحاد"[١]

الدليل الثاني: قول المعتزلة في الصفات الإلهية تكذيب للقرآن الكريم.

لقد صرح القرآن الكريم بأن الله تعالى له: علم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، في أكثر من موضع. ومع ذلك جاء المعتزلة ليقولوا: لا علم له، ولا قدرة، ولا حياة. قال الأشعري: "ويقال لهم: من أين علمتم أن الله عالم؟ فإن قالوا: بقوله ﷻ: [إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ] {الشُّورى:١٢}، قيل لهم: ولذلك فقولوا: إن لله علما بقوله: [أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ] {النساء:١٦٦}، وبقوله: [وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ] {فاطر:١١}، وكذلك فقولوا إن له قوة لقوله تعالى: [أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً] {فصِّلت:١٥}. وإن قالوا: قلنا: إن الله عالم؛ لأنه صنع العالم على ما فيه من آثار الحكمة واتساق التدبير. قيل لهم: فلم لا تقولون إن لله علما بما ظهر في العالم من حكمة وآثار تدبيره؟ لأن الصنائع الحكمية لا تظهر إلا من ذي علم، كما لا تظهر إلا من عالم، وكذلك لا تظهر إلا من ذي قوة كما لا تظهر إلا من قادر"[٢]

الدليل الثالث: لقد فرق القرآن الكريم بين معنى السمع ومعنى البصر.

"ميز الله في كتابه السمع من البصر فقال: [إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى] {طه:٤٦}، وقال: [إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ] {الشعراء:١٥}، وقال [وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ] {آل عمران:٧٧}، ففرق بين الكلام والنظر، دون السمع. فقال عند السماع والصوت: [قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ] {المجادلة:١}، وقال: [لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ] {آل عمران:١٨١}، ولم يقل: قد رأى الله قول التي تجادلك في زوجها. وقال في موضع الرؤية: [الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ] {الشعراء:٢١٨}، وقال: [وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ] {التوبة:١٠٥}، ولم يقل يسمع تقلبك ويسمع الله عملكم فلم يذكر الرؤية فيما يسمع، ولا السماع

---

(١) شفاء العليل: ابن قيم الجوزية، ص: ٤٧٨.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٣.

فيما يرى. لما أنهما عنده خلاف ما عندكم. وكذلك قال: [تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا] {القمر:١٤}، وقال: [وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي] {طه:٣٩}،ولم يقل لشيء من ذلك على سمعي"(١)

الدليل الرابع: إجماع الصحابة على إثبات الصفات الإلهية.

لقد أجمع الصحابة الكرام والتابعون ﷺ، على إثبات الصفات لله تعالى، ولم يشذ عن ذلك أحد منهم، حتى ظهر في آخر عهد التابعين، الجعد بن درهم(٢)، وصرح بنفي الصفات الإلهية، فأنكر بدعته السلف الصالح، وقتله حاكم العراق خالد القسري(٣) ، فأرسل العلماء إليه يصوبون فعله، ويؤيدونه على ذلك، وانبروا يتصدون لمن ظهر من بعده يدعوا لبدعته، ببيان منهج النبوة الصحيح، والرد على أهل البدع والمنكرات(٤)

قال الإمام الأشعري: "وقد أجمع المسلمون قبل حدوث الجهمية والمعتزلة والحرورية؛ على أن لله علما لم يزل، وقد قالوا: علم الله لم يزل، وعلم الله سابق في الأشياء، ولا يمنعون أن

---

(١) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد: عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٣٥٨هـ، ص: ٢٢-٢٣.

(٢) الجعد بن درهم: من الموالي، عداده في التابعين مبتدع ضال، له أخبار في الزندقة. سكن الجزيرة الفراتية. شيخ الجهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية، له أخبار كثيرة في الزندقة منها أنه جعل في قارورة ترابا وماء فاستحال دودا وهوام فقال أنا خلقت هذا لأني كنت سبب كونه فبلغ ذلك جعفر بن محمد فقال ليقل كم هو وكم الذكران منه والإناث إن كان خلقه وليأمر الذي يسعى إلى هذا أن يرجع إلى غيره فبلغه ذلك فرجع. قتله خالد بن عبد الله القسري الأمير، يوم عيد الأضحى بالكوفة؛ وذلك أن خالدا خطب الناس فقال في خطبته تلك: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما، تعالى الله عما يقوله الجعد علوا كبيرا. ثم نزل فذبحه في أصل المنبر نحو ١١٨ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٤٣٣/٥. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني،٤٣٧/٢. الأعلام: الزركلي ١٢٠/٢).

(٣) خالد القسري: هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، من بجيلة، أبو الهيثم: أمير العراقين، وأحد خطباء العرب وأجوادهم. يماني الأصل، من أهل دمشق. ولي مكة سنة ٨٩هـ للوليد بن عبد الملك، ثم ولاه هشام العراقين - الكوفة والبصرة - سنة ١٠٥ هـ فأقام بالكوفة. وطالت مدته إلى أن عزله هشام سنة ١٢٠هـ. توفي عام١٢٦ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٤٢٥/٥. تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، ٢٨٨/١. الأعلام: الزركلي، ٢٩٧/٢).

(٤) انظر: كتاب الصفدية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر:١٤٠٦هـ، ٥٤/٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الحديث – القاهرة، سنة النشر: ١٤١٩هـ، ٤٢٠/١٣-٤٢١.

يقولوا في كل حادثة تحدث ونازلة تنزل كل هذا سابق في علم الله، فمن جحد أن لله علما فقد خالف المسلمين وخرج به عن اتفاقهم"[1]

وقال الإمام ابن قتيبة[2]: "وتعمق آخرون في النظر وزعموا أنهم يريدون تصحيح التوحيد بنفي التشبيه عن الخالق فأبطلوا الصفات مثل: الحلم، والقدرة، والجلال، والعفو، وأشباه ذلك. فقالوا هو الحليم ولا نقول بحلم، وهو القادر ولا نقول بقدرة وهو العالم ولا نقول بعلم، كأنهم لم يسمعوا إجماع الناس على أن يقولوا: أسألك عفوك. وأن يقولوا: يعفوا بحلم، ويعاقب بقدرة. والقدير هو ذو القدرة والعافي هو ذو العفو، والجليل هو ذو الجلال، والعليم هو ذو العلم، فإن زعموا أن هذا مجاز، قيل لهم ما تقولون في قول القائل: غفر الله لك وعفا عنك وحلم الله عنك، أمجاز هو أم حقيقة؟ فإن قالوا: مجاز. فالله لا يغفر لأحد، ولا يعفو عن أحد، ولا يحلم عن أحد، على الحقيقة. ولن يركبوا هذه. وإن قالوا: هو حقيقة فقد وجب في المصدر ما وجب في الصدر. لأنا نقول: غفر الله مغفرة، وعفا عفوا، وحلم حلما، فمن المحال أن يكون واحد حقيقة والآخر مجازا. وقال الله: [إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ] {الأعراف:١٨٣}وأجمع الناس على أن الحول والقوة لله، والحول الحيلة[3]

الدليل الخامس: طريقة المعتزلة مستحيلة عقلا.

إن قول المعتزلة: قادر لا بقدرة، حي لا بحياة، عالم لا بعلم. ليس إلا نفي للصفات بطريقة فلسفية، فكيف يكون عالما ولا علم له، ومن لا علم له لا يكون إلا جاهلا، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا، "فمن قال: إن المتكلم هو الذي يكون كلامه منفصلا عنه، والمريد والمحب والمبغض والراضي والساخط ما تكون إرادته ومحبته وبغضه ورضاه وسخطه بائنا عنه لا يقوم به بحال من الأحوال، قال ما لا يعقل، ولم يفهم الرسل للناس هذا؛ بل كل من سمع ما بلغته الرسل عن الله يعلم بالضرورة أن الرسل لم ترد بكلام الله ما هو منفصل عن الله، وكذلك لم ترد

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٢.

(٢) ابن قتيبة: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى أو المروزى، أبو محمد وقيل أبو عبد الله، كان ثقة ديناً فاضلاً، عالماً باللغة، والنحو، وغريب القرآن، ومعانيه، والشعر، والفقه، من مصنفاته : تأويل مشكل القرآن، وتأويل مختلف الحديث، والمعارف، وغير ذلك، توفي عام ٢٧٦ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٢٩٦/١٣. الأعلام: الزركلي، ١٥٦/١).

(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الراية - الرياض، سنة النشر:١٤١٢هـ، ص: ٣٦-٣٧.

بإرادته ومحبته ورضاه ونحو ذلك ما هو منفصل عنه؛ بل ما هو متصف به."[١] "ويقال لهم: خبرونا عمن زعم أن الله متكلم، قائل لم يزل، آمرا، ناهيا، لا قول له، ولا كلام، ولا أمر له، ولا نهى، أليس هو مناقضا خارجا عن جملة المسلمين؟ فلا بد من نعم. يقال لهم: فكذلك من قال: إن الله عالم ولا علم له، كان مناقضا خارجا عن جملة المسلمين"[٢] "فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال جميعها، من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة، وهذه صفات متميزة متغايرة ومن قال إنها صفة واحدة فهو بالمجانين أشبه منه بالعقلاء. وقد قال أعلم الخلق به: "أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بعفوك من عقوبتك، وأعوذ بك منك"[٣] والمستعاذ به غير المستعاذ منه. وأما استعاذته ﷺ به منه فباعتبارين مختلفين، فإن الصفة المستعاذ بها والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد، ورب واحد، فالمستعيذ بإحدى الصفتين من الأخرى مستعيذ بالموصوف بهما منه."[٤]

الدليل السادس: طريقة المعتزلة متناقضة ولوازمها باطلة.

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: "وقد قال رئيس من رؤسائهم - وهو أبو الهذيل العلاف - إن علم الله هو الله، فجعل الله ﷻ علما. وأُلْزِم، فقيل له: إذا قلت إن علم الله هو الله فقل يا علم الله اغفر لي وارحمني، فأبى ذلك فلزمه المناقضة. واعلموا رحمكم الله أن من قال: عالم ولا علم كان مناقضا، كما أن من قال: علم ولا عالم كان مناقضا، وكذلك القول في القدرة والقادر، والحياة والحي، والسمع والبصر، والسميع والبصير[٥] ويقول الإمام ابن قيم الجوزية: "الصفات التي وصفوه بها صفات معدوم ممتنعة في العقل والخارج، فالعقل لا يتصوره إلا على سبيل الفرض الممتنع كما تفرض المستحيلات، ولا يمكن في الخارج وجوده فإن ذاتا هي وجود مطلق لا ماهية لها سوى الوجود المطلق المجرد على كل ماهية ولا صفة لها البتة، ولا فيها معنيان متغايران في المفهوم ولا هي هذا العالم، ولا صفة من صفاته، ولا داخلة فيه ولا خارجة عنه، ولا متصلة به، ولا منفصلة عنه، ولا محايثة[٦] له، ولا مباينة ولا فوقه، ولا تحته. ولا عن

---

(١) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية ٣٧٦/٢.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم: (٤٨٦)، ص: ٢٠١.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الطبعة: (بدون طبعة) الناشر: دار الفجر – بيروت، سنة النشر: ١٤١٨هـ، ١٩٧/١-١٩٨.

(٥) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٢. وانظر: نفس المصدر، ص: ٣٧.

(٦) المحايث: المداخل. انظر: (مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٢٦٩/٥).

يمينه، ولا يساره، ولا تـرى، ولا يمكن أن ترى ولا تـدرك شيئا. ولا تـدرك هي بشيء مـن الحواس. ولا هي متحركة. ولا ساكنة. ولا توصف بغير السلوب والإضافات العدمية، ولا نعتت بشيء من الأمور الثبوتية. هي بامتناع الـوجود أحق منها بإمكان الـوجود، فضلا عن وجوبه، وتكليف العقل الاعتراف بوجود هذه الذات ووجوبها كتكليفه الجمع بين النقيـضين. ومعلـوم أن مثل هذه الـذات لا تصلح لفعل ولا ربوبية ولا إلهية. فأي ذات فرضت في الـوجود فهي أكمل منها فالذي جعلوه واجب الوجود هو أعظم استحالة من كل ما يقدر مستحيلا. فلا يكثر بعد هـذا عليهم إنكارهم لصفاته كعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره، ولا إنكارهم لكلامه وتكليمه. فضلا عن استوائه على عـرشه ونزوله إلى سماء الدنيا، ومجيئه، وإتيانه، وفـرحه؛ وحبه، وغضبه، ورضاه، فمن هدم قواعد البيت من أصلها،كان عليهم هدم السقف والجدران أهون."[١]

الدليل السابع: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

"فإن من نفى بعض ما وصف الله به نفسه: كالرضا، والغضب، والمحبـة، والـبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم، قيل له: فأنت تثبـت لـه القـدرة، والعلـم، والحياة، والسمع، والبصر، بمعنى وطريقة ما! وادعيت أن ما تثبته ليس مثل صفات المخلـوقين، فقل فيما نفيته مثل قولك فيما أثبته، وأثبت جميع الصفات لله تعالى بنفس الطريقة التي أثبت بهـا بعض الصفات، إذ لا فرق بينهما، أو قل فيما أثبته مثل ما قلت فيما نفيته، وانف جميع الصفات. فأحد الأمرين لازم لا محالة."[٢] "فإن قال: أنا أعقل صفة ليست عرضا بغير متحيز وإن لم يكـن له في الشاهد نظير، قيل له: فأعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز، وإن لم يكـن فـي الـشاهد نظير، فإن نفي عقل هذا نفي عقل ذاك، وإن كان بينهما نوع فرق، لكنه فرق غيـر مـؤثر فـي موضع النزاع."[٣] "ويقال لهم: إذا كان الله مريدا فله إرادة ؟ فإن قالوا: لا، قيل لهم: فـإذا أثبـتم مريدا لا إرادة له فأثبتوا قائلا لا قول له، وإن أثبتوا الإرادة قيل لهم: فإذا كان المريـد لا يكـون مريدا إلا بإرادة، فما أنكرتم أن لا يكون العالم عالما إلا بعلم، وأن يكون لله علم كمـا أثبـتم لـه إرادة"[٤] "فإذا قال المعتزلي : ليس له إرادة، ولا كلام قائم به؛ لأن هـذه الـصفات لا تقـوم إلا بالمخلوقات، فانه يبن للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المحدثات، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك. فإن قال: تلـك الـصفات

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١/٢١٠-٢١١.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٢/١١٥.

(٣) الإكليل في المتشابه والتأويل: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد الشيمي شحاته، الطبعـة: (بـدون طبعة)، الناشر: دار الإيمان، الإسكندرية، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ٤٢.

(٤) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٢.

أثبتها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع، والبصر، والكلام، أو ضد ذلك. قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان. أحدهما أن يقال: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فانه لا ينفيه. وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل، السالم عن المعارض المقاوم. الثاني أن يقال: يمكن أثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات. فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشهادة والخبر: من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة - يدل على حكمته البالغة؛ كما يدل التخصيص على المشيئة، وأولى: لقوة العلة الغائية؛ ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم: أعظم مما في القرآن من بيان ما فيهما من الدلالة على محض المشيئة."[١]

الدليل الثامن: القول في الصفات كالقول في الأسماء.

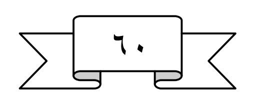
نفى المعتزلة الصفات بحجة أنها تستلزم التشبيه والتجسيم، وأثبتوا لله تعالى الأسماء الحسني، فيقال للمعتزلة: أثبتم "للباري تعالى الأسماء الحسنى مثل حي وعليم وقدير والعبد يسمى بهذه الأسماء وليس ما تثبتون للرب من هذه الأسماء مماثلا لما تثبتون للعبد فقولوا في صفاته نظير قولكم ذلك في مسمى أسمائه"[٢] فلا" فرق بين إثبات الأسماء، وإثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيها أو تجسيما؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفا بالصفات إلا ما هو جسم، قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء، بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم. فكل ما يحتج به من نفى الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى: فما كان جوابا لذلك كان جوابا لمثبتي الصفات."[٣]

---

(١) الرسالة التدمرية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، الطبعة: الرابعة، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، سنة النشر: ١٤٠٨هـ، ص: ٢٢-٢٣.

(٢) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٢/١١٥-١١٦ بتصرف.

(٣) الرسالة التدمرية: ابن تيمية، ص: ٢٤.



الدليل التاسع: أسماء الله تعالى دالة على صفاته.

إن نفي المعتزلة للصفات الإلهية، وإثبات الأسماء الحسنى لله تعالى مع نفي مدلولها، والاعتقاد بأن الأسماء مجردة عن المعاني، بدعة باطلة، لا يفرقون بها بين معنى السميع والبصير، فلكلا الاسمين عند المعتزلة نفس المعنى، وكذلك في باقي أسمائه تعالى، فالأسماء عندهم لا تدل إلا على معنى واحد هو الذات المجردة عن كل شيء، وليس للذات المجردة أي صفة حقيقية متعلقة بها، لأن هذا ينافي التوحيد بزعمهم، قال الإمام الأشعري: "ويقال لهم: وجدنا اسم عالم اشتق من علم، واسم قادر اشتق من قدرة، وكذلك اسم حي اشتق من حياة، واسم سميع اشتق من سمع، واسم بصير اشتق من بصر، ولا تخلو أسماء الله ﷻ من أن تكون مشتقة إما لإفادة معنى، أو على طريق التلقيب، فلا يجوز أن يسمى الله ﷻ على طريق التلقيب باسم ليس فيه إفادة معناه، وليس مشتقا من صفة. فإذا قلنا: إن الله ﷻ عالم قادر فليس ذلك تلقيبا، كقولنا زيد وعمر، وعلى هذا إجماع المسلمين. وإذا لم يكن كذلك تلقيبا، كان مشتقا من علم، فقد وجب إثبات العلم، وإن كان ذلك لإفادة معناه، فلا يختلف ما هو لإفادة معناه ووجب إذا كان معنى العالم منا أن له علما أن يكون كل عالم فهو ذو علم، كما إذا كان قولي موجودا مفيدا فينا الإثبات كان الباري تعالى واجبا إثباته؛ لأنه ﷻ موجود[١]

الدليل العاشر: الحمد والثناء يكون بالأمور الثبوتية الوجودية لا بالعدم المحض.

يقال لمن زعم أن معني الصفة نفي ضدها، كقول النظام:" عالم بمعنى لا يجهل..."[٢] أن هذا القول لا يمكن اعتباره إثباتا لصفة العلم بحال من الأحوال، فالعالم هو ذو العلم، والقادر هو ذو القدرة. وبهذه الطريقة نفوا عن الله تعالى كل شيء، حتى وصفوه بالسلب المطلق، كما ذكر ذلك عنهم الأشعري[٣]، يقول الإمام ابن تيمية: "والحمد والثناء إنما يكون بالأمور الوجودية، أو ما يستلزم الأمور الوجودية، فأما العدم المحض فلا مدح فيه ولا ثناء، فإن المعدوم المحض لا يثنى عليه، ولهذا لا يثني ﷻ على نفسه إلا بالصفات الثبوتية، أو ما يستلزم ذلك، كقوله تعالى: [اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ العَلِيُّ العَظِيمُ] {البقرة:٢٥٥} وقد

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٤. وانظر: شفاء العليل: ابن قيم الجوزية، ص: ٤٧٧-٤٧٨.

(٢) مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٤٥/١.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٣٥/١-٢٣٦.

ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أن هذه الآية أعظم آية في القرآن كتاب الله، وقد وصف نفسه فيها بالصفات الثبوتية وذكر فيها خمسة سلوب ... والمقصود أن المدح والثناء لا يكون إلا في الإثبات، فإنه إنما يكون بصفات الكمال، والكمال إنما يكون في الأمور الوجودية، فأما العدم فلا كمال فيه، فمن لم يصفه إلا بالسلوب ... فهو لم يثبته ولم يجعله موجودا فضلا عن أن يكون موصوفا بالكمال ممدوحا مثنيا عليه ﷻ عما يقول الظالمون علوا كبيرا."[١]

---

(١) الصفدية: ابن تيمية، ٦٣/٢-٦٦.

الفصل الثاني

منطلق المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات

وفيه أربعة مباحث

- المبحث الأول: المعتزلة بين العقل والنقل.
- المبحث الثاني: تقديم العقل على النقل.
- المبحث الثالث: تأويل النصوص الشرعية.
- المبحث الرابع: رد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد.

المبحث الأول

المعتزلة بين العقل والنقل

وفيه أربعة مطالب

- المطلب الأول: التعريف بالعقل والنقل.
- المطلب الثاني: منزلة العقل والنقل عند المعتزلة.
- المطلب الثالث: العقل والقرآن الكريم عند المعتزلة.
- المطلب الرابع: العقل والسنة النبوية عند المعتزلة.

المطلب الأول

التعريف بالعقل والنقل

أولا: تعريف العقل لغة واصطلاحا

١ - تعريف العقل في اللغة

العقل في اللغة من" عَقَلَ يَعْقِل عَقْلاً ومَعْقولاً وعَقَّلَ فهو عاقِلٌ من عُقَلاءَ وعُقَّالٍ"[١] وقد ورد في اللغة بعدة معاني منها الحَجْرُ[٢] والإمساك تقول العرب :"عقل الدواء بطنه: أمسكه."[٣] ومنها الإحكام تقول العرب:" عقل البعير أي ثنى وظيفته مع ذراعه فشدهما في وسط الذراع وذلك الحبل هو العقال والجمع عقل. وعاقلة الرجل عصبته، وهم القرابة من قبل الأب الذين يعطون دية من قتله خطأ "[٤] ومنها الفهم تقول العرب: "عقل الشيء: فهمه فهو عقول"[٥] ومنها الإدراك تقول العرب: "عقل عقلا: أدرك الأشياء على حقيقتها. وعقل الغلام: أدرك وميز. يقال: ما فعلت هذا مذ عقلت."[٦]

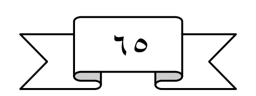
بالنظر إلى المعاني التي ورد بها العقل، يلاحظ أنها ترجع إلى معنى: الإمساك، والحبس، والإحكام، والمنع.

٢ - تعريف العقل عند المعتزلة:

يرى الجبائي: أن العقل هو العلوم الضرورية[٧]، وكذلك القاضي عبد الجبار، حيث يقول: "إعلم أن العقل هو عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف" [٨]

---

(١) القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (المكتبة الشاملة)، ص: ١٣٣٦.
(٢) انظر: لسان العرب: ابن منظور، ٤/ ٣٠٤٦.
(٣) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، ص: ١٣٣٦.
(٤) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة لبنان – بيروت، سنة النشر:١٤١٥هـ، ص: ٤٦٧.
(٥) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، ص: ١٣٣٦.
(٦) المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، ٦١٦/٢.
(٧) انظر: مقالات الإسلاميين: الأشعري، ١٧٥/٢
(٨) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٧٥/١١.



٣ - تعريف العقل عند السلف:

يرى الإمام ابن تيمية: أن العقل يقع بالاستعمال على أربعة معان هي: [١]

أ- **الغريزة المدركة**: وهي القوى التي بها يعقل الإنسان، كالقوة التي بها يبصر.

ب- **العلوم الضرورية**: وهي التي يفرق بها بين المجنون، وبين العاقل، فهو مناط التكليف.

ت- **العلوم المكتسبة**: وهي التي تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره.

ث- **العمل بالعلم**: وهو العمل بالعلم الذي دلت عليه العلوم وهو ما يدخل في اسم العقل الممدوح.

ثانيا: تعريف النقل لغة واصطلاحا

١ - تعريف النقل في اللغة

النقل في اللغة يعني تحويل الشيء من موضع إلى موضع. وهو من " نقله ينقله نقلا فانتقل. والتنقل، التحول. ونقله تنقيلا، إذا أكثر نقله."[٢] و"نقل الشيء نقلا حوله من موضع إلى موضع. ونقل الكتاب، نسخه. ونقل الخبر أو الكلام، بلغه عن صاحبه."[٣] و"النقل: المناقلة في المنطق. رجل نقل، وهو الحاضر المنطق والجواب."[٤]

٢ - تعريف النقل في الاصطلاح

يقصد بالنقل في الاصطلاح: القرآن الكريم والسنة النبوية. من غير تفريق بين المتواتر والآحاد. فالقرآن الكريم لا شك في ثبوته بطريق التواتر اللفظي والمعنوي. أما السنة؛ فمنها الأخبار المتواترة لفظا ومعنى، ومنها ما تواتر معنى فقط، ومنها أخبار الآحاد. والمتواتر والآحاد؛ منه الصحيح، ومنه الضعيف، وغير ذلك[٥]

---

(١) انظر: بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: ابن تيمية، تحقيق : موسى سليمان الدويش، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، تاريخ النشر:١٤٠٨هـ، ص: ٣٦٠- ٣٦١

(٢) لسان العرب: ابن منظور، ٦/ ٤٥٢٩ . وانظر: مختار الصحاح: الرازي، ص: ٦٨٨. تهذيب اللغة: أبو منصور الهروي، ١٥٠/٩.

(٣) المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، ٩٤٩/٢.

(٤) تهذيب اللغة: أبو منصور الهروي، ١٥٣/٩. وانظر: تاج العروس: مرتضى الزبيدي، ٢٧/٣١.

(٥) انظر: سبل الهدى والرشاد: محمد الشامي، (المكتبة الشاملة)، ٧١/٨. آداب البحث والمناظرة: محمد الشنقيطي، (المكتبة الشاملة)، ص: ٨٨. أرشيف ملتقى أهل التفسير: (المكتبة الشاملة)، ص: ١١٤.

المطلب الثاني

منزلة العقل والنقل عند المعتزلة

يرى المعتزلة أن المصدر الأصلي الوحيد في مسائل العدل والتوحيد هو العقل، أما النقل فهو مصدر ثانوي تابع للعقل، ولا يمكن أن يحصل تعارض بين مصدر أصلي ومصدر ثانوي، كما لو أعطى الجندي تعليمات تخالف تعليمات قائد الكتيبة، فإنه لا يلتفت إلى تعليمات الجندي، ولا يقال: إن هناك تعارض في القرارات؛ لأن الجندي أقل مرتبة؛ فلا يلتفت إلى تعليماته مع وجود تعليمات قائد الكتيبة، وتُفَسَّر تعليمات الجندي في إطار صلاحياته. ولذلك لم يصرح المعتزلة بإمكان حصول تعارض بين العقل والنقل كما صرح غيرهم من المتكلمين، فالعقل وحده المخول بإنشاء مسائل العدل والتوحيد عندهم.(١)

مناقشة منزلة العقل والنقل عند المعتزلة

لقد أخطأ المعتزلة خطأ كبيرا حين ظنوا أن العقل له القدرة التامة على معرفة مسائل العدل والتوحيد منفردا، وزاد خطؤهم عندما عرضوا ما أصلوه في عقولهم على السمع، فوجدوا الخلاف بين كثير مما أصلوه وبين النقل فطعنوا بالنقل لا بالعقل واستنتاجاته. كان الأجدر بهم أن يتهموا عقولهم، ويُراجعوا أصولهم، لتوافق النقل الصحيح، لا أن يؤولوا النقل ويكذبوه ويسخروا من رواته، ولو كانت الشرائع توجد من خلال طريقة المعتزلة لما كان هناك حاجة لإرسال الرسل ولا لإنزال الكتب السماوية.

فالمعتزلة ظاهرا لم يصرحوا بحصول التعارض بين العقل والنقل ولكن منهجهم قائم على حدوث التعارض بينهما؛ وذلك لأن من يؤصل أهم قضيتين في الدين – العدل والتوحيد – من خلال النظر العقلي المحض، ثم ينظر في النقل ليقف على مدى الموافقة والمخالفة لما أصله، لا بد وأن يكثر الخطأ والزلل (٢)

---

(١) انظر: رسائل العدل والتوحيد: يحيى بن الحسين، ٣٠١/٢. أساس التقديس: الفخر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، سنة النشر:١٤٠٦هـ، ص: ١٩٣-١٩٤. شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٨٠-١٨١. ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٣٩/٣.

(٢) انظر: ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٨٥/٣. المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبده وطارق عبد الحليم، ص: ٢٦.

أولا: لا تعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح

لا تعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح، بل العقل الصريح يؤيد ما جاء بالنقل الصحيح ويشهد له يقول الإمام ابن تيمية: " كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، ليس في ذلك ما يخالف العقل الصريح فإن ما خالف العقل الصريح فهو باطل، وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس، أو يفهمون منها معنى باطلا، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة؛ فإن الله تعالى قال: [وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ] {النحل:٨٩}."[(١)] ويقول: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول"[(٢)]

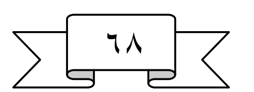
ويقول الإمام ابن القيم: "إن ما علم بصريح العقل، الذي لا يختلف فيه العقلاء، لايتصور أن يعارضه الشرع البتة، ولا يأتي بخلافه، ومن تأمل ذلك في ما ينازع العقلاء فيه من المسائل الكبار، وجد ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للنقل، فتأمل ذلك في مسائل: التوحيد، والصفات، ومسائل القدر، والنبوات، والمعاد، تجد ما يدل عليه صريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثا موضوعا، أو لا تكون دلالته مخالفة لما دل عليه العقل."[(٣)]

---

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ١١/٤٩٠-٤٩١. بتصرف

(٢) درء تعارض العقل والنقل: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: الثانية، الناشر:إدارة الثقافة والنشر – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية، سنة النشر: ١٤١١هـ، ٨٣/١.

(٣) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٨٢٩/٣-٨٣٠.



ثانيا: أسباب توهم التعارض بين العقل والنقل

قد يتوهم المرء وجود تعارض بين العقل والنقل وهذا التوهم باطل؛ لأنه لا يمكن للعقل الصريح أن يعارض النقل الصحيح وقد يرجع توهم التعارض إلى أسباب هي[١]:

السبب الأول: كون القضية ليست من قضايا العقول

وذلك كإنكار المعتزلة الصفات الإلهية بحجة أن إثباتها يستلزم التشبيه والإدعاء بأن هذه المسألة من القضايا العقلية القطعية وبناء على ذلك لا بد من تأويل آيات الصفات حتى لا يحصل التشبيه. فهذه القضية ليست قضية عقلية صحيحة؛ لأن إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من الصفات من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل لا يعني بحال من الأحوال التشبيه فالمرء منا له يد والأسد له يد والباب له يد، واثبات اليد للإنسان لا يعني بحال من الأحوال أن يده كيد الأسد أو الباب بل يده تناسب حاله وكذلك الأسد والباب، ولله تعالى المثل الأعلى فهو تعالى متصف بصفات الكمال والجلال وهذه الصفات ليست كصفات المخلوقين. والقول في صفات الله تعالى كالقول في ذاته.

السبب الثاني: كون ذلك السمع ليس من السمع الصحيح المقبول

مثل حديث عَرَقُ الخيل الذي يقال في متنه: "إنه خلق خيلا فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق"[٢]، تعالي الله عن فرية المفترين وإلحاد الملحدين؛ فمثل هذه الأحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم، فإن مثل هذه النصوص لا يعتد بها، فضلا عن أن يقال أنها تعارض النقل أو العقل؛ لأنها ليست بشيء، وكذلك الأحاديث المروية في فضائل الأعمال، كما يروى مرفوعا: "أنه من صلي ركعتين في يوم عاشوراء يقرأ فيهما بكذا وكذا كتب له ثواب سبعين نبيا"[٣] ونحو ذلك، هو عند أهل الحديث من الأحاديث الموضوعة، فلا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع [٤]

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٤٥٩/٢.

(٢) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: جلال الدين السيوطي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العليمة – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ١١/١.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، ١٢٢/٢. وهو: "من صلى يوم عاشوراء ما بين الظهر والعصر أربعين ركعة، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة، وآية الكرسي عشر مرات..."

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١٤٨/١-١٥١. بتصرف

السبب الثالث: عدم فهم مراد المتكلم

"مثل الحديث الذي في الصحيح عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال: "يقول الله تعالي يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني. قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين. قال أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده، يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني. قال يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين. قال أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي. يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني. قال يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين. قال استسقاك عبدي فلان فلم تسقه أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي."[(١)] فإنه لا يجوز لعاقل أن يقول: إن دلالة هذا الحديث مخالفة لعقل. ولا سمع إلا من يظن أنه قد دل علي جواز المرض والجوع علي الخالق سبحانه وتعالي. ومن قال هذا فقد كذب علي الحديث، ومن قال إن هذا ظاهر الحديث أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب. فإن الحديث قد فسره المتكلم به، وبين مراده بيانا زالت به كل شبهة، وبين فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العواد، وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يعد"[(٢)]

السبب الرابع: عدم التمييز بين ما يحيله العقل ومالا يدركه

جاءت الشريعة تتحدث عن أمر الدنيا والآخرة، ومعلوم أن أمور الدنيا مشاهدة محسوسة، أما أمور الآخرة وعلاماتها وأحوالها فهي أمور غيبية، فعن ابن عباس ﷺ أنه قال: "ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء"[(٣)] وهذه الأمور الغيبية لا يحيلها العقل، ولكنه يحار في كيفيتها وكنهها. فالعقل لا يحيل عذاب القبر، ولكنه يحتار في كيفيته. يقول الإمام ابن تيمية: "نحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه؛ بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته."[(٤)] ويقول الإمام ابن قيم الجوزية: "إن الشريعة جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه لا بما يحيله العقل."[(٥)]

---

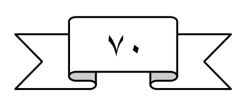
(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب، باب عيادة المريض، حديث رقم: (٢٥٦٩)، ص: ١٠٣٧.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١/١٤٩-١٥٠.

(٣) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن، الرياض، سنة النشر: ١٤٢٠هـ. ٨/٣٧٣. الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، ٤/٧٧.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١/٨٣.

(٥) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: ابن قيم الجوزية، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١٩هـ، ٢/٤٢١.



ويقول: "إنَّ ما كان ممتنعا في العقل لا يجيء في الشرع بوقوعه، إذ يستحيل عليه أن يخبر بوجود ما هو ممتنع في العقل، وكأنهم لم يفرقوا بين محالات العقول ومحاراتها، فالسمع يجيء بالثاني لا بالأول، فالسمع يجيء بما يعجز العقل عن إدراكه ولا يستقل به، ولا يجيء بما لا يعلم العقل إحالته."(١) ويقول: "نحن نعلم قطعا أن الرسل لا يخبرون بمحال العقول، وإن أخبروا بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يحيله العقل، وإن أخبروا بما يحار فيه العقل، ولا يستقل بمعرفته، ومن تأمل أدلة نفاة الصفات، والأفعال، والقدر، والحكمة، والمعاد، وأعطاها حقها من النظر العقلي، علم بالعقل فسادها وثبوت نقيضها."(٢)

ثالثا: لو كان في الشرع ما يعارض العقل لاحتج به الكفار على النبي .

ولنستشهد على ذلك من أقوال المعتزلة أنفسهم، حيث يذكر ابن المرتضي محاسن أبي هذيل فيقول: "ومن محاسنه أنه أتاه رجل فقال: أشكل على أشياء من القرآن، فقصدت هذا البلد، فلم أجد عند أحد ممن سألته شفاء لما أردته فلما خرجت من هذا الوقت قال لي قائل: إن بغيتك عند هذا الرجل فاتق الله وأفدني. فقال أبو هذيل: فماذا أشكل عليك؟ قال: آيات من القرآن توهمني أنها متناقضة، وآيات توهمني أنها ملحونة. قال: فماذا أحب إليك، أن أجيبك بالجملة، أو تسألني عن آية آية؟ قال: بل تجيبني بالجملة. فقال أبو هذيل: هل تعلم أن محمدا كان من أوسط العرب، وغير مطعون عليه في لغته، وأنه كان عند قومه من أعقل العرب فلم يكن مطعونا عليه؟ فقال: اللهم نعم. قال أبو هذيل: فهل تعلم أن العرب كانوا أهل جدل. قال: اللهم نعم. قال: فهل اجتهدوا في تكذيبه؟ قال: اللهم نعم. قال: فهل تعلم أنهم عابوا عليه بالمناقضة أو اللحن؟ قال: لا. قال أبو هذيل: فتدع قولهم، مع علمهم باللغة، وتأخذ بقول رجل من الأوساط. قال: فأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، كفاني هذا. وانصرف، وتفقه في الدين."(٣)

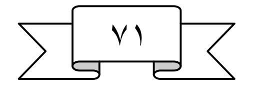
فالمعتزلة كما ترى في هذه القصة لا يقرون بوجود تعارض بين العقل والنقل، وأنه لو كان هناك تعارض؛ لاحتج به العرب على النبي ﷺ، ثم تجدهم بعد ذلك يأتون بالنصوص التي تعارض أصولهم العقلية، ويتأولونها أسمج التأويلات لتوافق مذهبهم، مع اعتقادهم أن نصوص الكتاب والسنة لا تصلح لتقرير العقائد المتعلقة بالعدل والتوحيد، فيا ترى لو سمع العرب بتأويلات المعتزلة المخالفة للغة والمعقول هل سيجدون فيها حجة للطعن أم لا!

---

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ٢٤٥.

(٢) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٨٢٩/٣-٨٣٠.

(٣) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ٤٤-٤٥.



المطلب الثالث

العقل والقرآن الكريم عند المعتزلة

بعد أن وضع المعتزلة أصولهم العقلية، عمدوا إلى آيات القرآن الكريم فما وافق مذهبهم أخذوا به اعتضادا لا اعتمادا، وما خالف المذهب وتعارض مع أصوله عمدوا إليه بالتأويل ليوافق ما أقروه، وغالبا ما تكون تأويلاتهم نوعا من أنواع التحريف، فهم يأتون بآيات القرآن الكريم؛ لبيان موافقتها لما وضعوه من أصول، وأن النصوص تشهد على صحة ما أقره العقل، وبناء على هذا المنهج حصل عندهم تعارض بين أصولهم والنقل. فلم يتهموا أصولهم ويراجعوها لتوافق النقل، بل عمدوا إلى النقل بالتحريف والتأويلات الباطلة البعيدة، التي لا يشهد لها العقل الصريح، ولا اللغة السليمة[١]

أمثلة توضح منهج المعتزلة في آيات القرآن الكريم

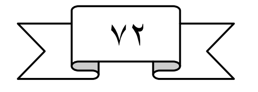
١- قال القاضي عبد الجبار في معرض الرد على من يثبت مشيئة الله المطلقة في هذا الكون وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. قال:"وقد تعلقوا بآيات من كتاب الله تعالى فيها ذكر المشيئة، نحو قوله تعالى: [**وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا**] {البقرة:٢٥٣}، وقوله: [**مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ**] {الأنعام:١١١}، وقوله: [**وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ**] {الإنسان:٣٠}، وأشباه ذلك. والأصل في الجواب عن ذلك، أنا نمنعهم من الاستدلال بالسمع أصلا، فنقول: إن إثبات محدث في الغائب ينبني على إثبات محدث في الشاهد، وأنتم لا تثبتون في الشاهد محدثا، فكيف أثبتم في الغائب محدثا حتى استدللتم بكلامه واحتججتم به؟ وأيضا فإن صحة السمع تنبني على كون القديم تعالى عدلا حكيما لا يكذب ولا يظلم، وأنتم قد جوزتم على الله ما هو أظهر وأعظم، فكيف يمكنكم الاستدلال بالسمع على هذه المسألة؛ ولأنا لم نعرف هذه المسألة، لا يمكننا أن نعرف صحة السمع، وكل مسألة هذا سبيلها فالاستدلال عليها بالسمع متعذر... فلا بد من تأويل، فنتأولها على وجه يوافق دلالة العقل..."[٢]

٢- قال القاضي عبد الجبار في معرض الرد على من يثبت صفة العلم للباري تعالى: "تعلقهم بقوله سبحانه: [**أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ**] {النساء:١٦٦}، وقوله تعالى: [**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ**] {البقرة:٢٥٥}، وقوله تعالى: [**فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ**] {الأعراف:٧}، وهذا يدل على

---

(١) انظر: ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٣٩/٣.

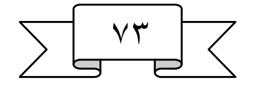
(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٣١٩-٣٢٠.



أنه تعالى عالم بعلمه... والأصل في الجواب عن ذلك، أن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن؛ لأن صحة السمع ينبني على كونه عدلا حكيما، وكونه حكيما ينبني على أنه تعالى عالم لذاته، فكيف يصح ذلك؟ ... فنحمله على وجه آخر يوافق الدلالة العقلية، فنقول: قوله ﷻ: [أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ] {النساء:١٦٦}، أي وهو عالم به، وقوله تعالى: [فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ] {الأعراف:٧}، أي ونحن عالمون به، وقوله تعالى: [وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ] {البقرة:٢٥٥}، أي معلوماته..."(١)

٣- قال القاضي عبد الجبار في معرض الرد على المجسمة: "واستدلوا بقوله تعالى: [الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى] {طه:٥}، قال: والأصل في الجواب عن ذلك أن يقال لهم: أولا إن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن؛ لأن صحة السمع موقوفة عليها... فكيف يمكن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة، وهل هذا إلا استدلال بالفرع على الأصل؟ وذلك محال... ثم يقال لهم: الاستواء ههنا بمعنى الاستيلاء والغلبة..."(٢)

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٣٩-١٤٠.
(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٠-١٥١.



المطلب الرابع

العقل والسنة النبوية عند المعتزلة

لم يكن المعتزلة على علم واسع بحديث النبي ﷺ، والإنسان دائما يعادي ما يجهل، ويقلل من قيمته وشأنه. وبالفعل كان هذا موقف المعتزلة تجاه حديث رسول الله ﷺ، فكانوا يعرضون الحديث النبوي على أصولهم العقلية، فإن وافقها؛ أخذوا به اعتضادا لا اعتمادا، وإن خالف أصولهم العقلية؛ كذبوه، وطعنوا في رواته. من غير نظر إلى حال الرواة، أو البحث عن مدى صحة الحديث، بل يكذبون الرواة ويردون الحديث بدلالة مخالفة الحديث لأصولهم العقلية. فإن تعذر عليهم رد الحديث؛ زعموا أنه خبر آحاد، وأن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، ولا يجوز الأخذ بها في مسائل الاعتقاد. فإن تعذر عليهم ذلك؛ أولوا الحديث ليتفق مع أصولهم العقلية. [١]

ولقد بلغ بهم هذا المنهج حد الاستهزاء بالحديث ورواته، فها هو الجاحظ[٢] يعلق على حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "الحجر الأسود من الجنة وكان أشد بياضا من الثلج حتى سودته خطايا أهل الشرك"[٣] فيقول: "وقد كان يجب أن يبيضه المسلمون حين أسلموا"[٤]. ويعلق النظام على حديث ابن عباس قال: "إن القمر انشق على زمان رسول الله ﷺ"[٥] فقال النظام: "وزعم أن القمر انشق، وأنه رآه، وهذا من الكذب الذي لا خفاء به؛ لأن الله تعالى لا يشق القمر له وحده، ولا لأخر معه، وإنما يشقه ليكون آية للعالمين، وحجة للمرسلين، ومزجرة للعباد، وبرهانا في جميع البلاد. فكيف لم تعرف بذلك العامة، ولم يؤرخ الناس بذلك العام، ولم يذكره شاعر، ولم يسلم عنده كافر، ولم يحتج به مسلم على ملحد."[٦]

---

(١) انظر: المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبده وطارق عبد الحليم، ص: ٢٦. ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٨٥/٣.

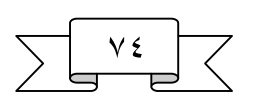
(٢) الجاحظ: هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ: كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. مولده ووفاته في البصرة. وكان مشوه الخلقة. ومات والكتاب على صدره. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. عام ٢٥٥ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٧٤/٥ بتصرف).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم: (٣٠٤٦)، ١٦٨/٥.

(٤) تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد عبد الرحيم، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الفكر - بيروت، سنة النشر: ١٤١٥هـ، ص: ٦٣.

(٥) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية فأراهم انشقاق القمر، حديث رقم: (٣٦٣٨)، ص: ٦٩٥. ومسلم في صحيحه: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب انشقاق القمر، حديث رقم: (٢٨٠٣)، ص: ١١٢٧.

(٦) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٣١.



وبعد هذه الجرأة الشديدة على الحديث وروايته والسخرية والاستهزاء؛ يأتي القاضي عبد الجبار ليقول: "ومن قصر عن الاستدلال والنظر غلط كما غلط إبراهيم النظام"[1] فيقر بخطأ النظام في نتيجة النظر والاستدلال، لا المنهج القائم على الطعن والتكذيب في الحديث والرواة.

أمثلة توضح منهج المعتزلة في السنة النبوية:

١- يقول القاضي عبد الجبار مناقشا للأحاديث المثبتة لرؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة: "ومما يتعلقون به، أخبار مروية عن النبي صلى الله عليه وآله، وأكثرها يتضمن الجبر والتشبيه، فيجب القطع على أنه ﷺ لم يقله، وإن قال فإنه قاله حكاية عن قوم، والراوي حذف الحكاية ونقل الخبر. ومن جملتها وهو أشف ما يتعلقون به، ما يروى عن النبي صلى الله عليه أنه قال: "سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر"[2] ولنا في الجواب عن هذا طرق ثلاثة: أحدها؛ هو أن هذا الخبر يتضمن الجبر والتشبيه؛ لأنا لا نرى القمر إلا مدورا عاليا منورا، ومعلوم أنه لا يجوز أن يرى القديم تعالى على هذا الحد، فيجب أن نقطع على أنه كذب على النبي صلى الله عليه، وأنه لم يقله، وإن قاله فإنه قاله حكاية عن قوم كما ذكرنا. والطريقة الثانية؛ هو أن هذا الخبر يروى عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلى، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله. وقيس هذا مطعون فيه ... وأما الطريقة الثالثة؛ هو أن يقال: إن صح هذا الخبر وسلم، فأكبر ما فيه أن يكون خبرا من أخبار الآحاد، وخبر الواحد مما لا يقتضي العلم، ومسألتنا طريقها القطع والثبات، وإذا صحت هذه الجملة بطل ما يتعلقون به... ثم نتأوله نحن على وجه يوافق دلالة العقل، فنقول: المراد به، أي ستعلمون ربكم يوم القيامة..."[3]

٢- ذكر عمر بن عبيد حديث الصادق المصدوق وهو حديث أخرجه البخاري بسنده المتصل قال: حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن زيد بن وهب قال عبد الله حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربع كلمات ويقال له اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل

---

(١) تثبيت دلائل النبوة: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق على وهبة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ، ٨٦/١.

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: [وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ(٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ(٢٣)] .{القيامة}.حديث رقم: (٧٤٣٦)، ص: ١٤١٦. ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، حديث رقم: (٦٣٣)، ص: ٢٤٩.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٨٠-١٨١.

منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه كتابه فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة."[١]

قال عمرو بن عبيد بعد أن ذكر الحديث السابق: "لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته ولو سمعت الله يقول هذا لقلت ليس على هذا أخذت ميثاقنا"[٢]

٣- "كان عمرو بن عبيد يقول: لا يعفى عن السارق دون السلطان(كأنه ينظر في ذلك إلى أن السرقة وقد تمت ليست جريمة على المسروق منه وحده، بل هي جريمة على الأمة؛ فمن حق السلطان وحده أن ينظر فيها؛ لأنه الذي بيده حق الأمة)[٣] فروى له بكر بن حمدان حديث صفوان بن أمية" وهو أن صفوان توسد رداء في المسجد ونام، فجاء سارق فأخذ رداءه، فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ فأمر به أن تقطع يده فقال صفوان: إني لم أرد هذا يا رسول الله، وهو عليه صدقة. فقال رسول الله: "فهلا قبل أن تأتيني به؟"[٤] ومعنى هذا أن صفوان كان يحق له أن يعفو عنه قبل أن يأتي به لرسول الله، وهذا مناقض لقول عمرو بن عبيد؛ فقال عمرو لبكر بن حمدان: أتحلف بالله الذي لا إله إلا هو أن النبي قاله؟ فقال بكر لعمرو: أتحلف بالله الذي لا إله إلا هو أن النبي لم يقله؟ فحلف عمرو."[٥]

وهكذا ترى أن منهج المعتزلة في الحديث الشريف يقوم على:

١. عرض الحديث على أصولهم العقلية فإن وافقها صدقوه وأخذوا به اعتضادا لا اعتمادا، وإن خالفها كذبوه وطعنوا في رواته.

٢. إن تعذر تكذيب الحديث والطعن في رواته، يقولوا هذا الحديث خبر آحاد لا يعتد به.

٣. إن تعذر رد الحديث، أو القول بأنه خبر آحاد، يؤولونه بما يوافق المذهب.

---

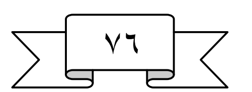
(١) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم:(٣٢٠٨)، ص: ٦١٧. ومسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، حديث رقم: (٢٦٤٣)، ص: ١٠٦٠.

(٢) ميزان الاعتدال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٥م، ٣٣٣/٥.

(٣) ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٨٥/٣-٨٦.

(٤) أخرجه النسائي في سننه: كتاب قطع السارق، باب ما يكون حرزا وما لا يكون، حديث رقم: (٤٨٨٤)، ص: ٥٠٤. صححه الألباني.

(٥) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، ١٢/ ١٧٦.



المبحث الثاني
تقديم العقل على النقل

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: تقديم العقل على النقل في الاستدلال على مسائل الاعتقاد.
- المطلب الثاني: حجة المعتزلة في تقديم العقل على النقل.
- المطلب الثالث: خطورة تقديم العقل على النقل.

المطلب الأول

تقديم العقل على النقل في الاستدلال على مسائل الاعتقاد

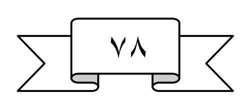
"كان القرآن الكريم الورد المورود عند السلف، يلجأ إليه وإلى السنة كل من يريد معرفة صفات الله تعالى، وما يجب الإيمان به من عقائد، لا يصدرون عن غيره، ولا يطمئنون لسواه، كانوا يفهمون العقائد من آيات الكتاب، وهي بينات. وما اشتبه عليهم حاولوا فهمه بأساليب اللغة وهم بها خبراء، وإن تعذر عليهم توقفوا وفوضوا الأمور لله تعالى غير مبتغين فتنة، ولا راغبين في زيغ."(١)

ظهر المعتزلة بمنهجهم الجديد الذي خالفوا فيه منهج السلف؛ فقرروا أن الاستدلال على مسائل الاعتقاد يقوم على العقل أولا وآخرا، فجعلوه الأصل الذي تبنى عليه العقائد، وما سواه فرع له، فيأخذون بالكتاب لتدعيم ما أقرته عقولهم، وبيان موافقة الكتاب لهم فيما ذهبوا إليه، وكذلك السنة النبوية والإجماع، يقول القاضي عبد الجبار: "الدلالة أربعة؛ حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع. ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل. فإن قيل: ولم قصرتم الأدلة على هذه الأربعة؟ ثم لم قلتم إن معرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل؟ قلنا: أما الأول: فلأن الدليل هو ما إذا نظر الناظر فيه أوصله إلى العلم بالغير، وهذه حال هذه الأربعة دون ما عداها... وأما الثاني: وهو الكلام في أن معرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل، فلأن ما عداها فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها على الله والحال هذه كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله، وذلك لا يجوز. وبيان هذا؛ أن الكتاب إنما ثبت حجة متى ثبت أنه كلام عدل حكيم لا يكذب ولا يجوز عليه الكذب. وذلك فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله؛ وأما السنة فلأنها إنما تكون حجة متى ثبت أنها سنة رسول عدل حكيم وكذا الحال في الإجماع؛ لأنه إما أن يستند إلى الكتاب في كونه حجة، أو إلى السنة، وكلاهما فرعان على معرفة الله تعالى."(٢)

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية: محمد أبو زهرة، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ١٢٦. وانظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٥٨/١٣.

(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٥٠-٥١. وانظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٩٤/١٧. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٧/٧. منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة: أحمد الصويان، ص: ٨٤.



مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند المعتزلة:

المصدر الأول: العقل

يعتبر المعتزلة العقل المصدر الأساس؛ لإنشاء العقيدة والاستدلال عليها، وما عداه من المصادر تعتبر مصادر ثانوية راجعة إليه، وتستمد مشروعيتها منه، بمعنى أنها مصادر فرعية يأخذ بها استئناسا واعتضادا لا اعتمادا، يقول القاضي عبد الجبار مستعرضا مصادر الاستدلال: "أولها: دلالة العقل؛ لأن به يميز بين الحسن والقبيح؛ ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع. وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل؛ ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب."[١]

ويقول القاسم الرسي[٢]: "ثلاث حجج احتج بها المعبود على العباد، وهي: العقل، والكتاب، والرسول، فجاءت حجة العقل بمعرفة المعبود، وجاءت حجة الكتاب بمعرفة التعبد، وجاءت حجة الرسول ﷺ بمعرفة العباد. والعقل أصل الحجتين الأخيرتين؛ لأنهما عرفا به، ولم يعرف بهما... ثم الإجماع من بعد ذلك حجة رابعة مشتملة على جميع الحجج الثلاث وعائدة إليها"[٣]

المصدر الثاني: الكتاب

يقصد بالكتاب؛ القرآن الكريم. حيث يعتبر المعتزلة القرآن الكريم مصدرا من مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ولكن هذا المصدر عندهم يستخدم للاستئناس، فهو ليس مصدرا أصيلا، بل مصدرا فرعيا يستمد دلالته من العقل، فما جاء من القرآن الكريم موافقا لما أقرته عقول المعتزلة أخذوا به، وما ظنوا أنه يخالف المعقول؛ عمدوا إليه بالتأويل حتى يوافق ما أقرته

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: أبو القاسم البلخي والقاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد سيد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: الدار التونسية للنشر، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ١٣٩.

(٢) القاسم الرسي: هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي، أبو محمد: فقيه، شاعر، من أئمة الزيدية. كان يرى رأي المعتزلة في الأصول الخمسة مثل باقي الزيدية. له العديد من الكتب منها: الإمامة، والعدل والتوحيد، والناسخ والمنسوخ، سكن وتوفي قرب المدينة، توفي عام ٢٤٦ هـ. انظر: (رسائل العدل والتوحيد،٢٢/١. معجم المؤلفين: مجموعة من المؤلفين، ٩١/٨. الأعلام: الزركلي، ١٧١/٥).

(٣) رسائل العدل والتوحيد: مجموعة من المؤلفين، جمع وترتيب: محمد عمارة، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٥هـ، ١٢٤/١-١٢٥.

عقولهم، ولذلك فإنهم لا يوردون الآيات على أنها المصدر الأصيل للعقيدة، بل لا يجوز المعتزلة الاستدلال بالقرآن الكريم على مسائل التوحيد والعدل مطلقا يقول القاضي عبد الجبار: "السمع الذي نقول إنه دلالة، لا يصح أن يستدل به على التوحيد والعدل؛ لأن الوجه الذي عليه يكون دلالة، لا يعلم إلا مع العلم بالتوحيد والعدل."(١)

فالمعتزلة يوردون الآيات في قضايا العدل والتوحيد لبيان أنها توافق ما جاءت به عقولهم، يقول القاضي عبد الجبار: "... ليس يصح الاحتجاج بذلك في إثبات التوحيد والعدل، وإنما نورده لنبين خروج المخالفين عن التمسك بالقرآن، مع زعمهم أنهم أشد تمسكا به. ونبين أن القرآن كالعقل، في أنه يدل على ما نقول، وإن كانت دلالته على طريق التأكيد."(٢) ويقول: "... فكيف يمكن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة، وهل هذا الاستدلال بالفرع على الأصل؟ وذلك محال..."(٣)

ويجوز المعتزلة الاستدلال بالقرآن في غير مسائل العدل والتوحيد يقول القاضي عبد الجبار مستعرضا أدلة نفي رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة: "ويمكن أن نستدل على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعا؛ لأن صحة السمع لا تقف عليها، وكل مسألة لا تقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها بالسمع ممكن. ولهذا جوزنا الاستدلال بالسمع على كونه حيا، لما لم تقف صحة السمع عليها، يبين ذلك، أن أحدنا يمكنه أن يعلم أن للعالم صانعا حكيما، وإن لم يخطر بباله أنه هل يرى أم لا، ولهذا لم نكفر من خالفنا في هذه المسألة، لما كان الجهل بأنه تعالى لا يرى لا يقتضي جهلا بذاته ولا بشيء من صفاته. ولهذا جوزنا في قوله تعالى: [رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ] {الأعراف:١٤٣}، أن يكون سؤال موسى عليه السلام سؤالا لنفسه؛ لأن المرئي ليس له بكونه مرئيا حالة وصفة."(٤)

المصدر الثالث: السنة

لم يكن المعتزلة على علم واسع ودراية بحديث رسول الله ﷺ، فكانوا يعرضون الحديث على ما أصلوه من أصولهم الفاسدة، فإن وافق الحديث ما أصلته عقولهم أخذوا به اعتضادا لا اعتمادا، وإن لم يوافق أصولهم العقلية طعنوا في الحديث وكذبوه، "في جرأة وصراحة ولذلك

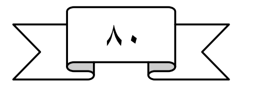
---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٢١/١٦.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٩٤/١٧.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٠. وانظر: نفس المصدر، ص: ٣١٩،١٧٦. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٧/٧.

(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٥-١٥٦.



كان موقفهم في الحديث كثيرا ما يكون موقف المتشكك في صحته، وأحيانا موقف المنكر له؛ لأنهم يحكمون العقل في الحديث لا الحديث في العقل."[1]

يقول الإمام ابن تيمية: "وغالب أهل البدع... يرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالتهم لما اتبعوه، كما يحكى عن عمرو بن عبيد في حديث الصادق المصدوق، وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجة: إما برد النقل؛ وإما بتأويل المنقول. فيطعنون تارة في الإسناد وتارة في المتن. وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمين بحقيقة السنة التي جاء بها الرسول، بل ولا بحقيقة القرآن"[2]

كما أن المعتزلة يفرقون في الحديث بين المتواتر وخبر الآحاد، فزعموا أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، ولذلك لا يجوز الاحتجاج بها في مسائل الاعتقاد، فردوا كثيرا من أحاديث النبي ﷺ بهذه الحجة الباطلة، يقول القاضي عبد الجبار: "خبر الواحد مما لا يقتضي العلم ومسألتنا طريقها القطع والثبات."[3]

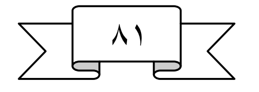
المصدر الرابع: الإجماع

يرى المعتزلة في الإجماع مصدرا من مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وهو في حجيته لا يختلف عن الكتاب والسنة، من حيث كونه للاعتضاد والاستئناس لا للاعتماد، فهو عندهم مصدر ثانوي يستخدم لتدعيم ما أقره العقل من أصولهم. كما يروا أن الإجماع لا بد أن يكون مستندا إلى العقل أو الكتاب أو السنة، فلا يؤخذ بالإجماع إذا لم يستند إلى أحد هذه المصادر الثلاثة[4]

ويقول القاسم الرسي: "ثم الإجماع من بعد ذلك حجة رابعة مشتملة على جميع الحجج الثلاث وعائدة إليها"[5]

---

(١) ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٨٥/٣. وانظر: مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٩٦/١.
(٢) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٧٣/١٩. وانظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٧/٧.
(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٨٠-١٨١.
(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٥٠-٥١.
(٥) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٢٤/١-١٢٥.



والحق أن منهج المعتزلة القائم على تقديم العقل على النقل منهج باطل مردود وأن المصادر الصحيحة للاستدلال على العقيده هي:

العقيدة لها مصدران أساسيان وثلاثة مصادر فرعية، فالمصدران الأساسيان هما: القرآن الكريم، ثم ما صح من السنة النبوية. والمصادر الفرعية هي: الإجماع والفطرة السليمة والعقل السليم(١)

إن كلام الله تعالى، وما صح من كلام رسوله ﷺ، يفيد العلم اليقين، سواء أكان الخبر متواترا أم آحادا. وإذا كان كلام الله تعالى ورسوله ﷺ لا يفيد العلم اليقين، وله العديد من الاحتمالات فكيف بكلام غيرهم(٢) يقول الإمام ابن قيم الجوزية:"ولا يلتفت إلى شيء من آرائهم وأقوالهم، إلا إذا أشرقت عليها شمس الوحي، وشهد لها بالصحة، فهذا أمر لا تكاد ترى أحدا منهم يحدث به نفسه، فضلا عن أن يكون أخيته ومطلوبه، وهذا الذي لا ينجي سواه، فوارحمتا لعبد شقي في طلب العلم، واستفرغ فيه قواه، واستعد فيه أوقاته، وآثره على ما الناس فيه، والطريق بينه وبين رسول الله مسدود، وقلبه عن المرسل ﷺ وتوحيده والإنابة إليه والتوكل عليه والتنعم بحبه والسرور بقربه مطرود ومصدود، وقد طاف عمره كله على أبواب المذاهب، فلم يفز إلا بأخس المطالب، سبحان الله إن هي والله إلا فتنة أعمت القلوب عن مواقع رشدها، وحيرت العقول عن طرق قصدها، تربى فيه الصغير وهرم عليه الكبير، فظنت خفافيش الأبصار أنها الغاية التي تسابق إليها المتسابقون، والنهاية التي تتنافس فيها المتنافسون، وهيهات أين الظلام من الضياء! وأين الثرى من كوكب الجوزاء! وأين الحرور من الظلال! وأين طريقة أصحاب اليمين من طريقة أصحاب الشمال! وأين القول الذي لم تضمن لنا عصمة قائله بدليل معلوم من النقل المصدق عن القائل المعصوم! وأين العلم الذي سنده محمد بن عبد الله عن جبريل ﷺ، عن رب العالمين، ﷻ من الخوض الخرص ـ الظن السيئ ـ الذي سنده شيوخ الضلال من الجهمية والمعتزلة وفلاسفة المشاءين، بل أين الآراء التي أعلى درجاتها أن تكون عند الضرورة سائغة الإتباع إلى النصوص النبوية الواجب على كل مسلم تحكيمها والتحاكم إليها في موارد النزاع... (٣)

---

(١) انظر: مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة: ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن للنشر – الرياض، سنة النشر: ١٤١٢ هـ، ص: ٢٢ . العقيدة في الله عز وجل: صالح حسين الرقب ومحمد حسن بخيت، الطبعة: الثانية، الناشر: مكتبة الطالب الجامعية – الجامعة الإسلامية – غزة، سنة النشر: ١٤٢٧هـ، ص: ٣١-٣٦.

(٢) انظر: العقيدة في الله: عمر سليمان الأشقر، الطبعة: طبعة خاصة بمصر والمغرب العربي واليمن، الناشر: دار النفائس – الأردن، ودار السلام – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ، ص: ٥٨.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر:١٤٠٤هـ، ص:٤٠-٤١.

المطلب الثاني

حجة المعتزلة في تقديم العقل على النقل

يرى المعتزلة أن العقل أصل النقل؛ وذلك لأنه بالعقل يعرف صدق الرسول، ويأخذ عنه، كما أن الدلالة اللفظية للنصوص موقوفة على معرفة مراد المتكلم؛ ولأنها موقوفة في كونها مفيدة لليقين على العلم بالوضع، أي بوضع الألفاظ المنقولة عن النبي ﷺ. أما الدلالة العقلية فلا تتوقف على شيء من ذلك[1]

يقول القاضي عبد الجبار: "لولا صحة النظر لم يفد الكتاب ولا السنة، ولما صح أن نعرف صحتها"[2] ويقول: "إن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل مؤكدا لما في العقول فأما أن يكون دليلا بنفسه يمكن الاستدلال به ابتداء فمحال."[3] ويقول القاسم الرسي: "ثلاث حجج احتج بها المعبود على العباد، وهي: العقل، والكتاب، والرسول... والعقل أصل الحجتين الأخيرتين؛ لأنهما عرفا به، ولم يعرف بهما"[4] ويبين القاضي عبد الجبار سبب تقديم العقل على النقل، فيقول: "لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل؛ ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب."[5]

بعد أن أثبت المعتزلة أن العقل أصل النقل قالوا: لا يجوز تقديم الفرع على الأصل؛ لأن تقديم الفرع على الأصل طعن في الأصل، والطعن في أصل الشيء طعن في فرعه، وبذلك يكون تقديم النقل على العقل طعن في العقل والنقل معا، يقول القاضي عبد الجبار: "فلو استدللنا بشيء منها على الله – يعني الأدلة النقلية - والحال هذه كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله، وذلك لا يجوز. وبيان هذا؛ أن الكتاب إنما ثبت حجة متى ثبت أنه كلام عدل حكيم لا يكذب ولا يجوز عليه الكذب. وذلك فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله؛ وأما السنة فلأنها إنما تكون

---

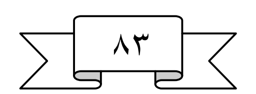
(١) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٩٣/١٧. الفرق الكلامية الإسلامية: علي المغربي، ص: ٤١-٤٢.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٧٧/١٢.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٧٤/٤.

(٤) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٢٤/١-١٢٥.

(٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٣٩.



حجة متى ثبت أنها سنة رسول عدل حكيم وكذا الحال في الإجماع؛ لأنه إما أن يستند إلى الكتاب في كونه حجة، أو إلى السنة، وكلاهما فرعان على معرفة الله تعالى."(١)

ويقولون: لا يجوز أن يكون كل من العقل والنقل أصلا للآخر. يقول القاضي عبد الجبار: "فصل في بيان ما يجوز أن يدل عليه الخطاب، وسائر الأدلة السمعية: قد بينا من قبل، أنه لا يدل على ما لولا العلم به لما علم كونه دلالة؛ لأن ذلك يوجب كون الفرع دالا على أصله، وذلك يتناقض؛ لأن من حق الدلالة أن تكون كالأصل لما تدل عليه؛ فإذا كان المدلول أصلا للدلالة أدى إلى أن كل واحد منهما أصل لصاحبه، وذلك يتناقض، فلهذه العلة لا يجوز أن يدل الخطاب على التوحيد والعدل ومقدماتهما؛ لأنا لا نعلمه دلالة إلا بعد العلم بجميع ذلك."(٢)

ولقد لخص الفخر الرازي(٣) منهج المتكلمين في تقديمهم للعقل على النقل ووضع قانونا في ذلك(٤) رد عليه الإمام ابن تيمية في كتاب سماه "درء تعارض العقل والنقل" والإمام ابن قيم الجوزية في كتاب سماه "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة". والفارق بين قانون الرازي ومنهج المعتزلة أن المعتزلة لا يقرون بإمكان حصول التعارض بين العقل والنقل، فالعقل عندهم المصدر الأساس للعدل والتوحيد، والنقل مصدر فرعي، ولا يتصور تعارض الفرع مع الأصل، إلا أنه يجب تقديم العقل على النقل؛ لأنه أصل النقل. بينما يصرح الرازي وغيره من المتكلمين بإمكان حصول هذا التعارض. كما أن المعتزلة لم يصرحوا كما صرح غيرهم بأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين"(٥)

---

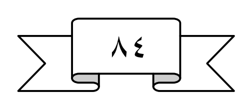
(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٥٠-٥١. وانظر: تيارات الفكر الإسلامي: محمد عمارة، ص: ٧٠.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٩٣/١٧-٩٤.

(٣) الفخر الرازي: هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. قرشي النسب. أشعري العقيدة. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، وتوفي في هراة. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها.وكان يحسن الفارسية. من تصانيفه: مفاتيح الغيب، أساس التقديس. توفي عام ٦٠٦هـ. (الأعلام: الزركلي، ٣١٣/٦ بتصرف).

(٤) انظر: أساس التقديس: الفخر الرازي، ص: ١٩٣-١٩٤.

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ٦٧/٣. المصدر السابق، ٩/٣. رسائل العدل والتوحيد: يحيى بن الحسين، ٣٠١/٢.



ولتوضيح طريقة المعتزلة في تقديم العقل على النقل؛ يمكن إعادة صياغة قانون الرازي بما يتفق مع منهج المعتزلة، كالتالي:

يرى المعتزلة: أن العقل أصل النقل، ولا تخلو منزلتهما في قضايا العدل والتوحيد من أربع حالات هي:

١. أن يقدم العقل والنقل معا. فيجعل كل منهما أصلا للآخر. وهو محال؛ لأن النقل لا تعلم صحته ولا يتم قبوله إلا من خلال العقل.

٢. أن يؤخر العقل والنقل معا. فلا يؤخذ بالعقل ولا بالنقل. وهو باطل؛ لأن فيه هدم للشريعة.

٣. أن يقدم النقل على العقل. وهو باطل؛ لأن العقل أصل النقل وبه عرف إثبات الصانع، وصفاته، ودلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات، ولو أخر العقل، صار العقل قاصرا، غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول. وإذا لم تثبت هذه الأصول ، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة . فثبت: أن تقديم العقل على النقل، يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً. وأنه باطل. وتعين القسم الرابع وهو

٤. أن يقدم العقل على النقل.

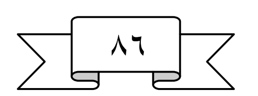
مناقشة حجة المعتزلة في تقديم العقل على النقل:

أولا: "إن دور العقل أن يتلقى عن الرسالة؛ ووظيفته أن يفهم ما يتلقاه عن الرسول. ومهمة الرسول أن يبلغ، ويبين، ويستنقذ الفطرة الإنسانية مما يرين عليها من الركام. وينبه العقل الإنساني إلى تدبر دلائل الهدى وموحيات الإيمان في الأنفس والآفاق؛ وأن يرسم له منهج التلقي الصحيح، ومنهج النظر الصحيح؛ وأن يقيم له القاعدة التي ينهض عليها منهج الحياة العملية، المؤدي إلى خير الدنيا والآخرة. وليس دور العقل أن يكون حاكماً على الدين ومقرراته من حيث الصحة والبطلان، والقبول أو الرفض، بعد أن يتأكد من صحة صدورها عن الله؛ وبعد أن يفهم المقصود بها: أي المدلولات اللغوية والاصطلاحية للنص ولو كان له أن يقبلها أو يرفضها بعد إدراك مدلولها؛ لأنه هو لا يوافق على هذا المدلول! أو لا يريد أن يستجيب له ما استحق العقاب من الله على الكفر بعد البيان. فهو إذن ملزم بقبول مقررات الدين متى بلغت إليه عن طريق صحيح، ومتى فهم عقله ما المقصود بها وما المراد منها."[(١)]

ثانيا: "قوله إن قدمنا النقل لزم الطعن في أصله. فإن قوله: العقل أصل النقل، إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر، أو أصل في علمنا بصحته؛ فالأول لا يقوله عاقل، فإنما هو ثابت في نفس الأمر، ليس موقوفا على علمنا به، فعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه، كما أنه رسول الله حقا وإن كذبه من كذبه، كما أن وجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حق، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، فلا يتوقف ذلك على وجودنا فضلا عن علومنا وعقولنا فالشرع المنزل من عند الله مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا. ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه. فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن قبل ذلك، وإذا فقده كان ناقصا جاهلا. وأما إن أراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل على صحته وهذا هو مراده، فيقال له: أتعني بالعقل القوة والغريزة التي فينا، أم العلوم المستفادة بتلك الغريزة؟ فالأول لم ترده، ويمتنع إرادته؛ لأن تلك الغريزة ليست علما يمكن معارضته للنقل، وإن كانت شرطا في كل علم عقلي أو سمعي، وما كان شرطا في الشيء امتنع أن يكون منافيا له. وإن أردت العلم والمعرفة الحاصلة بالعقل، قيل لك: ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته. فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر. والعلم بصحة السمع غايته يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول من العقليات، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق

---

(١) في ظلال القرآن: سيد قطب، الطبعة: الخامسة والعشرون، الناشر: دار الشروق، سنة النشر: ١٤١٧هـ، ٨٠٦/٢.



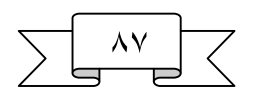
الرسول، بل ذلك بالآيات والبراهين الدالة على صدقه، فعلم أن جميع المعقولات ليست أصلا للنقل لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها؛ لا سيما وأكثر متكلمي أهل الإثبات كالأشعري في أحد قوليه، وأكثر أصحابه يقولون: إن العلم بصدق الرسول ﷺ عند ظهور المعجزات الحادثة ضروري فما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير، مع أن العلم بصدقه له طرق كثيرة متنوعة وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع، وهذا بحمد الله بين واضح. وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها. فلا يلزم من صحة المنقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك. فلا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله."(١)

ثالثا: تقديم العقل على النقل لا يستلزم فساد النقل. يقول الإمام ابن تيمية: "وأما تقديم النقل عليه – أي العقل- فلا يستلزم فساد النقل في نفسه. ومما يوضح هذا أن يقال: معارضة العقل لما دل العقل علي أنه حق دليل علي تناقض دلالته، وذلك يوجب فسادها، وأما السمع فلم يعلم فساد دلالته ولا تعارضها في نفسها، وإن لم يعلم صحتها. وإذا تعارض دليلان أحدهما علمنا فساده والآخر لم نعلم فساده كان تقديم ما لم يعلم فساده أقرب إلي الصواب من تقديم ما يعلم فساده، كالشاهد الذي علم أنه يصدق ويكذب، والشاهد المجهول الذي لم يعلم كذبه، فإن تقديم قول الفاسق المعلوم كذبه علي قول المجهول الذي لم يعلم كذبه لا يجوز، فكيف إذا كان الشاهد هو الذي شهد بأنه قد كذب في بعض شهاداته؟. والعقل إذا صدق السمع في كل ما يخبر به ثم قال: إنه أخبر بخلاف الحق، كان هو قد شهد للسمع بأنه يجب قبوله، وشهد له بأنه لا يجب قبوله، وشهد بأن الأدلة السمعية حق، وأن ما أخبر به السمع فهو حق، وشهد بأن ما أخبر به السمع فليس بحق، فكان مثله مثل من شهد لرجل بأنه صادق لا يكذب، وشهد له بأنه قد كذب، فكان هذا قدحا في شهادته مطلقا وتزكيته، فلا يجب قبول شهادته الأولي ولا الثانية، فلا يصلح أن يكون معارضا للسمع بحال."(٢)

رابعا: إن العقل مع الوحي كالعامي المقلد مع المفتي العالم، بل ودون ذلك بمراتب كثيرة لا تحصى، فإن المقلد يمكنه أن يصير عالما، ولا يمكن للعالم أن يصير نبيا رسولا، فإذا عرف المقلد عالما، فدل عليه مقلدا آخر، ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١/١٥٦-١٥٧.
(٢) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ٣/١٧٠-١٧١.

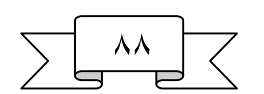


قول المفتي دون المقلد الذي دله وعرفه بالمفتي. فلو قال له الدال: الصواب معي دون المفتي؛ لأني أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ، فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتٍ، فلزم القدح في فرعه. فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت بأنه مفتٍ ودللت على ذلك شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك، كما شهد به دليلك. وموافقتي لك في هذا العلم المعين لا تستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، وأنت إذا علمت أنه مفت باجتهاد واستدلال، ثم خالفته باجتهاد واستدلال، كنت مخطئا الاجتهاد والاستدلال الذي خالفت به من يجب عليك تقليده، واتباع قوله، وإن أصبت في الاجتهاد والاستدلال الذي به علمت أنه مفت مجتهد، يجب عليك تقليده. هذا مع علمه بأن المفتي يجوز عليه الخطأ، والعقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله ولا يجوز عليه الخطأ."(١)

خامسا: إن الدليل الدال على صحة الشيء أو ثبوته أو عدالته أو قبول قوله؛ لا يجب أن يكون أصلا له، بحيث إذا قدم قول المشهود له، والمدلول عليه على قوله يلزم إبطاله، وهذا لا يقوله من يدري ما يقول غاية ما يقال إن العلم بالدليل أصل للعلم بالمدلول، فإذا حصل العلم بالمدلول لم يلزم من ذلك تقديم الدليل عليه في كل شيء، فإذا شهد الناس لرجل بأنه خبير بالطب، أو التقويم، أو العيافة، دونهم ثم تنازع الشهود والمشهود له في ذلك، وجب تقديم قول المشهود له، فلو قال نحن شهدنا لكم وزكيناكم، وبشهادتنا ثبتت أهليتكم، فتقديم قولكم علينا والرجوع إليكم دوننا يقدح في الأصل الذي ثبت به قولكم. قالوا لهم أنتم شهدتم بما علمتم أنا أهل لذلك دونكم، وأن أقوالنا فيه مقبولة دون أقوالكم، فلو قدمنا قولكم على أقوالنا فيما اختلفنا فيه لكان ذلك قدحا في شهادتكم، وعلمكم بأنا أعلم منكم."(٢)

سادسا: إن الله تبارك وتعالى أقام حجته على خلقه بإرسال الرسل، العقل مهما بلغ من العلم والذكاء والقدرة؛ فإنه لا يرتقي إلى معرفة الغيب، وإذا كان عقل الإنسان قاصرا عن معرفة مراد إنسان مثله، إلا أن يعلم مراده، فكيف له أن يستقل بنفسه في معرفة مراد الله تعالى، يقول الإمام ابن قيم الجوزية: "إن الله سبحانه قد أقام الحجة على خلقه بكتابه ورسله فقال: [تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا] {الفرقان:١}، وقال: [وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ] {الأنعام:١٩}، فكل من بلغه هذا القرآن فقد أنذر به وقامت عليه

(١) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٨٠٨/٣-٨٠٩.
(٢) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٨٠٩/٣.



حجة الله به،... فلو كان كلام الله ورسوله لا يفيد اليقين والعلم، والعقل معارض للنقل، فأي حجة تكون قد قامت على المكلفين بالكتاب والرسول، وهل هذا القول إلا مناقض لإقامة حجة الله على خلقه بكتابه من كل وجه."(١)

سابعا: المعلومات عند العلماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي(٢):

١. **قسم ضروري لا يمكن التشكيك فيه.** كعلم الإنسان بوجوده، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان.

٢. **وقسم نظري يمكن العلم به ويمكن أن لا يعلم به.** وهي النظريات، وذلك القسم النظري هو الممكنات التي تعلم بواسطة لا بأنفسها، إلا أن يعلم بها إخبارا.

٣. **وقسم لا يعلمه البتة إلا أن يعلم به أو يجعل له طريق إلى العلم به.** وذلك كعلم المغيبات عنه، كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به أو لا، كعلمه بما تحت رجليه، إلا أن مغيبه عنه تحت الأرض بمقدار شبر، وعلمه بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدم له به عهد، فضلا عن علمه بما في السموات، وما في البحار، وما في الجنة أو النار على التفصيل، فعلمه لما لم يجعل له عليه دليل غير ممكن.

ومجال بحث العقل القسم الضروري والقسم النظري، فهذان القسمان يطلق للعقل العنان فيهما، أما القسم الثالث الغيبي فالعقل فيه مقيد بالنقل، من خلال التصديق بما صح منه أولا، ثم الفهم والتفسير وفق الشروط والضوابط الشرعية ثانيا، يقول ابن تيمية: "ولا تحسبن أن العقول لو تركت وعلومها التي تستفيدها بمجرد النظر عرفت الله معرفة مفصلة، بصفاته وأسمائه على وجه اليقين، فان عامة من تكلم في هذا الباب بالعقل، فإنما تكلم بعد أن بلغه ما جاءت به الرسل، واستضاء بذلك واستأنس به، سواء أظهر الانقياد للرسل أو لم يظهر، وقد اعترف عامة الرؤوس منهم أنه لا ينال بالعقل علم جازم في تفاصيل الأمور الإلهية، وإنما ينال به الظن والحسبان، والقدر الذي يمكن العقل إدراكه بنظره، فإن المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نبهوا الناس عليه، وذكروهم به، ودعوهم إلى النظر فيه."(٣)

---

(١) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٢/٧٣٥-٧٣٦. وانظر: في ظلال القرآن: سيد قطب، ٢/٨٠٦.

(٢) الاعتصام: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، تحقيق: أحمد عبد الشافي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر:١٤٠٨هـ، ٢/٤٨٦-٤٨٧ بتصرف.

(٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، سنة النشر:١٤١٧هـ، ٢/٤٥٩.

المطلب الثالث

خطورة تقديم العقل على النقل والرد على المعتزلة

أولا: في تقديم العقل على النقل هدم للشريعة:

لا يجوز تقديم العقل على النقل؛ وذلك لأن مجال العقل محدود، وقدراته مقيدة، فهو معرض للأخطاء، والنسيان، والقصور، فلو قدم على الشرع وهذه حاله؛ سيؤدي تقديمه إلى هدم الشريعة، يقول الشاطبي(1): "معنى الشريعة أنها تحد للمكلفين حدودا؛ في أفعالهم وأقوالهم، واعتقاداتهم، وهو جملة ما تضمنته، فإن جاز للعقل تعدي حدا واحدا؛ جاز له تعدي جميع الحدود؛ لأن ما ثبت للشيء ثبت لمثله، وتعدى حدا واحدا هو معنى إبطاله؛ أي: ليس هذا الحد بصحيح، وإن جاز إبطال واحد؛ جاز إبطال السائر، وهذا لا يقول به أحد لظهور محاله."(2)

ثانيا: في تقديم العقل على النقل اتباع للهوى المذموم:

إن تقديم العقل على النقل اتباع لهوى النفس، وتقديم للهوى على شرع الله تعالى؛ بل هو تحكيم للهوي في الكتاب والسنة. واتباع هوى النفس وتقديمه على شرع الله تعالى مذموم، قال الراغب الأصفهاني(3): "الهوى ميل النفس إلى الشهوة. ويقال ذلك للنفس المائلة إلى الشهوة، وقيل سمي بذلك؛ لأنه يهوي بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية وفي الآخرة إلى الهاوية... وقد عظم الله تعالى ذم اتباع الهوى فقال تعالى: [أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ] {الجاثية:٢٣}، [وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ] {ص:٢٦}، [وَاتَّبَعَ هَوَاهُ] {الكهف:٢٨}، وقوله: [وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ] {البقرة:١٢٠}، فإنما قاله بلفظ الجمع تنبيها على أن لكل واحد هوى غير هوى الآخر، ثم هوى

---

(1) الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ. من أهل غرناطة. كان من أئمة المالكية. من كتبه الموافقات في أصول الفقه، الاعتصام، توفي عام ٨٧٩ هـ. (الأعلام: الزركلي، ٣١٩/٧).

(2) الموافقات: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة: الأولى، الناشر: دار ابن عفان – الخبر، سنة النشر:١٤١٧هـ، ١٣١/١.

(3) الراغب الأصفهاني: هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني، أو الأصبهاني. المعروف بالراغب، أديب، من الحكماء العلماء. من أهل أصبهان. سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. من كتبه محاضرات الأدباء، و الاخلاق، و جامع التفاسير، و المفردات في غريب القرآن، وغير ذلك، توفي عام ٥٠٢ هـ. انظر: (الأعلام: الزركلي، ٢٥٥/٢).

كل واحد لا يتناهى، فإذا اتباع أهوائهم نهاية الضلال والحيرة."[١] يقول الإمام ابن تيمية: "... فقد نهاه عن اتباع أهواء المشركين، واتباع أهواء أهل الكتاب، وحذره أن يفتنوه عما أنزل الله إليه من الحق، وذلك يتضمن النهي عن اتباع أهواء أحد في خلاف شريعته وسنته، وكذا أهل الأهواء من هذه الأمة، وقد بين ذلك في قوله تعالى: [ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ] {الجاثية:١٨}، فقد أمره في هذه الآية باتباع الشريعة التي جعله عليها ونهاه عن اتباع ما يخالفها وهي أهواء الذين لا يعلمون ولهذا كان كل من خرج عن الشريعة والسنة من أهل الأهواء كما سماهم السلف "[٢]

ثالثا: تقديم العقل على النقل من أسباب الفرقة والاختلاف:

إن المعتزلة مع تقديمهم للعقل على النقل وتعظيمهم له و إجماعهم على أن مقدماته مقدمات قطعية، فإنك تجدهم أكثر الناس اختلافا، فقد افترقوا على نحو من عشرين فرقة، كل فرقة تكفر الأخرى وتطعن فيها، يقول البغدادي: "وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في مجلس وتكلموا في قدرة الله تعالى على الظلم، والكذب، وافترقوا عن تكفير كل واحد منهم لسائرهم"[٣] يقول ابن قتيبة: "وقد كنت سمعت بقول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: من جعل دينه غرضا للخصومات، أكثر التنقل. وكنت أسمعهم يقولون: إن الحق يدرك بالمقايسات والنظر، ويلزم من لزمته الحجة أن ينقاد لها. ثم رأيتهم، في طول تناظرهم، إلزام بعضهم بعضا الحجة، في كل مجلس مرات، لا يزولون عنها، ولا ينتقلون"[٤] "وقد كان يجب – مع ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر – ألا يختلفوا كما لا يختلف الحساب والمساح، والمهندسون؛ لأن آلتهم لا تدل إلا على عدد واحد، وإلا على شكل واحد، وكما لا يختلف حذاق الأطباء في الماء وفي نبض العروق؛ لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمر واحد فما بالهم أكثر الناس اختلافا، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين... ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن، لاتسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم، مع ما يدعونه لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه، ووقعت لهم الأسوة بهم. ولكن اختلافهم، في التوحيد، وفي

---

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١٨هـ، ص: ٥٧٩-٥٨٠.

(٢) جامع الرسائل: ابن تيمية، ٢/٢٠٦.

(٣) الفرق بين الفرق: البغدادي: ص: ١٩٨.

(٤) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٦٥-٦٦.

صفات الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله."[(١)]

رابعا: في تقديم العقل على النقل تحميل العقل فوق طاقته:

لقد أثقل المعتزلة على العقل وظلموه حين قدموه على النقل، وزعموا أنه قادر على تقرير مسائل العدل والتوحيد منفردا، وأنه قادر على معرفة حسن الأشياء وقبحها مستقلا من غير شرع، فأقحموه في ميادين لا طاقة له بها، فكانت النتيجة مخالفة الشرع، والوقوع في الفرقة والاختلاف والخطأ.

ومن أكثر الأمثلة وضوحا على ذلك، ما يراه المعتزلة من أن العقل قادر على إدراك حسن الأشياء وقبحها مطلقا، فجاء أبو الحسن الأشعري وسأل شيخه "أبا علي الجبائي عن ثلاثة إخوة: أحدهم كان مؤمنا برا تقيا، والثاني كان كافرا فاسقا شقيا، والثالث كان صغيرا، فماتوا فكيف حالهم. فقال الجبائي: أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدركات، وأما الصغير فمن أهل السلامة، فقال الأشعري: إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد هل يؤذن له فقال الجبائي: لا؛ لأنه يقال له: إن أخاك إنما وصل إلى هذه الدرجات بسبب طاعاته الكثيرة، وليس لك تلك الطاعات، فقال الأشعري: فإن قال ذلك الصغير: التقصير ليس مني، فإنك ما أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة، فقال الجبائي: يقول الباري جل وعلا: كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت وصرت مستحقا للعذاب الأليم، فراعيت مصلحتك، فقال الأشعري: فلو قال الأخ الكافر: يا إله العالمين، كما علمت حاله فقد علمت حالي، فلم راعيت مصلحته دوني فقال الجبائي للأشعري: إنك لمجنون. فقال: لا بل وقف حمار الشيخ في العقبة. فانقطع الجبائي."[(٢)]

---

(١) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٢٥-٢٦.

(٢) وفيات الأعيان: ابن خلكان، ٢٦٧/٤-٢٦٨.

المبحث الثالث
تأويل النصوص الشرعية

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: تعريف التأويل.
- المطلب الثاني: حجة المعتزلة في التأويل ومناقشتهم.
- المطلب الثالث: خطورة التأويل المعتزلي.

المطلب الأول

تعريف التأويل

أولا: التأويل في اللغة.

يرجع معنى التأويل في اللغة إلى عدة معان هي:

١ - المرجع والعاقبة والمصير.

التأويل من"أول يُؤوِّل تأويلاً... أي رجع وعـــاد."[١] "وأَوَّلَ اللّـــهُ عليـــكَ ضـــالَّتَكَ : رَدَّ ورَجَعَ"[٢] "وأُلْتُ عن الشيء ارتددت"[٣] يقول الراغب الأصفهاني: التأويل "من الأول أي الرجوع إلى الأصل، ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه"[٤]

٢ - التغيير.

"يقال: آلت الماشية: ذهب لحمها فضمرت. وآل اللبن ونحوه أولا وإيالا: خثر وغلظ."[٥] "وآل جسم الرجل إذا نحف."[٦] "وسُئل أحمد بن يحيى[٧] عن التأويل فقـــال: التأويـــل والتَّغييـــر، واحد."[٨]"وكان أبو عبيد ينشد بيت الأعشى[٩]:

على أنها كانت تأول حُبها ... تأول رِبعي السِّقاب فأصبَحا

(١) تهذيب اللغة: الأزهري، ٤٥٨/١٥.

(٢) تاج العروس: مرتضى الزبيدي، ٣١/٢٨.

(٣) لسان العرب: ابن منظور، ١٧١/١.

(٤) معجم مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، ص: ٣٨.

(٥) المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، ٣٣/١.

(٦) التأويل عند أهل العلم: الشريف أبي محمد الحسن بن علي الكتاني الأثري، (المكتبة الشاملة)، ص: ٢.

(٧) أحمد بن يحيى: هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة.، ولد ومات في بغداد. سنة ٢٩١ هـــ. (الأعلام: الزركلي، ٢٦٧/١).

(٨) تهذيب اللغة: الأزهري، ٤٥٨/١٥.

(٩) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل، من شعراء الطبقة الاولى في الجاهلية، وأحد أصـــحاب المعلقـــات. عاش عمرا طويلا، وأدرك الإسلام ولم يسلم. ولقب بالاعشى لضعف بصره. مـــات عـــام ٧هـــــ. (الأعـــلام: الزركلي، ٣٤١/٧).

يعني: أن حبها كان صغيراً فآل إلى العظم، مثل السَّقب[١] يكون صغيراً ثم يشب حتى يصير مثل أُمّه."[٢]

٣ - التفسير والبيان.

قال "الليث: التأوّل والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه."[٣] و"سئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال التأويل والمعنى والتفسير واحد."[٤] و"أول الكلام: فسره. ورده إلى الغاية المرجوة منه"[٥]

٤ - الجمع

"قال أبو منصور[٦] يقال ألت الشيء أؤوله إذا جمعته وأصلحته فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه وقال بعض العرب: أولّ الله عليك أمرك أي جمعه وإذا دعوا عليه قالوا: لا أول الله عليك شملك ويقال في الدعاء للمضل: أول الله عليك أي رد عليك ضالتك وجمعها لك ويقال: تأولت في فلان الأجر إذا تحريته وطلبته."[٧]

٥ - الوضوح

تقول العرب "آل البعير: ألواحه وما أشرف من أقطار جسمه."[٨] "والآل: ما أشرف من البعير والسراب أو خاص بما في أول النهار ويؤنث والخشب والشخص وعمد الخيمة."[٩]

---

(١) السقب: ولد الناقة أو ساعة يولد. (القاموس المحيط: الفيروز آبادي، ١٢٤).

(٢) تهذيب اللغة: الأزهري، ٤٦٠/١٥.

(٣) تهذيب اللغة: الأزهري، ٤٥٩/١٥.

(٤) لسان العرب: ابن منظور، ١٧٢/١.

(٥) المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، ٣٣/١.

(٦) أبو منصور: هو عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي: من أئمة اللغة والأدب. من أهل نيسابور. كان فراءا يخيط جلود الثعالب، فنسب إلى صناعته. واشتغل بالأدب والتاريخ. (الأعلام: الزركلي، ١٦٣/٤).

(٧) لسان العرب: ابن منظور، ١٧٢/١.

(٨) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٣٩٩هـ، ١٦١/١. وانظر: المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، (المكتبة الشاملة)، ٤٦٧/٢.

(٩) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، ص: ١٢٤٥.

٦- الطلب والتحري

"يقال: تأولت في فلان الأجر: إذا طلبته وتحريته."[١] ويقال: "وتأول فيه الخير: توسمه وتحراه."[٢]

من الملاحظ أن هذه المعاني للفظ التأويل ترجع إلى معنيين هما: التفسير والبيان. والمرجع والعاقبة والمصير. فلفظ التغيير؛ يرجع إلى لفظ المرجع والعاقبة والمصير. ويرجع لفظ الجمع، والوضوح، والطلب والتحري؛ إلى لفظ التفسير والبيان. وذلك؛ لأن المفسر يجمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه، ويجمع النصوص ليفسر بعضها ببعض، ومقصده من تفسيره توضيح مراد المتكلم، وهذا طلب منه وتحري[٣] قال الطبري: "وأما معنى"التأويل" في كلام العرب، فإنه التفسير والمرجع والمصير."[٤]

ثانيا: التأويل في القرآن الكريم

ورد التأويل في القرآن الكريم على أنه "حقيقة المعنى الذي يؤول إليه اللفظ،"[٥] و"هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلبا؛ كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرا؛ كان تأويله نفس الشيء المخبر به."[٦] يقول الإمام ابن تيمية: "الكلام نوعان: إنشاء فيه الأمر، وإخبار. فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به، كما قال من قال من السلف إن السنة هي تأويل الأمر. قالت عائشة ﵂: "كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده، سبحانك اللهم وبحمدك، اللهم اغفر لي. يتأول القرآن"[٧] تعني قوله: [**فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا**] {النَّصر:٣}. وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع، ليس تأويله فهم معناه. وقد جاء

---

(١) لسان العرب: ابن منظور، ١٧٢/١. وانظر: تهذيب اللغة: الأزهري، ٤٥٨/١٥. المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، ٤٦٨/٢.

(٢) تاج العروس: مرتضى الزبيدي، ٣٩/٢٨.

(٣) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان علي حسن، ٥٣٥/٢. مناهج الإسلاميين: صالح الرقب، ٥١٣/١.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر: الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ٢٠٤/٦.

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة، سنة النشر:١٤٢٦هـ، ٤٥٣/٥.

(٦) الإكليل في المتشابه والتأويل: ابن تيمية، ص: ٢٨. وانظر: العقيدة في الله: عمر الأشقر، ص: ٢٧٠.

(٧) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير، باب سورة النصر، حديث رقم: (٤٩٦٨)، ص: ٩٨٧. ومسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم: (٤٨٤). ص: ٢٠٠.

اسم " التأويل " في القرآن في غير موضع وهذا معناه قال الله تعالى: [وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ] {الأعراف:٥٢}، [هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالحَقِّ] {الأعراف:٥٣}، فقد أخبر أنه فصل الكتاب وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشتبه، ثم قال: [هَلْ يَنْظُرُونَ] أي ينتظرون [إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ] إلى آخر الآية. وإنما ذلك مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها: كالدابة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجيء ربك والملك صفا صفا، وما في الآخرة من الصحف والموازين والجنة والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك، فحينئذ يقولون: [قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ] {الأعراف:٥٣}، وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله؛ فإن الله يقول: [فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ] {السجدة:١٧}، ويقول: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر"(١) وقال ابن عباس: "ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء"(٢) ؛ فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرا ولبنا وماء وحريرا وذهبا وفضة وغير ذلك ونحن نعلم قطعا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله: [وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا] {البقرة:٢٥}، على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق."(٣)

---

(١) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، حديث رقم: (٣٢٤٤)، ص: ٦٢٣. ومسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفها ونعيمها، حديث رقم: (٢٨٢٤)، ص: ١١٣٦.

(٢) أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، ٧٧/٤. إتحاف الخيرة: البوصيري، ٣٧٣/٨.

(٣) الإكليل في المتشابه والتأويل: ابن تيمية، ص: ١٥. وانظر: الصفدية: ابن تيمية، ٢٨٨/١-٢٨٩. مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٦٨/٤-٦٩. بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٤٥٣/٥. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار العاصمة – الرياض، سنة النشر: ١٤١٨هـ، ١٧٧/١. شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص: ٢١٣.

معنى التأويل في قوله تعالى: [هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آَيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الأَلْبَابِ] {آل عمران:٧}.

كان السلف ﷺ من الصحابة والتابعين يقفون على لفظ الجلالة في الآية، بمعنى أنه لا يعلم المآل والمصير إلا الله تعالى، ومنهم من لم يقف على لفظ الجلالة وعطف الراسخين في العلم علي لفظ الجلالة، بمعنى أن الراسخين في العلم يعلمون المتشابه، ويقصدون به المعنى والتفسير. يقول شارح الطحاوية: "وقوله تعالى: [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ] {آل عمران:٧} الآية فيها قراءتان. قراءة من يقف على قوله [إِلَّا اللهُ] ، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله، ولا يريد من وقف على قوله: [إِلَّا اللهُ] ، أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى."[١]

ثالثا: التأويل عند السلف

التأويل عند السلف عرف بمعنيين هما[٢]:

الأول: التأويل بمعنى ما "يؤول إليه اللفظ."[٣] "هو نفس المراد بالكلام فإن الكلام إن كان طلبا؛ كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرا؛ كان تأويله نفس الشيء المخبر به"[٤] وهو المعنى الذي استعمله القرآن الكريم.

الثاني: التأويل بمعنى التفسير. يقول ابن تيمية: "لفظ التأويل في كلام أكثر المتقدمين من السلف والأئمة من أهل الفقه والحديث والتفسير فإنهم يعنون بلفظ التأويل نظير ما يعنى بلفظ التفسير، ويقول المصنف منهم في تفسير القرآن: قد اختلف أهل التأويل في معنى هذه الآية، كما

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص: ٢١٣-٢١٤. وانظر: الصفدية: ابن تيمية، ٢٩١/١.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٦٨/٤-٦٩. الإكليل في المتشابه والتأويل: ابن تيمية، ص: ٢٨.
(٣) بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٤٥٣/٥.
(٤) الإكليل في المتشابه والتأويل: ابن تيمية، ص: ٢٨.

يقال: اختلف المفسرون في هذه الآية."[1] يقول ابن قيم الجوزية: "وأما التأويل في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث فمرادهم به معنى التفسير والبيان ومنه قول ابن جرير وغيره القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا يريد تفسيره ومنه قول الإمام أحمد في كتابه في الرد على الجهمية فيما تأولته من القرآن على غير تأويله فأبطل تلك التأويلات التي ذكروها وهي تفسيرها المراد بها وهو تأويلها عنده."[2]

ولقد كان السلف رضوان الله عليهم يثبتون المعنى ويفوضون الكيفية، قال الإمام ابن تيمية: "قال أكثرهم أن الوقف على قوله: [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ] {آل عمران:٧} بناء على أن التأويل هو ما استأثر الله بعلمه وهو الكيف الذي لا نعلمه نحن كما قال الإمام مالك: "الإستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة" وكذلك سائر الأئمة قولهم مثل قول مالك ينفون علم الخلق بالكيف وعلمهم بالحكمة فلا يقولون في صفاته كيف ولا في أفعاله لِمَ؛ لأنهم لا يعلمون كيفية صفاته، ولا لامية أفعاله، وكثير من المتأخرين نفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر لم ينفوا علم المخلوق به، فالأولون يقولون لا تجري ماهيته في مقال، ولا تخطر كيفيته ببال، ويقولون منع الخلق أن يتفكروا في ماهية ذاته"[3]

رابعا: التأويل عند المعتزلة

يرى المعتزلة أن قضايا العدل والتوحيد لا تبنى إلا من خلال النظر العقلي، ثم لا بد من حمل النصوص على ما أقرته العقول؛ فإن وافقت النصوص دلالة العقل أخذوا بها اعتضادا لا اعتمادا، وإن خالفت دلالة العقل تعرضوا لها بالتأويل لتوافق دلالة العقل. ولذلك فهم يعرفون التأويل بأنه [4]: "صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به"[5] والدليل المقترن هو دلالة العقل.[6] ولذلك كان تأويلهم تحريفا للكلم عن مواضعه. والحق أن القرينة تكون في النص ذاته، أو في نص صحيح آخر، أو في اللغة العربية، فالنص الصحيح الصريح

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٤٥٢/٥-٤٥٣. وانظر: الصفدية: ابن تيمية، ٢٨٨/١. الإكليل في المتشابه والتأويل: ابن تيمية، ص: ٢٨. مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٦٨/٤-٦٩. العقيدة في الله: عمر الأشقر، ص:٢٧٠.

(٢) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١٧٨/١.

(٣) الصفدية: ابن تيمية، ٢٨٩/١. وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية: ابن قيم الجوزية، ص: ٧٠. بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٥٤٥/٨.

(٤) انظر: مناهج الإسلاميين: صالح الرقب، ٥٠٧/١-٥٠٨.

(٥) الإكليل في المتشابه والتأويل: ابن تيمية، ص: ٢٧. وانظر: الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١٧٨/١. بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٤٥٢/٥. الصفدية: ابن تيمية، ٢٨٩/١ . العقيدة في الله: عمر الأشقر، ص: ٢٧٠.

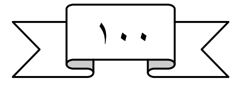
(٦) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٧٦/١٦.

لا يصرف عن معناه الظاهر إلا بنص صحيح صريح، يقول الإمام ابن تيمية: "وتسمية هذا تأويلا لم يكن في عرف السلف وإنما سمى هذا وحده تأويلا طائفة من المتأخرين الخائضين... فإن هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه من جنس تأويلات القرامطة والباطنية. وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ورموا في آثارهم بالشهب."(١)

"إن التأويل عند المتكلمين عامة يقتضي اتخاذ العقل أصلا في التفسير مقدما على الشرع، فإذا ظهر تعارض بينهما، فينبغي تأويل النصوص إلى ما يوافق مقتضى العقل، كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات، وما إلى ذلك، والسلف يرفضون هذا النوع من التأويل، ويخطئون القائل به، ويشتدون في النكير عليه؛ لأنه يفضي إلى تعطيل النصوص، والتجاوز بها إلى معانٍ وآراء مدخولة، تستهدف هدم الشريعة، وإضلال معتقديها، وبلبلة ما استقر في قلوبهم، وامتزج بنفوسهم من عقائد واضحة لا لبس فيها، ولا شائبة من غموض، والتأويل الصحيح المقبول عندهم هو الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة، وغيره هو الفاسد."(٢)

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٤/٦٨-٦٩.

(٢) مجمل اعتقاد أئمة السلف: عبد الله التركي، الطبعة: الثانية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية – السعودية، سنة النشر: ١٤١٧هـ، ص: ١٢٦.



المطلب الثاني

حجة المعتزلة في التأويل ومناقشتهم

احتج المعتزلة لتأويلهم بما يلي:

أولا: نصوص الصفات و الرؤية و الشفاعة وغيرهم من المتشابه.

للعلماء في معنى المحكم والمتشابه في الآية السابعة من سورة آل عمران العديد من التعريفات أشهرها: (١)

الأول: المحكم ما عرف معناه. والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، كوقت قيام الساعة، وخروج الدجال، وبعضهم يدخل في ذلك الحروف المقطعة.

الثاني: المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجها واحدا، والمتشابه بعكسه.

الثالث: المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه بعكسه.

الرابع: المحكم الناسخ، والمتشابه المنسوخ.

وعند المعتزلة: المحكم يعرف المراد به بظاهره، لا بالرجوع إلى قرينة، والمتشابه لا يعرف تأويله إلا بقرينة، أو به، وبغيره. (٢)

يري المعتزلة أن نصوص الصفات والرؤية والشفاعة لأهل الكبائر من المتشابه الذي يجب تأويله، مستدلين لذلك بأن إثبات هذه النصوص على ظاهرها يستلزم التشبيه والتجسيم، وهذا لا يجوز في حق الله تعالى، يقول القاضي عبد الجبار: "المحكم ما أحكم المراد بظاهره، والمتشابه ما لم يحكم المراد بظاهره بل يحتاج في ذلك إلى قرينة، والقرينة إما عقلية أو سمعية..."(٣) ويقول: "فإن قال: فقد قال الله تعالى ما يدل على أنه جسم، فقال: [الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى] {طه:٥}، و: [وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ] {الأنعام:٣}، و: [إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ] {فاطر:١٠}، و: [قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ] {ص:٧٥}، إلى غير ذلك من الآيات التي فيها ذكر الجنب، والساق، والعين، والوجه، قيل له: إن

---

(١) قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي حسن، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن – الرياض، سنة النشر: ١٤١٣هـ، ص:١٦١-١٦٢ بتصرف.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٧٩/١٦.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٤٠٥. وانظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٧٦/١٦.

أول ما ينبغي أن تعلمه، أنه لا حق بعد أن تتقدم للإنسان معرفة الله تعالى، ويعلم أنه لا يشبه الأجسام ولا يفعل القبائح، ... قد ثبت بالقرآن والإجماع أنه: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] {الشُّورى:١١}، ولا يقول أحد إنا نقول هذا القول على جهة المجاز، فيجب أن نتأول ما ذكر من الآي."(١)

مناقشة ادعاء المعتزلة نصوص الصفات و الرؤية و الشفاعة وغيرهم من المتشابه.

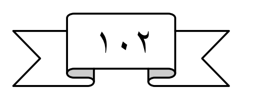
وبذلك يكون المعتزلة قد فروا من التشبيه والتجسيم؛ فوقعوا في التعطيل، والحق إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ فيما صح عنه، مع فهم المعنى وتفويض علم الكيفية لله تعالى، وهذا منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم، يقول الإمام ابن تيمية: "السلف فوضوا إلى الرب علم كيفيتها، كما قال مالك، وربيعة: الاستواء معلوم والكيف مجهول... وأما فهم معناها وتفسيرها فلم يكن السلف ينكرونه، ولا كانوا ينكرون التأويل بهذا المعنى، وإنما كانوا أنكروا تأويلات أهل التعطيل التي هي: تحريف الكلم عن مواضعه، فكانوا ينكرون على من يتأول القرآن على غير تأويله..."(٢)

يقول الإمام ابن تيمية: "المفترقة من أهل الضلال تجعل لها دينا وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث؛ فإن وافقه احتجوا به اعتضادا لا اعتمادا، وإن خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله، وهذا فعل أئمتهم وتارة يعرضون عنه، ويقولون: نفوض معناه إلى الله، وهذا فعل عامتهم. وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول، يجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها واعتقاد موجبها، والمخالف: إما كافر، وإما جاهل لا يعرف هذا الباب، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول. ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقا لهم على ذلك القول. وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب، وترك المحكم كالنصارى، والخوارج، وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكما، وجعلوا المحكم متشابها. وأما أولئك - كنفاة الصفات من الجهمية، ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم وكالفلاسفة - فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء؛ وإن كان صريحا قد يعلم معناه

---

(١) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٦/١. وانظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٩٠/٥.

(٢) بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٥٤٥/٨.



بالضرورة يجعلونه من المتشابه. ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع."[1]

ثانيا: الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه.

يرى المعتزلة أن الراسخون في العلم معطوفة على لفظ الجلالة في قوله تعالى: [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ] {آل عمران:٧}، وبذلك يكون الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه، ولقد أفرد القاضي عبد الجبار فصلا بعنوان: المتشابه قد يعلم تأويله، والمراد به، وما يتصل بذلك. ثم قال: "اعلم أن الأولى في معنى قوله تعالى: [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ] {آل عمران:٧}، أن يكون عطفا على ما تقدم، ودالا على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، بإعلام الله تعالى إياهم، ونصبه الدلالة على ذلك؛ فيكون قوله تعالى: [يَقُولُونَ آَمَنَّا بِهِ] {آل عمران:٧}، دلالة على أنهم برسوخهم في العلم، يجمعون بين الاعتراف، والإقرار، وبين المعرفة؛ لأنه تعالى مدحهم بذلك، ولا يكتمل مدحهم إلا بضم الإيمان والتصديق، وإظهار ذلك، إلى المعرفة بتأويله"[2]

ويقول: "فلسنا نسلم أنه تعالى خص نفسه بالعلم بذلك – المتشابه –؛ لأنه تعالى لا يجوز أن ينزل كلاما وخطابا إلا وللمخاطب طريق إلى معرفته في الوجه الذي قصد إليه. ومتى دل ظاهره على الخطأ، فلا بد من أن يجعل له طريقا إلى معرفة القرينة الدالة على المراد. وذلك يبطل ما ظنوه. ويجب أن يكون المراد بالآية عطف الراسخين في العلم على ذكره تعالى، وذلك يدل على أنهم يعرفون تأويله، والمراد به."[3]

ثالثا: معرفة تأويل المتشابه تكون من خلال دلالة العقل أولا.

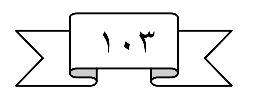
يرى المعتزلة أن معرفة تأويل المتشابه تكون من خلال دلالة العقل أولا، ثم بدلالة النصوص المحكمة. والعقل الحكم الأول في المحكم والمتشابه، يقول القاضي عبد الجبار: "إن القرآن فيه محكم ومتشابه، كما قال ﷻ: [هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آَيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ] {آل عمران:٧}، فبين الله ﷻ أن الواجب رد المتشابه إلى المحكم،

---

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ١٤٢/١٣.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٧٨/١٦. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٤٠٧.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٧٤/١٢.



وأن يحمل على ما يوافق العقل، والعقل يقتضي على الصحيح. فما وافق دليل العقل حكم بصحته، وما خالف حكم على ما يوافقه. ولهذا قلنا إن قوله: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] {الشُّورى:١١}، هو المحكم، [وَجَاءَ رَبُّكَ] {الفجر:٢٢}، معناه وجاء أمر ربك. وقلنا إن قوله ﷻ: [وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] {الذاريات:٥٦}، محكم؛ لأنه خلق جميعهم للعبادة. وقوله تعالى: [وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ] {الأعراف:١٧٩}، مجاز والمراد أن مصيرهم إلى جهنم. ثم كذلك كل ما في كتاب الله ﷻ محكم يدل عليه، وإن لم يكن فالعقل يدل عليه. وإنما جعل الله بعض القرآن محكما وبعضه متشابها ليكون الناس أقرب إلى النظر فيه والاتكال على أدلة العقول، ومحاجة العلماء دون التقليد."[(١)]

ويقول: "اشتباهه إنما يكون من جهة اللفظ، فأما من جهة المعنى فليس بمشتبه؛ لأن المقرر في العقل، بمنزلة إيصال القول به؛ ويحل محل عهد المخاطب مع المخاطب؛ فكيف يصح القول بأن المراد به مشتبه!، وإنما يعلم المراد به بقرينة تقترن به."[(٢)]

إن المعتزلة وإن كانوا يقرون بأن دلالة المتشابه تكون من خلال العقل والنصوص المحكمة، إلا أنهم يقدمون دلالة العقل على دلالة النص، ويعتبرونها الأصل في ذلك. ولقد ذكر ابن المرتضى أن الخياط قال: "سألت جعفر بن مبشر[(٣)] عن قوله تعالى: [فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ] {إبراهيم:٤}، وعن الختم والطبع فقال: أنا مبادر إلى حاجة، ولكني ألقي عليك جملة تعمل عليها: اعلم، أنه لا يجوز على أحكم الحاكمين أن يأمر بمكرمة ثم يحول دونها، ولا أن ينهى عن قاذورة ثم يدخل فيها، وتأول الآيات بعد هذا كيف شئت."[(٤)] هكذا يضع المعتزلة ما يسمونه أصلا عقليا ثم يحملون الآيات على هذه الشبهات بحجة أنها من المتشابه.

(١) الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تحقيق: فيصل بدير عون، الطبعة: الأولى، الناشر جامعة الكويت، لجنة التأليف والتعريب، سنة النشر: ١٩٩٨م، ص: ٨٩-٩٠.
(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٧٦/١٦.
(٣) جعفر بن مبشر: هو جعفر بن مبشر بن أحمد، أبو محمد الثقفي المتكلم المعتزلي، تنسب إليه فرقة الجعفرية، وهي من فرق المعتزلة، زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود، والنصارى، والمجوس، والزنادقة. وزعم أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر حدا، خطأ. توفي في بغداد سنة ٢٣٤هـ. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ١٦٨. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، ١٦٢/٧. الأعلام: الزركلي، ١٢٦/٢).
(٤) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ٦٤.

أما بالنسبة للقراءة الواردة بالوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى: [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ] {آل عمران:٧}، فيرى المعتزلة أن المراد بذلك التأويل: العاقبة والمآل، يقول القاضي عبد الجبار: "وقد قيل في تأويل الآية: أن المراد به المتأول، وأنهم لا يعلمون متى يكون تأويله، وذلك كقوله تعالى: [هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ] {الأعراف:٥٣}، لأنه تعالى هو المختص بمعرفة وقت الساعة وما شاكله."(١)

أمثلة تبين اعتماد المعتزلة على العقل في القرينة:

أولا: تأويل المعتزلة قوله تعالى: [اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ] {الزُّمر:٦٢}، بأنه تعالى خالق معظم الأشياء، يقول القاضي عبد الجبار: "فنتأوله على وجه يوافق الدليل العقلي، فنقول: إن المراد به، الله خالق كل شيء، أي معظم الأشياء"(٢)

ثانيا: تأويل المعتزلة قوله تعالى: [إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ] {هود:١٠٧}، بأن المراد بالإرادة ما يختص بذاته تعالى، وأن أفعال العباد خارجة عن إرادته، وأنه يقع في هذا الكون ما لا يريده الله، يقول القاضي عبد الجبار: "ثم إنا نتأول الآية على وجه يوافق الدلالة العقلية، فنقول: المراد به أنه فاعل لما يريد من فعل نفسه، ولا يجوز غير هذا"(٣)

أمثلة توضح التأويلات الفاسدة للمعتزلة:

أولا: بعض الصفات الذاتية.

١. **صفة الوجه.** قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] {القصص:٨٨} "المراد به كل شيء هالك إلا ذاته أي نفسه"(٤)

٢. **صفة العينين.** قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: [وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي] {طه:٣٩} "المراد به لتقع الصنعة على علمي."(٥) ويقول: "وحمله على ظاهره يمتنع؛ لأنه يوجب

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٧٤/١٢. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٤٠٧.

(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٢٥٧.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٢٥٧.

(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥١. انظر: رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٨/١.

(٥) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥١.

أن لله عيونا كثيرة، لا عينين. ويقال لهم: إن جازت الأعضاء على الله تعالى، على ما تعلقتم به فيجب أن يكون بمنزلة الواحد منا، وأن يكون ذكرا أو أنثى، وأن يكون محتاجا." [1]

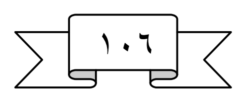
٣. **صفة اليدان**. قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: [لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ] {ص:٧٥} "اليدان ههنا بمعنى القوة"[2] أو "العلم"[3] "فأكد ذلك بذكر اليدين، كما يقال للملوم: هذا ما جنته يداك."[4] وقوله: [بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ] {المائدة:٦٤} "اليد ههنا بمعنى النعمة"[5] بمعنى: "بل نعمتاه مبسوطتان على خلقه: رزق موسع، ورزق مضيق، ينفق كيف يشاء أي يفعل لذلك ما هو أصلح لعباده."[6] وقوله: [وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ] {الزُّمر:٦٧} "اليمين بمعنى القوة"[7] وقوله: [بِيَدِهِ الْمُلْكُ] {الملك:١} "يعني له الملك"[8]

٤. **صفة الجنب**. قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: [يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ] {الزُّمر:٥٦} "الجنب ههنا بمعنى الطاعة"[9] "وبمعنى ذات الله." [10]

٥. **صفة الساق**. قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: [يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ] {القلم:٤٢} "المراد به شدة أهوال يوم القيامة"[11]

٦. **صفة السمع والبصر**. قال القاسم الرسي في قوله تعالى: [وَأَنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ] {الحج:٦١} "معنى ذلك أنه لا تخفى عليه الأصوات ولا اللهوات ولا غيرها من الأعيان

(١) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٨/١.
(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٢.
(٣) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٥/١.
(٤) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٧/١.
(٥) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٢.
(٦) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٥/١.
(٧) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٣.
(٨) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٥/١.
(٩) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٢.
(١٠) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٧/١.
(١١) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٧/١. انظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٣.



أينما كانت وحيث كانت في ظلمات الأرض والبر والبحر، ليس يعني أنه سميع بصير بجوارح أو بشيء سواه، فيكون محدودا أو يكون معه غيره موجودا"(١)

ثانيا: بعض الصفات الفعلية.

١. **صفة الاستواء.** قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: [الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى] {طه:٥} "الاستواء ههنا بمعنى الاستيلاء والغلبة، وذلك مشهور في اللغة"(٢) وقال: " إنما أراد استيلاءه واستعلاءه"(٣)

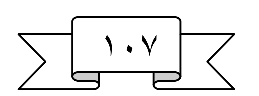
٢. **صفة المجيء.** قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: [وَجَاءَ رَبُّكَ] {الفجر:٢٢} "أنه تعالى ذكر نفسه وأراد غيره"(٤) "وذلك على سبيل المجاز"(٥) أي "جاء الله، جل ثناؤه، بآياته العظام في مشاهد القيامة، وجاء بتلك الزلازل والأهوال، وجاء بالملائكة الكرام"(٦) وقال: "معناه: وجاء أمر ربك"(٧)

٣. **صفة الفرح والسرور.** قال القاضي عبد الجبار: "ولا يوصف تعالى بكل صفة تقتضي معنى الحاجة؛ لأن كونه غنيا يمنع من ذلك، ولذلك لم يوصف بأنه يسر ويفرح ويخاف ويرجو ويغتم ويشفق إلى ما شاكله؛ لأن كل ذلك يقتضي جواز اللذة والآلام عليه، وقد بينا استحالتهما عليه عز وجل... ولا يوصف عز وجل في الحقيقة بأنه غيور؛ لأن ذلك إنما يصح على من تجوز عليه اللذة فيغار على من يشتهيه ويتلذذ به ويكره مشاركة غيره له فيه، وذلك يستحيل عليه تعالى..." (٨)

مناقشة تأويل المعتزلة لآيات الصفات

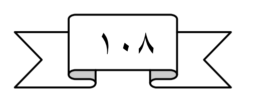
لم يفرق المعتزلة في الصفات والأسماء بين الغائب والشاهد، فاعتقدوا أن إثبات أي صفة من صفات المخلوقين للباري تعالى يلزم منه التشبيه بين الخالق والمخلوق، ولذلك حرفوا آيات الصفات. والحق إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وما أثبته له رسوله محمد ﷺ من غير تحريف،

(١) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٧/١-١٣٨.
(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥١.
(٣) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٧/١.
(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٣.
(٥) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٩٠/٥بتصرف.
(٦) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٥/١.
(٧) الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٨٩.
(٨) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٢٤٧/٥-٢٤٨



ولا تكييف، ولا تعطيل، ولا تمثيل، وذلك لقوله تعالى: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ] {الشُّورى:١١} فنفى تعالى المماثلة، وأثبت لنفسه صفتي السمع والبصر، فنثبت لله تعالى الصفات الثابتة بالكتاب وما صح من السنة، مع فهم معنى هذه الصفات، وتفويض الكيفية لله تعالى، كما قال الإمام مالك عندما سئل عن الاستواء: "الاستواء معلوم والكيف مجهول."(١) وعلى هذه القاعدة نسير في جميع صفات الله تعالى. وهذا المنهج هو الأعلم والأسلم والأحكم.

(١) بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٥٤٥/٨.



المطلب الثالث

خطورة التأويل المعتزلي

أولا: الطعن في المتكلم وفي بيانه وفي نصحه.

إن لازم تأويل المعتزلة أحد محاذير ثلاثة هي:

الأول: الطعن في ذات الله تعالى.

الثاني: الطعن في بيانه تعالى.

الثالث: الطعن في نصحه تعالى.

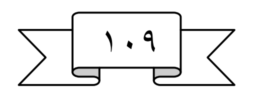
يقول الإمام ابن قيم الجوزية: "محاذير ثلاثة لا بد منها أو من بعضها وهي: القدح في علم المتكلم بها، أو في بيانه، أو في نصحه. وتقرير ذلك أن يقال إما أن يكون المتكلم بهذه النصوص عالما أن الحق في تأويلات النفاة المعطلين أو لا يعلم ذلك، فإن لم يعلم ذلك والحق فيها كان ذلك قدحا في علمه، وإن كان عالما أن الحق فيها فلا يخلو؛ إما أن يكون قادرا على التعبير بعباراتهم التي هي تنزيه لله بزعمهم عن التشبيه والتمثيل والتجسيم، وأنه لا يعرف الله من لم ينزهه بها، أو لا يكون قادرا على تلك العبارات، فإن لم يكن قادرا على التعبير بذلك؛ لزم القدح في فصاحته، وكان ورثة الصابئة وأفراخ الفلاسفة وأوقاح المعتزلة والجهمية وتلامذة الملاحدة أفصح منه وأحسن بيانا وتعبيرا عن الحق، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة... وإن كان قادرا على ذلك ولم يتكلم به وتكلم دائما بخلافه وما يناقضه، كان ذلك قدحا في نصحه."(١)

ويصف الإمام ابن قيم الجوزية حال أصحاب التأويل الباطل من المعتزلة وغيرهم فيقول: "خلعوا نصوص الوحي عن سلطان الحقيقة، وعزلوها عن ولاية اليقين، وشنوا عليها غارات التحريف بالتأويلات الباطلة، فلا يزال يخرج عليها من جيوشهم المخذولة كمين بعد كمين. نزلت عليهم نزول الضيف على أقوام لئام، فعاملوها بغير ما يليق بها من الاجلال والاكرام، وتلقوها من بعيد، ولكن بالدفع في صدورها والأعجاز. قال مالك عندنا من عبور، وإن كان لا بد فعلى سبيل المجاز. أنزلوا النصوص منزلة الخليفة العاجز في هذه الأزمان له السكة والخطبة وما له حكم نافذ ولا سلطان، حرموا والله الوصول بخروجهم عن منهج الوحي، وتضييع الأصول."(٢)

---

(١) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٣٢٤/١-٣٢٥.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية: ابن قيم الجوزية، ص: ٤٢.



ثانيا: مخالفة الكتاب والسنة والإجماع

يقول الإمام الأشعري: "إن كثيرا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل به الله سلطانا، ولا أوضح به برهانا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين .وخالفوا روايات الصحابة ﷺ عن نبي الله ﷺ في رؤية الله ﷻ بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفات، وتواترت بها الآثار وتتابعت بها الأخبار. وأنكروا شفاعة رسول الله ﷺ للمذنبين، ودفعوا الروايات في ذلك عن السلف المتقدمين. وجحدوا عذاب القبر، وأن الكفار في قبورهم يعذبون، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون ﷺ أجمعين. ودانوا بخلق القرآن نظيرا لقول إخوانهم من المشركين؛ الذين قالوا: [إِنْ هَـٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ] {المدَّثر:٢٥}، وأثبتوا أن العباد يخلقون الشر، نظيرا لقول المجوس الذين أثبتوا خالقين: أحدهما الخير، والآخر يخلق الشر. وزعمت القدرية أن الله تعالى يخلق الخير، والشيطان يخلق الشر. وزعموا أن الله تعالى يشاء ما لا يكون، ويكون مالا يشاء، خلافا لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن."(١)

ثالثا: الوقوع في التشبيه والتكييف والتعطيل

لقد فر المعتزلة من التشبيه والتمثيل؛ فوقعوا في التعطيل. ذلك أن المعطل لصفات الله تعالي؛ يتصور نصوص الصفات على ما في الشاهد، فيستقبح ما تصوره في حق الله تعالى، فيرد الصفات الثابتة بحجة أنها تستلزم التشبيه والتكييف، وبذلك يكون قد شبه صفات الباري تعالي بصفات المخلوقين وكيفها ثم عطل الصفات الثابتة لله تعالى بحجة التنزية (٢)

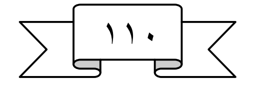
رابعا: تأويل المعتزلة نوع من الخرص بغير علم

ذلك أن المعتزلة لا يجزمون بما يأتون به من التأويلات؛ أن هذا هو مراد المتكلم. بل يأتون بمعان قد يحتملها كلام المتكلم من غير قطع بمراده، يقول الإمام ابن تيمية: "وهم في أكثر ما يتأولونه قد يعلم عقلاؤهم علما يقينا أن الأنبياء لم يريدوا بقولهم ما حملوه عليه، وهؤلاء كثيرا ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض، فيقصدون حمل اللفظ علي ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه، لا يقصدون طلب مراد المتكلم وتفسير كلامه، بما يعرف به مراده، وعلي الوجه الذي به يعرف مراده، فصاحبه كاذب علي من تأول كلامه، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٧.

(٢) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية: ابن قيم الجوزية، ص: ١٢٢.



يقولون: يجوز أن يراد كذا. وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ. وأما كون النبي المعين يجوز أن يريد ذلك المعني بذلك اللفظ فغالبه يكون الأمر فيه بالعكس، ويعلم من سياق الكلام وحال المتكلم امتناع إرادته لذلك المعني بذلك الخطاب المعين."[(١)]

خامسا: تسلط الدهرية[(٢)] على المتكلمين

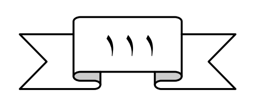
إن طريقة المعتزلة في التأويل فتحت الباب على مصراعيه للزنادقة والمنحرفين والدهرية، ليقولوا في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ما يشاءون، فإذا ردهم المعتزلي وأبطل تأويلاتهم، ردوا عليه: إنك تؤول نصوص الصفات، وهي أعظم من نصوص المعاد، ولست أحق بالتأويل منا. يقول الإمام ابن تيمية: "سلط الله عليهم الدهرية المنكرون للقيامة ولمعاد الأبدان، وقالوا: إذا جاز لكم أن تتأولوا ما ورد في الصفات؛ جاز لنا أن نتأول ما ورد في المعاد. وقد أجابوهم بأنا قد علمنا ذلك بالاضطرار من دين الرسول. فقال لهم أهل الإثبات: وهكذا العلم بالصفات في الجملة هو مما يعلم بالضرورة مجيء الرسول به وذكره في الكتاب والسنة أعظم من ذكر الملائكة والمعاد، مع أن المشركين من العرب لم تكن تنازع فيه كما كانت تنازع في المعاد، مع أن التوراة مملوءة من ذلك، ولم ينكره الرسول على اليهود كما أنكر عليهم ما حرفوه وما وصفوا به الرب من النقائص، كقولهم: [إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ] {آل عمران:١٨١}، وقولهم: [يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ] {المائدة:٦٤}، ونحو ذلك، وذلك مما يدل على أن الله أظهر في السمع والعقل من المعاد، فإذا كانت نصوص المعاد لا يجوز تحريفها فهذا بطريق الأولى."[(٣)]

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١٠/١.

(٢) الدهرية: هم الذين ينكرون الإله والمعاد، قال تعالى حكاية عنهم: [وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ] {الجاثية:٢٤} ويقولون بقدم العالم، وتناسخ الأرواح، وينكرون حدوث الأجسام والأعراض، بدعواهم وجود جميعها في كل حال على شرط كمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها في حال الظهور. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ١٢٩-٢٥٧. بتصرف).

(٣) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١٥٢/٢-١٥٣.

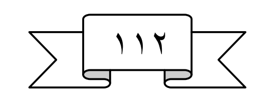


المبحث الرابع

رد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد

وفيه أربعة مطالب

- المطلب الأول: موقف المعتزلة من خبر الآحاد .
- المطلب الثاني: حد الخبر المقبول عند المعتزلة.
- المطلب الثالث: موقف السلف من خبر الآحاد .
- المطلب الرابع: خطورة رد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد .



المطلب الأول

موقف المعتزلة من خبر الآحاد

لقد خالف المعتزلة مذهب السلف؛ فأنكروا إفادة خبر الآحاد للعلم مطلقا، ولم يأخذوا به في مسائل الاعتقاد، مدعين أن خبر الآحاد لا يفيد العلم، وأنه مبني على الظن، ولقد ذم الله تعالى الظن، فقال: [إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا] {النَّجم:٢٨}، يقول القاضي عبد الجبار: "خبر الواحد مما لا يقتضي العلم، ومسألتنا طريقها القطع والثبات"(١) وقال: "وخبر الواحد مما لا يوجب القطع، ومسألتنا طريقها العلم فلا يمكن الاحتجاج به."(٢) وقال الخياط: "قولنا في خبر الواحد العدل إنه لا يوجب علما."(٣)

ولقد قسم القاضي عبد الجبار الأخبار إلى ثلاثة أقسام هي: ما يعلم صدقها، وما يعلم كذبها، وما لا يعلم صدقها ولا كذبها. وجعل أخبار الآحاد من القسم الثالث، الذي لا يفيد العلم. يقول: "وأما ما لا يعلم كونه صدقا ولا كذبا، فهو كأخبار الآحاد وما هذه سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه فأما قبوله فيما طريقه الاعتقاد فلا... وهو أن ما هذا سبيله من الأخبار فإنه يجب أن ينظر فيه، فإن كان مما طريقه العمل عمل به إذا أورد بشرائطه، وإن كان مما طريقه الاعتقادات ينظر، فإن كان موافقا لحجج العقول قبل واعتقد موجبه، لا لمكانه بل للحجة العقلية وإن لم يكن موافقا لها، فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي لم يقله؛ وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول."(٤)

مناقشة رد المعتزلة خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد

أولا: إن ادعاء المعتزلة أن خبر الآحاد لا تثبت به عقيدة؛ عقيدة تحتاج إلى دليل لإثباتها، ولا يوجد لها دليل سوى الظن المبني على الهوى، فهي بدعة فاسدة مخالفة لمنهج النبي ﷺ، وعمل الصحابة الكرام. يقول الإمام الألباني: "هذا القول يتضمن عقيدة تستلزم رد مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ لمجرد كونها في العقيدة، وهذه العقيدة هي أن أحاديث

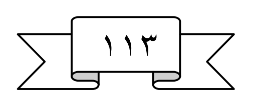
---

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص:١٨٠. وانظر: نفس المصدر، ص: ٣٢٤. المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبده وطارق عبد الحليم، ص: ٨٢. الفرق الكلامية الإسلامية: علي المغربي، ص: ٣٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٤٥٣. وانظر: رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢٢١/١.

(٣) الانتصار: الخياط، ص: ٦٨. وانظر: الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٨٠.

(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٥٢١.



الآحاد لا تثبت بها عقيدة، وإذا كان الأمر كذلك عند هؤلاء المتكلمين وأتباعهم فنحن نخاطبهم بما يعتقدونه، فنقول لهم: أين الدليل القاطع على صحة هذه العقيدة لديكم من آية أو حديث متواتر، قطعي الثبوت، قطعي الدلالة أيضا، بحيث أنه لا يحتمل التأويل؟ وقد يحاول البعض الإجابة عن هذا السؤال، فيستدل ببعض الآيات التي تنهى عن اتباع الظن، كقوله تعالى في حق المشركين: [إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا] {النَّجم:٢٨}، ونحوها..."[1]

ولقد ناقش الإمام الشاطبي هذه الشبهة فقال: "وربما احتج طائفة من نابته المبتدعة على رد الأحاديث بأنها إنما تفيد الظن وقد ذم الظن في القرآن كقوله تعالى: [إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ] {النَّجم:٢٣}، وقال: [إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا] {النَّجم:٢٨}، وما جاء في معناه حتى أحلوا أشياء مما حرمها الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه و سلم، وليس تحريمها في القرآن نصا، وإنما قصدوا من ذلك أن يثبت لهم من أنظار عقولهم ما استحسنوا. والظن المراد في الآية وفي الحديث أيضا غير ما زعموا وقد وجدنا له محال ثلاثة: أحدها: الظن في أصول الدين، فإنه لا يغني عند العلماء لاحتماله النقيض عند الظان، بخلاف الظن في الفروع، فإنه معمول به عند أهل الشريعة للدليل الدال على إعماله، فكان الظن مذموما إلا ما تعلق منه بالفروع، وهذا صحيح ذكره العلماء في هذا الموضع. والثاني: أن الظن هنا هو ترجيح أحد النقيضين على الآخر من غير دليل مرجح، ولا شك أنه مذموم هنا؛ لأنه من التحكم، ولذلك أتبع في الآية بهوى النفس في قوله: [إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ] {النَّجم:٢٣} فكأنهم مالوا إلى أمر بمجرد الغرض والهوى، ولذلك أثبت ذمه بخلاف الظن الذي أثاره دليل فإنه غير مذموم في الجملة؛ لأنه خارج عن اتباع الهوى، ولذلك أثبت وعمل بمقتضاه حيث يليق العمل بمثله كالفروع. والثالث: أن الظن على ضربين: ظن يستند إلى أصل قطعي، وهذه هي الظنون المعمول بها في الشريعة أينما وقعت؛ لأنها استندت إلى أصل معلوم فهي من قبيل المعلوم جنسه، وظن لا يستند إلى قطعي، بل إما مستند إلى غير شيء أصلا، وهو مذموم ــ كما تقدم ــ وإما مستند إلى ظن مثله فلذلك الظن إن استند أيضا إلى قطعي فكالأول أو إلى ظني رجعنا إليه فلا بد أن يستند إلى قطعي وهو محمود أو إلى غير شيء وهو مذموم. فعلى كل تقدير: خبر واحد صح سنده فلا بد من استناده إلى أصل في

(١) وجوب الأخذ بحديث الآحاد: محمد ناصر الدين الألباني، ص: ٦-٨ . وانظر: العقيدة في الله: صالح الرقب ومحمد بخيت، ص: ٣٩.

الشريعة قطعي فيجب قبوله، ومن هنا قبلناه مطلقا كما أن ظنون الكفار غير مستندة إلى شيء فلا بد من ردها وعدم اعتبارها."(١)

ثانيا: قال تعالى : [وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ] {التوبة:١٢٢}، فقد حض الله تبارك وتعالى المؤمنين على أن ينفر طائفة منهم إلى النبي ﷺ ليتعلموا منه دينهم ويتفقهوا فيه. ولا شك أن ذلك ليس خاصا بما يسمى بالفروع والأحكام بل هو أعم. بل المقطوع به أن يبدأ المعلم بما هو الأهم فالمهم تعليما وتعلما، ومما لا ريب فيه أن العقائد أهم من الأحكام، ومن أجل ذلك زعم الزاعمون أن العقائد لا تثبت بحديث الآحاد، فيبطل ذلك عليهم هذه الآية الكريمة، فإن الله تعالى كم حض فيها الطائفة على التعلم والتفقه عقيدة وأحكاما، حضهم على أن ينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم بما تعلموه من العقائد والأحكام، و [طَائِفَةٌ] في لغة العرب تقع على الواحد فما فوق. فلولا أن الحجة تقوم بحديث الآحاد عقيدة وحكما لما حض الله تعالى الطائفة على التبليغ حضا عاما، معللا ذلك بقوله: [لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ] ، الصريح في أن العلم يحصل بإنذار الطائفة، فإنه كقوله تعالى في آياته الشرعية والكونية: [لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ] {الحشر:٢١}، [لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ] {الرُّوم:٢٨}، [لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ] {الأنبياء:٣١}، فالآية نص في أن خبر الآحاد حجة في التبليغ عقيدة وأحكاما."(٢)

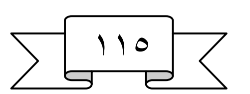
ثالثا: قال تعالى: [وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ] {الإسراء:٣٦}، أي لا تتبعه ولا تعمل به، ومن المعلوم أن المسلمين لم يزالوا من عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها، ويثبتون بها الأمور الغيبية والحقائق الإعتقادية، مثل بدء الخلق وأشراط الساعة، بل ويثبتون بها لله تعالى الصفات، فلو كانت لا تفيد علما ولا تثبت عقيدة لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم."(٣)

---

(١) الاعتصام: الشاطبي، ١/١٧٠-١٧١.

(٢) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام: محمد ناصر الدين الألباني، تقديم: محمد عيد العباسي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، سنة النشر: ١٤٢٥هـ، ص: ٥٣-٥٤.

(٣) الحديث حجة بنفسه: محمد الألباني، ص: ٥٤.



رابعا: قال تعالى: [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا**] {الحجرات:٦}، وفي القراءة الأخرى [**فتثبتوا**] فإنها تدل على أن من لم يكن فاسقا بأن كان عدلا إذا جاء بخبر ما فالحجة قائمة به، وأنه لا يجب التثبت، بل يؤخذ حالا."[١]

خامسا: سنة النبي ﷺ وأصحابه تدل على الأخذ بخبر الآحاد[٢]:

١- عن مالك بن الحويرث قال: أتينا النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون فأقمنا عنده نحوا من عشرين ليلة وكان رسول الله ﷺ رحيما رفيقا فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا أو قد اشتقنا سألنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه قال: "ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي"[٣] فقد أمر ﷺ كل واحد من هؤلاء الشببة أن يعلم كل واحد منهم أهله والتعليم يعم العقيدة بل هي أول ما يدخل في العموم فلو لم يكن خبر الآحاد تقوم به الحجة لم يكن لهذا الأمر معنى"[٤]

٢- عن أنس بن مالك: أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: ابعث معنا رجلا يعلمنا السنة والإسلام. قال: فأخذ بيد أبي عبيدة فقال: "هذا أمين هذه الأمة"[٥] قال الألباني: "قلت: فلو لم تقم الحجة بخبر الواحد لم يبعث إليهم أبا عبيدة وحده وكذلك يقال في بعثه ﷺ إليهم في نوبات مختلفة أو إلى بلاد منها متفرقة غيره من الصحابة ﷺ كعلي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وأحاديثهم في الصحيحين وغيرهما ومما لا ريب فيه أن هؤلاء كانوا يعلمون الذين أرسلوا إليهم العقائد في جملة ما يعلمونهم فلو لم تكن الحجة قائمة بهم عليهم لم يبعثهم رسول الله ﷺ أفردا؛ لأنه عبث يتنزه عنه رسول الله ﷺ... وهو ﷺ لا يبعث بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله ﷺ وقد كان قادرا على أن يبعث إليهم فيشافههم أو يبعث إليهم عددا فبعث واحدا يعرفونه بالصدق"[٦] وقال الشافعي: "وبعث

---

(١) العقيدة في الله: عمر الأشقر، ص: ٦٤. وانظر: الحديث حجة بنفسه: محمد الألباني، ص: ٥٤-٥٥.

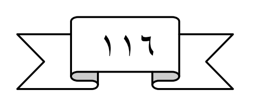
(٢) انظر: الحديث حجة بنفسه: محمد الألباني، ص: ٥٥.

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع، حديث رقم: (٦٣١)، ص: ١٣٧. ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة، حديث رقم: (٦٧٤)، ص: ٢٦٥.

(٤) الحديث حجة بنفسه: محمد الألباني، ص: ٥٥.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله تعالى عنه، حديث رقم: (٢٤١٨)، ص: ٩٨٥.

(٦) الحديث حجة بنفسه: محمد الألباني، ص: ٥٧.



في دهر واحد – أي النبي محمد ﷺ – اثنى عشر رسولا، إلى اثنى عشر ملكا، يدعوهم إلى الإسلام."(١)

٣- عن عبد الله بن عمر قال: "بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة"(٢) قال الألباني: "فهذا نص على أن الصحابة ﷺ قبلوا خبر الواحد في نسخ ما كان مقطوعا عندهم من وجوب استقبال بيت المقدس فتركوا ذلك واستقبلوا الكعبة لخبره فلولا أنه حجة عندهم ما خالفوا به المقطوع عندهم من القبلة الأولى. قال الإمام ابن قيم الجوزية: "ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ بل شكروا على ذلك."(٣)

سادسا: "أن أهل العلم بالحديث لم يزالوا يقولون صح عن رسول الله ﷺ وذلك جزم منهم بأنه قاله، ولم يكن مرادهم ما قاله بعض المتأخرين إن المراد بالصحة صحة السند لا صحة المتن، بل هذا مراد من زعم أن أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم، وإنما كان مرادهم صحة الإضافة إليه، وأنه قال كما كانوا يجزمون بقولهم قال رسول الله ﷺ وأمر ونهى وفعل رسول الله ﷺ، وحيث كان يقع لهم الوهم في ذلك يقولون يذكر عن رسول الله ﷺ ويروى عنه ونحو ذلك، ومن له خبرة بالحديث يفرق بين قول أحدهم هذا الحديث صحيح وبين قوله إسناده صحيح، فالأول جزم بصحة نسبته إلى رسول الله ﷺ، والثاني شهادة بصحة سنده، وقد يكون فيه علة أو شذوذ فيكون سنده صحيحا ولا يحكمون أنه صحيح في نفسه."(٤)

سابعا: "**الإجماع**: إن قولهم بأن خبر الآحاد لا يفيد العلم مردود حيث إنه لا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم؛ لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول."(٥) يقول الإمام ابن تيمية: "وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالإسفراييني وابن فورك فإنه وإن كان في نفسه لا

---

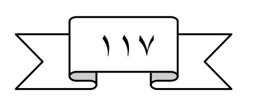
(١) الرسالة: الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة: (بدون طبعة)، النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ١٩٢/١.

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة ومن لم ير الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة، حديث رقم: (٤٠٣)، ص:١٠٠. ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد، باب تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، حديث رقم: (٥٢٦)، ص:٢١٣.

(٣) الحديث حجة بنفسه: محمد الألباني، ص: ٥٧-٥٨.

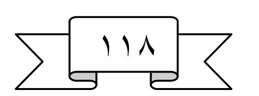
(٤) العقيدة في الله: صالح الرقب ومحمد بخيت، ص:٤١. وانظر: الحديث حجة بنفسه: محمد الألباني،٥٤-٥٥.

(٥) العقيدة في الله: صالح الرقب ومحمد بخيت، ص: ٤٢.



يفيد إلا الظن، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم، مستندين في ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد، فإن ذلك الحكم يصير قطعيا عند الجمهور، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي؛ لأن الإجماع معصوم، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام، ولا تحريم حلال، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب، ولا التكذيب بصدق، وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحتفي بالأخبار توجب لهم العلم، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم."[1]

(١) الفتاوى الكبرى: ابن تيمية، ٨١/٥.



المطلب الثاني

حد الخبر المقبول عند المعتزلة

أفرد القاضي عبد الجبار في كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل، فصلا بعنوان "من حق العلم ألا يقع عند خبر أربعة وما دون ذلك"[1] وقال في هذا الفصل: "اعلم أنا، إذا دللنا على أن بخبر أربعة لا يقع العلم، فقد تضمن ذلك أنه لا يقع بخبر الواحد والاثنين والثلاثة؛ لأنه لا يجوز أن يقع بخبر واحد إذا كان بصفة، ولا يقع بخبر آحادهم بهذه الصفة، لما نستدل عليه من بعد؛ ولأن الآحاد قد دخل تحتهم الواحد. فلا بد، إن وقع العلم بخبر الواحد، إذا كان على صفة بالعادة، أن يقع بخبر ما زاد عليه، والصفة واحدة... خبر الواحد، لو أوجب العلم لكان يجب أن يقع العلم بخبر كل واحد، على ما سنذكره، ولو كان كذلك لوجب أن يعلم من سمع خبر النبي ﷺ، أنه أسري به إلى بيت المقدس وإلى السماء، وأنه شاهد ما شاهده، باضطرار حتى لا يمكنه دفع ذلك؛ وقد علمنا أن من لم ينظر، فيعرف صدقه، قد يكون شاكا في خبره غير عالم به."[2]

ويقول القاضي عبد الجبار: "واعلم أن الخبر الذي صح أن يستدل به يجب أن يكون جامعا لشرائط ترجع كلها إلى شرط واحد، وصفة واحدة، فأحد الشرائط أن تبلغ الجماعة في الكثرة مبلغا لا يتفق الكذب منها، فيما لا شبهة فيه ولا لبس؛ وأن يعلم أنه ليس هناك ما يجمعها على الكذب، من تواطؤ أو ما يقوم مقامه، وأن يكون ما خبرت عنه لا يلتبس ولا يشتبه، فلا بد من اعتبار حالها، وحال المخبر، حتى يخرج الخبر مما يحصل فيه اللبس والشبهة، وتخرج الجماعة من أن تختص بأمر يجمعها يحل محل التواطؤ؛ وتبلغ في الكثرة المبلغ الذي لا يتفق منها الكذب في الخبر الواحد. فعند ذلك يمكن أن يستدل بخبرها على صدقه وصحته. وكل ذلك يعود إلى شرط واحد، وهو: أن يعلم من حالها أنها مخبرة، ولا داعي لها إلى الكذب. وإذا علمناها مخبرة مع زوال الدواعي إلى الكذب علمناها صادقة؛ لأن ذلك لا يعلم إلا بالوجوه التي ذكرناها."[3]

وذهب النظام إلى أن الخبر المعتبر هو الذي صاحبه من القرائن ما يكفي للدلالة على صدقه بغض النظر إلى عدد رواته فقد يكون الخبر متواترا ويكون كاذبا وقد يكون آحاد ويكون صادقا فالعبرة عنده بالقرينة الدالة على صدق الخبر لا عدد الرواة يقول البغدادي: "من فضائحه

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٦١/١٥.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٦١/١٥. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص:٥٢٠.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٠/١٦.

قوله بأن الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر ومع اختلاف هم الناقلين ودواعيهم يجوز أن يقع كذب هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضروري"[١] يقول القاضي عبد الجبار: " وقد حكي عن النظام أنه كان يجوز وقوع العلم الضروري بخبر الواحد، إذا قارنه سبب؛ ويقول، في الجماعة إذا خبرت، إن العلم قد لا يقع بخبرها، إذا لم يقترن بخبرها السبب."[٢]

ولندع القاضي عبد الجبار يرد على النظام حيث يقول: "ولعل النظام إنما جعل للأسباب مدخلا مع الأخبار في وقوع العلم، ولم يجعل لها، بانفرادها، مدخلا في وقوع العلم الضروري... ولو بلغ في التأمل حقه لعلم أنها، إذا انضافت إلى الخبر، فهي بمنزلتها إذا انفردت عنه."[٣]

أدلة المعتزلة على عدم وقوع العلم بأقل من خمسة[٤]:

١. أن الله تعالى جعل عدد الشهود في حد القذف أربعة أشخاص عدول، وجعل الحاكم مطالبا بالتحقق من عدالة الشهود، فيكون العدد الواجب لثبوت حد الزنا خمسة أشخاص؛ أربعة أشخاص يشهدون على الوقيعة، ثم القاضي يشهد بعدالة الشهود، وجواز قبول خبرهم. وكذلك في كل خبر يجب أن لا يقل عدد رواته عن خمسة أشخاص حتى يتم قبوله.
٢. افتراض كذب من لم يظهر صدقه أو كذبه من الرواة.
٣. أن التجربة تشهد بأن خبر القليل ليس كخبر الكثير فذلك إمكان الكذب فيه أقوي.

مناقشة أدلة المعتزلة على عدم وقوع العلم بأقل من خمسة:

أولا: قال الإمام ابن تيمية عند فصل: هل خبر الأربعة يوجب العلم والعمل؟ "هذا الكلام -مع أنه في غاية السقوط- مناقض... ثم هذا باطل من وجوه. أحدها: أن العشرة وأكثر منها لو شهدوا بالزنا لوجب عليه أن يسأل فلا اختصاص بالأربعة. الثاني: أنه لو علم أنه زنا اضطرارا بالمشاهدة لم يرجمه إلا بالثقات، فكذلك إذا أخبره من يعلم بصدقه اضطرارا؛ لأن القاضي إنما يقضي بأمر مضبوط؛ نعم لو شهد بالأمر عدد يفيد خبرهم العلم لكل أحد فهذا فيه نظر، لكنه لا

---

(١) الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٤٣.
(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٩٢/١٥.
(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٩٨/١٥.
(٤) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٦٢/١٥-٣٦٦.

يكاد يقع، لإمكان التواطؤ. وأما الشاهد نفسه يجوز أن يستند إلى التواتر، وكـذلك الحـاكم فيمـا يحكم فيه بعلمه كعدالة الشهود وفسقهم، فمناط الشهادة علم الشاهد بأي طريق حـصل. ومنـاط الحكم طريق ظاهرة مضبوطة -وإن لم تفد العلم- لأجل العدل بين الناس."(١)

ثانيا: إن ربط عدد شهود الزنا بعدد الرواة للخبر المقبول، لا يوجد له أصل في الشرع، ولم يقل به أحد من السلف، فهو ربط من غير دليل مبني على الظن، وقد ذم الله تعـالى الظـن المبني على الهوى من غير دليل فقال: [**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ**] {النَّجم:٢٣}، وقال: [**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا**] {النَّجم:٢٨}.

ثالثا: ادعاء المعتزلة أن من لم يعلم صدقه ولا كذبه يفترض كذبه باطل، وهو سوء ظن من غير دليل نهى الله تعالى عنه، قال تعالى: [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ**] {الحجرات:١٢}، وقال النبي ﷺ: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث"(٢) ويقـول الإمام ابن تيمية: "من لم يعلم صدقه ولا كذبه لم يجز تكذيبه إلا بدليل"(٣)

رابعا: قال الإمام الشافعي عند قوله تعـالى: [**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ القَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا المُرْسَلُونَ(١٣) إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ(١٤) قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ(١٥)**]. {يس}، "فظاهر الحجج عليهم باثنين، ثم ثالث، وكذا أقام الحجة علـى الأمـم بواحد، وليس الزيادة في التأكيد مانعة أن تقوم الحجة بالواحد، إذ أعطاه الله ما يباين بـه الخلـق غير النبيين"(٤)

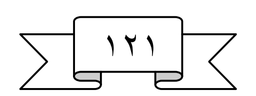
---

(١) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرانـي، جمـع وترتيب: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة: الأولى، الناشر: (بدون ناشر)، سـنة النـشر: ١٤١٨ هـ، ٦٧/٢.

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، حديث رقم: (٥١٤٣)، ص: ١٠١٩. ومسلم في صحيحه: كتاب البر والـصلة والآداب، بـاب تحـريم الظـن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها، حديث رقم: (٢٥٦٣)، ص: ١٠٣٤.

(٣) الصفدية: ابن تيمية، ١٧٤/١.

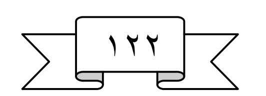
(٤) الأم: الشافعي، تحقيق: رفعت عبد المطلب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوفـاء، سـنة النـشر:٢٠٠١م، ٢٠٢/١.



خامسا: اختلفت المعتزلة في ضابط قبول الأخبار الواردة عن النبي ﷺ، وما يصح منها وما لا يصح، يقول ابن قتيبة: "واختلفوا في ثبوت الخبر فقال بعضهم: يثبت الخبر بالواحد الصادق. وقال آخر: يثبت باثنين؛ لأن الله تعالى أمر بإشهاد اثنين عدلين. وقال آخر: يثبت بثلاثة؛ لأن الله ﷻ قال: فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم قالوا: وأقل ما تكون الطائفة ثلاثة... وقال آخر: يثبت بأربعة لقول الله تعالى لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء. وقال آخر: يثبت باثني عشر لقول الله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا. وقال آخر: يثبت بعشرين رجلا لقول الله تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين. وقال آخر: يثبت بسبعين رجلا لقول الله ﷻ: [**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا**] {الأعراف:١٥٥} "[(١)] ويقول البغدادي معددا فضائح أبو هذيل العلاف: "من فضائحه قوله إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام وفيما سواهما لا تثبت بأقل من عشرين نفسا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكما ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة."[(٢)]

(١) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٦٦-٦٧.

(٢) الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٢٧.



المطلب الثالث

موقف السلف من خبر الآحاد

قسم العلماء السنة باعتبارين[(١)]:

الأول: من حيث القبول والرد.

فالحديث المقبول هو الحديث الصحيح، والحديث الحسن، سواء أكان لذاتـــه، أولغيـــره، والحديث المردود، هو الحديث الضعيف.[(٢)]

١. **الحديث الصحيح**: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه مـــن غيـــر شذوذ ولا علة.[(٣)]

٢. **الحديث الحسن**: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.[(٤)]

٣. **الحديث الضعيف**: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه. [(٥)]

الثاني: من حيث عدد الرواة.

١ - **الخبر المتواتر هو**: "ما رواه جمع كثير عن جمع كثير من أول السند إلى منتهـــاه، وتحيل العادة تواطؤهم أو توافقهم على الكذب، ويكون مستند خبرهم الحـــس"[(٦)] ووضـــعوا لـــه شروطا هي[(٧)]:

أ- عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم، أو توافقهم، على الكذب.

---

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، الطبعـــة: (بدون طبعة)، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ١٦.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، الطبعة: الثامنة، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ســـنة النشر: ١٤٠٧هـــ، ص: ٣٣.

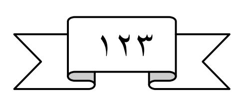
(٣) تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، ص: ٣٤.

(٤) تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، ص: ٤٦.

(٥) تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، ص: ٦٣.

(٦) المقترب في بيان المضطرب: أحمد بن عمر بن سالم بازمول، (المكتبة الشاملة)، ص: ١٠.

(٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن محمد بن أحمـــد بـــن حجـــر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى، الناشر: مطبعة ســـفير – الريـــاض، ســـنة النشر: ١٤٢٢هـــ، ص: ٣٩ بتصرف.



ب- رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.

ت- وكان مستند انتهائهم الحس.

ث- أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه.

٢ - **خبر الآحاد هو**: "ما لم يجمع شروط التواتر"(١) ولقد قسمه العلماء إلى ثلاثة أقسام هي(٢):

أ- **المشهور**: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر، ولم يبلغ حد التواتر.

ب- **العزيز**: وهو ما لم يقل عدد رواته عن اثنين، وإن زاد عنه في بعض الطباق.

ت- **الغريب**: وهو الذي ينفرد به شخص واحد في جميع طباق السند أو بعضها.

لقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون الأخبار عن الثقات من غير تفريق بين المتواتر منها والآحاد، بل كانوا لا يلتفتون إلى عدد رواة الخبر(٣)، قال الألباني: "إننا على يقين أنهم – يعني الصحابة – كانوا يجزمون بكل ما يحدث به أحدهم من حديث عن رسول الله ﷺ، ولم يقل أحد منهم لمن حدثه عن رسول الله ﷺ: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم حتى يتواتر! بل لم يكونوا يعرفون هذه الفلسفة التي تسربت إلى بعض المسلمين بعدهم"(٤) وقال الإمام أبو محمد بن حزم: "إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، يجري على ذلك كل فرقة في عملها، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا"(٥)

---

(١) نزهة النظر: ابن حجر العسقلاني، ص: ٥٥.

(٢) الفصول في مصطلح حديث الرسول: الشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: الجامعة الإسلامية - باكستان، سنة النشر: ١٤٢٣هـ، ص: ١٣. وانظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الأمير الصنعاني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١٧هـ، ٢/٢٢٩.

(٣) انظر: العقيدة في الله: عمر الأشقر، ص: ٦٣. العقيدة في الله: صالح الرقب ومحمد بخيت، ص: ٣٨.

(٤) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر: ١٣٩٤هـ، ص: ٨. وانظر: مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٢/٤٣٣.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: سيد الجميلي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٤هـ، ١/٨٨.

"ثم اختلف أهل العلم في مدى إفادة خبر الواحد العلم، مع اتفاقهم على إفادة العمل، وجملة ما ذكر في ذلك، ثلاثة أقوال"[1] هي[2]:

- الأول: خبر الواحد يفيد العلم مطلقا.
- الثاني: خبر الواحد لا يفيد العلم مطلقا.
- الثالث: خبر الواحد يفيد العلم بشروط.

والراجح من هذه الأقوال: أن خبر الواحد العدل إذا احتفت به القرائن أفاد العلم[3]، يقول الإمام ابن تيمية: "الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم... وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالإسفراييني."[4] ويقول: "لا ريب أن المحققين من كل طائفة على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه الضروري بخبر المخبر بل القرائن وحدها قد تفيد العلم الضروري... "[5] ويقول الأمير الصنعاني: "الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار".[6]

"والقرينة قد تتعلق بالخبر، وقد تتعلق بالمخبر، وقد تتعلق بهما معا، ويدخل في ذلك الخبر المستفيض الذي رواه في أصله واحد ثم استفاض واشتهر، والخبر المتلقى عند الأمة بالقبول، أو عند علماء الشأن ومنه ما رواه الشيخان، أو أحدهما، ومنه ما كان مسلسلا بالأئمة الحفاظ كمالك عن نافع عن ابن عمر. فهذا الخبر ونحوه يفيد العلم عند جمهور المحدثين

---

(١) دراسات في توحيد الأسماء والصفات الإلهية: سعد عاشور وجابر السميري، ص: ٨١.

(٢) مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان علي حسن، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن – الرياض، سنة النشر: ١٤١٣هـ، ص: ٤٢ بتصرف. وانظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الأمير الصنعاني، ٣١/١.

(٣) انظر: العقيدة في الله: عمر الأشقر، ص: ٦٠-٦٣. دراسات في توحيد الأسماء والصفات الإلهية: سعد عاشور وجابر السميري، ص: ٨٥.

(٤) الفتاوى الكبرى: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، سنة النشر:١٤٠٨هـ، ٨١/٥.

(٥) شرح العقيدة الأصفهانية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، سنة النشر: ١٤١٥هـ، ص: ١٢٤.

(٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الأمير الصنعاني، ٣١/١.

والأصوليين وأكثر المتكلمين، وعامة السلف، وفقهاء الأمة، ولم يكن بين السلف في هذه المسألة نزاع"[١]

مما يدل على إفادة خبر الواحد العلم إذا احتفت به القرائن ما يلي[٢]:

١. التفريق بين الآحاد والمتواتر في إفادة العلم اصطلاح حادث لم يدل عليه كتاب ناطق ولا سنة ماضية ولم يعرفه الصحابة ولا التابعون، فالرسول ﷺ، صدقه المؤمنون فيما أخبر به دون حاجة منهم إلى تواتر المخبرين، وكذلك كان الرسول يصدق أصحابه فيما يخبرونه به، فلم يقل واحد منهم لمن حدثه، خبرك خبر واحد، لا يفيد العلم واليقين حتى يتواتر، وتوقف من توقف منهم حتى عضده آخر لا يدل على رد خبر الواحد، وإنما كانوا يستثبتون أحيانا نادرة جدا، ولهذا قلنا خبر الواحد يفيد العلم بشروط. بل القول بعدم إفادة خبر الواحد العلم يعطل الدين والدنيا معا. وهو خرق صريح لإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم.

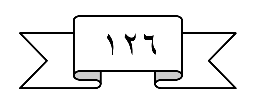
٢. أن الرسول ﷺ كان يبعث الآحاد من أصحابه إلى الملوك والولاة ليبلغوا عنه رسالة ربه، فلو كان خبرهم لا يفيد العلم لما أرسلهم، فإن ذلك عبث يتنزه عنه صاحب الرسالة.

٣. أن المسلمين لما أخبرهم الواحد وهم بقباء في صلاة الصبح – أو غيرها – أن القبلة قد حولت إلى الكعبة، قبلوا خبره وتركوا الحجة التي كانوا عليها، وهي مقطوع بها، واستداروا إلى الكعبة استجابة لأمر الله ورسوله المبلغ إليهم عن طريق الواحد، ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ، بل شكروا على صنيعهم هذا.

---

(١) مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان على حسن، ص: ٤٤.

(٢) مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان على حسن، ص: ٤٤.



المطلب الرابع

خطورة رد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد

أولا: إنكار الكثير من العقائد الثابتة

إن رد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد؛ دفع المعتزلة إلى إنكار العقائد الثابتة بها، و"لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد، لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً بالنسبة لها"[١] فالكثير من العقائد تثبت بخبر الآحاد، ورد أخبار الآحاد يعني رد ما تضمنته من عقائد، يقول الألباني: "هذا القول يتضمن عقيدة تستلزم رد مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، لمجرد كونها في العقيدة، وهذه العقيدة هي أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها عقيدة"[٢] "... كما ردوا الكثير من الأحكام الشرعية الصحيحة الثابتة، إما بدعوى مناقضتها للعقل، أو تعارضها مع الكتاب، أو تعارضها مع أحاديث أخرى."[٣]

ولم يتوقف المعتزلة عند رد أخبار الآحاد وما تضمنه من عقائد بل امتد بهم الأمر إلى إنكار أحاديث صحيحة متواترة ليس إلا؛ لأنها خالفت أصولهم العقلية كأحاديث الشفاعة ورؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة وخروج الدجال، وخروج المهدي[٤] يقول القاضي عبد الجبار في معرض إنكار الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ: "وقد تعلقوا في ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"[٥] وقالوا: إن النبي ﷺ قد نص على صريح ما ذهبنا إليه. والجواب، أن هذا الخبر لم تثبت صحته أولا، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبي ﷺ، ومسألتنا طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به."[٦] علما بأن هذا الحديث صحيح

---

(١) تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، الطبعة: السابعة، الناشر: مكتبة المعارف، سنة النشر١٩٨٥م، ص:١١. وانظر: الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت، الطبعة: الحادية عشر، الناشر: دار الشروق، سنة النشر: ١٩٨٣م، ص: ٦١.

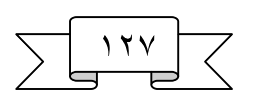
(٢) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة: محمد الألباني، ص: ٦.

(٣) المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبده وطارق عبد الحليم، ص: ٨٢. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٤٥٣. رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢٢١/١.

(٤) انظر: موقف المعتزلة من السنة النبوية: أبو لبانة حسين، ص: ٩٠-٩٥.

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه: كتاب السنة، باب فى الشفاعة، حديث رقم: (٤٧٣٩)، ص: ٥١٦ . والترمذى فى سننه كتاب صفة القيامة، باب ما جاء فى الشفاعة، حديث رقم: (٢٤٣٥)، ص: ٣٩٩. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٦) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٤٦٥. وانظر: رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢٢١/١.



متواتر عن النبي ﷺ، يقول الإمام ابن تيمية: "إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متـــواترة عن النبي ﷺ وقد اتفق عليها السلف من الصحابة وتابعيهم بإحسان وأئمة المسلمين ؛ وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة ونحوهم."(١)

من العقائد التي أنكرها المعتزلة بحجة أنها أخبار آحاد(٢):

١. القول بنبوة آدم عليه السلام وغيره من الأنبياء الذين لم ينص في القرآن على نبوتهم.

٢. أفضلية نبينا محمد ﷺ على جميع الأنبياء والمرسلين.

٣. شفاعته ﷺ العظمى في المحشر.

٤. شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته.

٥. معجزاته ﷺ كلها ما عدا القرآن، ومنها معجزة انشقاق القمر، فإنها مـــع ذكرهـــا فـــي القرآن تأولوها بما ينافي الأحاديث الصحيحة المصرحة بانشقاق القمر.

٦. الأحاديث التي تتحدث عن بدء الخلق وصفة الملائكة والجن، والجنـــة والنـــار، وأنهمـــا مخلوقتان، وأن الحجر الأسود من الجنة.

٧. كثير من خصوصياته ﷺ التي جمعها السيوطي في كتاب الخصائص الكبرى مثل دخول الجنة ورؤية أهلها، وما أعد للمتقين فيها وإسلام قرينه من الجن.

٨. القطع بأن العشرة المبشرين بالجنة من أهل الجنة.

٩. الإيمان بسؤال منكر ونكير في القبر.

١٠. الإيمان بعذاب القبر.

١١. الإيمان بضغطة القبر.

١٢. الإيمان بالميزان ذي الكفتين يوم القيامة.

١٣. الإيمان بالصراط.

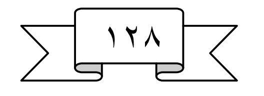
١٤. الإيمان بحوضه ﷺ وأن من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدا.

١٥. دخول سبعين ألفا من أمته ﷺ الجنة بغير حساب.

---

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٣٠٩/٤.

(٢) العقيدة في الله: عمر الأشقر، ص: ٦٧-٦٩.



١٦. الإيمان بكل ما صح في الحديث في صفة القيامة والحشر والنشر مما ليس في القرآن.

١٧. الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، وأن الله تعالى كتب على كل إنسان سعادته أو شقاوته ورزقه وأجله.

١٨. الإيمان بالقلم الذي كتب كل شيء.

١٩. الإيمان بأن أهل الكبائر لا يخلدون في النار.

٢٠. الإيمان بأن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر في الجنة.

٢١. الإيمان بأن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء.

٢٢. الإيمان بأن لله ملائكة سياحين يبلغون النبي ﷺ سلام أمته.

٢٣. الإيمان بمجموع أشراط الساعة كخروج المهدي، ونزول عيسى وخروج الدجال... وغير ذلك.

ثانيا: الطعن في الصحابة وفي عدالتهم

من خطورة رد خبر الآحاد الجرأة على رواته من الصحابة والتابعين وتابعيهم، والطعن فيهم، حتى وصل الأمر إلى اتهام الرواة العدول الثقات بالكذب على النبي ﷺ، فيبين ابن قتيبة: أن النظام "جوز إجماع المسلمين على الخطأ"[(١)]، ثم عرض جرأته في التطاول على الصحابة والطعن فيهم وفي فتواهم ورواياتهم، وأنه طعن في أبي بكر الصديق، وفي عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وعثمان بن عفان، وأبو هريرة، وغيرهم من الصحابة[(٢)] يقول البغدادي: "ثم إن النظام مع ضلالاته التي حكيناها عنه طعن في أخبار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد... وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس، وطعن في الفاروق عمر ﷺ، وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه، وشك يوم وفاة النبي، وأنه كان فيمن نفر بالنبي عليه السلام ليلة العقبة، وأنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث الفترة... وعاب عثمان بإيوائه الحكم بن العاص إلى المدينة، واستعماله الوليد بن عقبة على الكوفة ...وعاب ابن مسعود ..."[(٣)]

---

(١) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٢٨.

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٢٩- ٣٣.

(٣) الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١٤٧-١٥٠. وانظر: تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٢٨.

ثالثا: بعض الأخطار الأخرى[1]:

١. أن رد أخبار الآحاد الصحيحة في مجال العقيدة وقبولها في مجال الشريعة، تناقض في المنهج، فإما أن تكون مشكوكا فيها وباطلة فتطرح في الكل، وإما أن تكون صحيحة مقبولة فيؤخذ بها في المجالين كليهما.

٢. أن تقرير الرافضين لحجية خبر الآحاد في العقائد وأخذهم بها في العمل جعلهم يردون أخبار متواترة تخالف مذهبهم، زاعمين أنها أخبار آحاد، وما كان كذلك فلا يؤخذ به، ولا يحتج به في العقائد كما ردت المعتزلة الأخبار المتواترة في الشفاعة والرؤية وعذاب القبر، وغيرها بهذه الحجة.

٣. أن رد أخبار الآحاد الصحيحة والتشكيك في صحتها وضبط رواتها فيه مخالفة لحكم الحفاظ عليها بالصحة، وعلى رواتها بالإتقان والعدالة، وما كان مخالفا لأقوال أئمة الحديث فيجب طرحه وعدم التعريج عليه.

٤. أن الطعن في رواة الأخبار ورواياتهم يلزم عليه الطعن في الشريعة، وذهاب الدين؛ لأن رواة هذه الأخبار هم رواة الأحكام، وعليهم الاعتماد في بيان الحلال والحرام في الدين.

---

(١) دراسات في توحيد الأسماء والصفات الإلهية: سعد عاشور وجابر السميري، ص: ٨٩.

الفصل الثالث

تعطيل المعتزلة للصفات الإلهية

وفيه ستة مباحث

- المبحث الأول: نشأة القول بتعطيل الصفات.
- المبحث الثاني: تأثر المعتزلة بالجهمية والفلاسفة.
- المبحث الثالث: عقيدة المعتزلة في الصفات.
- المبحث الرابع: طريقة المعتزلة في تعطيل الصفات.
- المبحث الخامس: خلق القرآن (نموذج لتعطيل الصفات).
- المبحث السادس: نفي الرؤية (نموذج لتعطيل الصفات).

المبحث الأول
نشأة القول بتعطيل الصفات

المبحث الأول

نشأة القول بتعطيل الصفات

كان الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم على منهاج النبوة لا يحيدون عنه، يثبتون ما أثبته الله تعالى لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يقول الإمام ابن قيم الجوزية:" تنازع الناس في كثير من الأحكام، ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهمهم معانيها وإثبات حقائقها، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بيانا وأن العناية ببيانها أهم؛ لأنها من تمام تحقيق الشهادتين، وإثباتها من لوازم التوحيد، فبينها الله ﷻ ورسوله بيانا شافيا لا يقع فيه لبس يوقع الراسخين في العلم."(١)

ولم يعارض الصحابة رضوان الله عليهم شيئا من صفاته تعالى بحجة أنها تنافي التوحيد، أوتستلزم التشبيه والتجسيم، مع فهمهم التام لمعناها، وتفويض تام لكيفيتها، فهم يعلمون المعنى وما دل عليه، ويفوضون الكيفية، وعلى هذا المنهج سار السلف الصالح رضوان الله عليهم، مع إنكارهم الشديد وتقريعهم لمن خالف هذا المنهج وحاد عنه، فلقد جاء رجل إلى الإمام مالك فقال: يا أبا عبد الله: [الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى] {طه:٥}، كيف استوى؟ فما وجد مالك من شيء ما وجد من مسألته، فنظر إلى الأرض، وجعل ينكت بعود في يده، حتى علاه الرحضاء(٢)، ثم رفع رأسه، ورمى بالعود، وقال: الكيف منه غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحب بدعة. وأمر به، فأخرج.(٣)

بقي المسلمون على منهج النبي ﷺ في صفات الله تعالى طوال المائة الأولى للهجرة النبوية، حتى ظهر الجعد بن درهم، في بداية القرن الثاني الهجري، فأنكر أن يكون الله تعالى متكلما، وقال بخلق القرآن، كما أنكر أن يكون الباري تعالى مستويا على عرشه، فأنكر عليه السلف بدعته، ولقد قتله أمير العراق خالد القسري، يوم عيد الأضحى، وقد خطب الناس في مدينة واسط فقال: ارجعوا أيها الناس فضحوا، تقبل الله منكم فإني مضح بالجعد بن درهم، فإنه

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٤٩/١. وانظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١١١/٢. الإكليل في المتشابه والتأويل: ابن تيمية، ص: ٤٤. الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤٢.

(٢) الرحضاء: العَرَقْ. (تاج العروس، ٣٤٣/١٨).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ، ٣٢٦/٦.

زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليما، ﷻ عما يقول الجعد بن درهم، ثم نزل فذبحه[١]

ولقد أخذ عن الجعد بن درهم مقالته في نفي الصفات وخلق القرآن، ودعا إليها، جهم بن صفوان، فعرفت عنه وانتشرت باسمه، وكان مقامه في ترمذ، ولقد " قبض عليه نصر بن سيار، فقال له – أي الجعد بن درهم -: اسْتَبْقِنِي. فقال – نصر بن يسار -: لو ملأت هذا الملا كواكب، وأنزلت إلي عيسى بن مريم، ما نجوت. والله لو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك، ولا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت، وأمر بقتله"[٢] وكان الجهم بن صفوان[٣] مخالطا لقوم أصحاب فلسفة وديانات شتى، ولم يكن صاحب علم، ولكن كان يكثر الجدل والمناظرة[٤]

يقول الإمام أحمد بن حنبل[٥]: "فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله، أنه كان من أهل خراسان. من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله تعالى، فلقي أناسا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٣٣/٦ ، ٢٠/٥ ،٥٠٢/١٢-٥٠٣. الصفدية: ابن تيمية، ١٦٦/٢. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٠٩/١. اجتماع الجيوش الإسلامية: ابن قيم الجوزية، ص: ١٣٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ٤٢٠/١٣.

(٢) لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ٥٠١/٢. وانظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ٤٢٠/١٣-٤٢١.

(٣) الجهم بن صفوان: ظهرت بدعته بترمذ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية، قال بالإجبار، والاضطرار إلى الأعمال. وأنكر الاستطاعات كلها. وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان. وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط. وقال: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ١٨٦. الملل والنحل: الشهرستاني، ٩٧/١)

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٣٤/٦-٣٥ ، ٢١/٥ ،٥٠٢/١٢-٥٠٣. الصفدية: ابن تيمية، ١٦٦/٢. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٠٩/١. اجتماع الجيوش الإسلامية: ابن قيم الجوزية، ص: ١٣٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ٤٢٠/١٣.

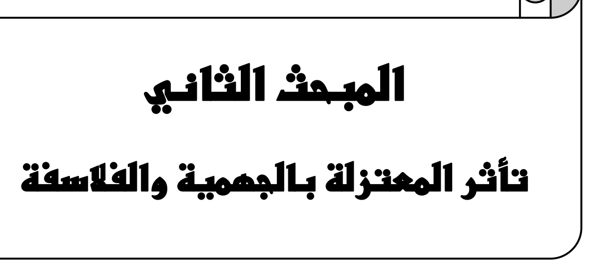
(٥) أحمد بن حنبل: هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، أبو عبد الله، إمام أهل السنة والحديث في وقته، وأمير المؤمنين في الحديث. وقيل: إنه كان يحفظ ألف ألف حديث، وفي أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن ومات قبل أن يناظر ابن حنبل، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهرا لامتناعه عن القول بخلق القرآن، وأطلق سنة ٢٢٠ هـ. صنف العديد من الكتب منها كتابه المسند وكتاب الرد على الزنادقة والجهمية، توفي عام ٢٤١ هـ. انظر (وفيات الأعيان: ابن خلكان ٦٤/١. تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، ٩٨/١. الأعلام: الزركلي، ٢٠٣/١).

من المشركين يقال لهم السمنية[1] فعرفوا الجهم فقالوا له: نكلمك، فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك، فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلها؟ قال الجهم: نعم. فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟ قال: لا. قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قالوا: فشممت له رائحة؟ قال: لا. قالوا: فوجدت له حسا؟ قال: لا. قالوا: فوجدت له مجسا؟ قال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ قال: فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوما. ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله، فإذا أراد أن يحدث أمرا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما يشاء وينهى عما يشاء، وهو روح غائبة عن الأبصار. فأستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحا؟ قال: نعم. فقال: هل رأيت روحك؟ قال: لا. قال: فسمعت كلامه؟ قال: لا. قال: فوجدت له حسا؟ قال: لا. قال: فكذلك الله لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان. ووجد ثلاث آيات من المتشابه: قوله: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] {الشُّورى:١١}، [وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ] . {الأنعام:٣}، [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ] {الأنعام:١٠٣}. فبنى أصل كلامه على هذه الآيات، وتأول القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ، وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله كان كافرا، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشرا كثيرا، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب عمرو بن عبيد بالصرة ووضع دين الجهمية، فإذا سألهم الناس عن قول الله: ليس كمثله شيء يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء، وهو تحت الأرضين السبع، كما هو على العرش، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، ولم يتكلم، ولا يتكلم، ولا ينظر إليه أحد في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يوصف ولا يعرف بصفة، ولا يفعل ولا له غاية، ولا له منتهى. ولا يدرك بعقل، وهو وجه كله، وهو علم كله، وهو سمع كله، وهو بصر كله، وهو نور كله، وهو قدرة كله، ولا يكون فيه شيئان، ولا يوصف بوصفين مختلفين، وليس له أعلى ولا أسفل، ولا نواحي ولا جوانب، ولا يمين، ولا شمال، ولا هو خفيف ولا ثقيل، ولا له لون، ولا له جسم وليس هو بمعمول ولا معقول وكلما خطر على قلبك أنه شيء تعرفه فهو على خلافه."[2]

---

(١) السمنية: فرقة دهرية من الهند، نسبة إلى "سومنات" بلدة بالهند، ظهرت قبل الإسلام، قالوا بقدم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا انه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد، والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة. (الفرق بين الفرق: البغدادي، ٢٣٥. بتصرف).

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله: أحمد بن حنبل، تحقيق: صبري سلامة شاهين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الثبات، سنة النشر: ١٤٢٤هـ، ص: ٩٣، وما بعدها. وانظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ٤٢٠/١٣. المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ٣٧.



المبحث الثاني

تأثر المعتزلة بالجهمية والفلاسفة

المبحث الثاني

تأثر المعتزلة بالجهمية والفلاسفة

لقد عاصر شيوخ المعتزلة الأوائل الجهم بن صفوان، وأخذوا مقالته في: نفي الصفات الإلهية، ونفي كلام الله تعالى، ونفي رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، ونفي استواء الله تعالى على عرشه، حتى إن ابن المرتضي يذكر: أن الحجة التي اهتدى إليها الجهم بن صفوان في مجادلة السمنية؛ كانت بمساعدة رأس المعتزلة واصل بن عطاء. يقول ابن المرتضى: "روي أن بعض السمنية قالوا لجهم بن صفوان: هل يخرج المعروف عن المشاعر الخمسة؟ قالوا: فحدثنا عن معبودك هل عرفته بأيها؟ قال: لا. قالوا: فهو إذا مجهول، فسكت. وكتب بذلك إلى واصل بن عطاء، فأجاب وقال: كان يشترط وجها سادسا وهو الدليل، فتقول: لا يخرج عن المشاعر أو الدليل، فاسألهم: هل تفرقون بين الحي والميت؟ والعاقل والمجنون؟ فلا بد من: نعم. وهذا عرف بالدليل، فلما أجابهم جهم بذلك، قالوا: ليس هذا من كلامك، فأخبرهم، فخرجوا إلى واصل وكلموه وأجابوه إلى الإسلام."[1]

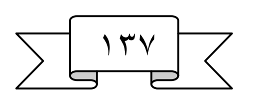
كما أن المعتزلة لما ظهروا في بداية القرن الثاني الهجري، أخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن الإسلام، والتصدي لأصحاب العقائد والديانات المعادية، وبنو عقائدهم على أساس عقلي صرف؛ وذلك لأن الخصم لا يقر بالكتاب والسنة حتى يتم مخاطبته بهما، فهو لا يقر إلا بما يقره العقل، فنهج المعتزلة طريقة الجدل والمناظرة، متسلحين بالفلسفة[2]، وكل ما من شأنه المساعدة على الغلبة والظفر، وساعدهم على ذلك حركة الترجمة النشطة التي كانت في العصر العباسي، وبذلك ابتعدوا عن المنبع الصافي العذب - القرآن الكريم والسنة النبوية -. ففهموا التوحيد فهما مبتدعا خاطئا، وأثبتوه بدليل الحدوث الذي يحمل أدلة بطلانه بمقدماته، وهذه الطريقة الفاسدة المبتدعة ألزمتهم بالعديد من الأمور الفاسدة التي التزموا بها، وأصبحت عقيدة لهم، وكان على رأس ذلك نفي الصفات الإلهية [3]

---

(١) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ٣٧.

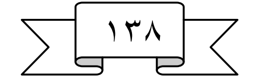
(٢) انظر: إسلام بلا مذاهب: مصطفى الشكعة، ص: ٣٩٩.

(٣) انظر: المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١٠٩-١١٠. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١٠٧/٢.



المبحث الثالث

عقيدة المعتزلة في الصفات



المبحث الثالث

عقيدة المعتزلة في الصفات

لقد أجمع المعتزلة على نفى الصفات الإلهية[١]، مدعين أن إثباتها ينافي التوحيد! ولقد صرح بذلك مؤسس الفرقة واصل بن عطاء فقال: "من أثبت معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين"[٢] فهذه العبارة رغم بساطتها وقصرها إلا أنها لخصت عقيدة المعتزلة في الصفات الإلهية، فهي تدل على أن واصل بن عطاء كان يعتبر التوحيد والواحد؛ الذي لا يتجزأ ولا يتبعض، وهذا ما وضحه شيوخ المعتزلة فيما بعد، ويعتبر الصفات؛ أجزاء وأبعاض، يلزم من إثباتها تعدد القدماء وهذا ينافي التوحيد بزعمه، ويصرح بوجوب نفي الصفات حتى يتم التوحيد.

وبقيت أفكار المعتزلة وبحثها لموضوع الصفات الإلهية محصورا على ما قدمه واصل بن عطاء من غير تعمق وتوسع في البحث إلى ما بعد منتصف القرن الثاني الهجري بقليل، يقول النجراني[٣]: "اعلم أن شيوخ المتكلمين رحمهم الله إلى زمن الشيخ أبي هاشم[٤] لم ينصوا على إثبات الصفات والأحوال ولا على نفيها إلى أن صرح بإثباتها أبو هاشم وصرح بنفيها أبو القاسم البلخي[٥] وأبو على الجبائي وأبو بكر بن الإخشاد[٦] والشيخ أبو الحسين البصري[٧]،

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٤٤/١. الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١١٤. الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٤/١. المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١١٠.

(٢) الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٦/١.

(٣) تقي الدين النجراني: هو مختار بن محمود العجالي المعتزلي، الشهير بتقي الدين النجراني، توفي في القرن السابع الهجري. انظر: (مقدمة: الكامل في الاستقصاء: تقي الدين النجراني، ص:١٠).

(٤) أبو هاشم: هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من كبار المعتزلة، أخذ عن والده أبو على الجبائي. له آراء انفرد بها وتبعته فرقة سميت البهشمية نسبة إلى كنيته: أبي هاشم، توفي عام ٣٢١ هـ. انظر: (الفرق بين الفرق: البغدادي، ١٨٤. سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٦٣/١٥. الأعلام: الزركلي، ٧/٤).

(٥) أبو القاسم البلخي: هو عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بأبي القاسم الكعبي، شيخ المعتزلة، من نظراء الجبائي، إليه تنسب فرقة الكعبية، صاحب التصانيف، وكان داعية إلى الاعتزال. توفي عام ٣٢٩ هـ. انظر: (التبصير في الدين: الإسفراييني، ٨٠. سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٣١٣/١٤. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ٤٢٩/٤. الأعلام: الزركلي، ٦٥/٤).

(٦) أبو بكر بن الإخشاد: هو أحمد بن علي بن بيغجور، أبو بكر ابن الأخشيذ، وقيل الإخشيد، وقيل الأخشاذ، من رؤساء المعتزلة، وزهادهم، كان فصيحاً له معرفة بالعربية والفقه. توفي عام ٣٢٦ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٢١٧/١٥. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، ٥٥٣/١. الأعلام: الزركلي، ١٧١/١).

(٧) أبو الحسين البصري: هو محمد بن علي الطيب، أحد أئمة المعتزلة، ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي بها عام ٤٣٦ هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء: الذهبي، ٥٨٧/١٧. الأعلام: الزركلي، ٢٧٥/٦).

رحمهم الله، نفي الأحوال التي يثبتها أبو هاشم في كونه مخالفا وموجودا وحيا وقـادرا ومـدركا ومريدا وكارها، وقال في كونه عالما أن له مثل هذا الظهور الذي لنا وأنه زائد على ذاتـه وإن شئت سميته حالا، وإن شئت سميته حكما أو صفة... فإنهم بعد إثبات صفة الذات التي بهـا يقـع فيها الخلاف عندهم يثبتون صفات أخر نحو التحيز للجوهر وصفة الوجود، وكذا هذا في سـائر الذوات ويزعمون أن ذات الله تعالى بعد اتصافه بالصفة التي بها يخالف غيره من الـذوات لـه أربع صفات أخر وهو كونه قديما وحيا وعالما وقادرا، وزعموا أنها مقتضاة عن الصفة الذاتيـة كالتحيز في الجوهر[1]، ثم لما اتصف بهذه الصفات وجب لكونه على صفة القادريـة أن يـصح منه الفعل، ولكونه على صفة العلم أن يصح منه الإحكام ويكون له تعلق بالمعلوم، ولكونه حيـا أن يصح منه الإدراك، ويجب عند وجود المدرك."[2]

---

(١) الجوهر: هو ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع وهو مختصر في خمسة هيولي وصـورة وجسم ونفس وعقل لأنه إما أن يكون مجردا أو غير مجرد فالأول أي المجرد إما أن يتعلق بالبدن تعلق التـدبير والتصرف أو لا يتعلق والأول أي ما يتعلق العقل والثاني أي ما لا يتعلق النفس والثاني وهـو أن يكـون غيـر مجرد إما أن يكون مركبا أولا. (التعريفات: الجرجاني، ١٣٧).

(٢) الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء: مختار بن محمود العجالي الشهير بـ تقي الدين النجراني، تحقيق: السيد محمد الشاهد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: لجنة إحيـاء التـراث – القـاهرة، سـنة النـشر: ١٤٢٠هـ، ص: ٢١٧-٢١٨.

المبحث الرابع

طريقة المعتزلة في تعطيل الصفات

المبحث الرابع

طريقة المعتزلة في تعطيل الصفات

وبعد إجماع المعتزلة على نفي الصفات الإلهية، لم يجرؤوا على التصريح بذلك. قال أبو الحسن الأشعري: "وزعمت الجهمية أن الله عز وجل: لا علم له، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر له، وأرادوا أن ينفوا أن الله عالم، قادر، حي، سميع، بصير، فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك، فأتوا بمعناه؛ لأنهم إذا قالوا لا علم لله، ولا قدرة له، فقد قالوا إنه ليس بعالم ولا قادر، ووجب ذلك عليهم، وهذا إنما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل؛ لأن الزنادقة قال كثير منهم: إن الله ليس بعالم، ولا قادر، ولا حي، ولا سميع، ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتت بمعناه، وقالت إن الله عالم، قادر، حي، سميع، بصير من طريق التسمية من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم، والقدرة، والسمع، والبصر"[١]

فقال بعضهم[٢]: نثبت لله تعالى كونه "قادرا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، مدركا للمدركات، موجودا، مريدا، كارها."[٣] وعبروا عن ذلك بعبارات فلسفية توهم السامع والقارئ بأنهم يثبتون للباري تعالى هذه الصفات، وأنهم أشد الناس تعصبا للتوحيد، وأكثرهم دقة وتحريا لتنزيهه تعالى، وإليك أهم طرق المعتزلة في نفي الصفات الإلهية[٤]:

الطريقة الأولى: قولهم: إن الله تعالى يستحق هذه الصفات لذاته، أو لنفسه. لا لمعنى يقوم بالذات.

الطريقة الثانية: قولهم: إن الله تعالى يستحق هذه الصفات لما هو عليه في ذاته. أو لحال هوعليه.

الطريقة الثالثة: قولهم: عالم بعلم هو هو، قادر بقدرة هي هو، وهو حي بحياة هي هو...إلخ

الطريقة الرابعة: قولهم: عالم بمعنى لا يجهل، وقادر بمعنى لا يعجز، وحي بمعنى أنه لا يموت.

الطريقة الخامسة: قولهم: له علم بمعنى معلوم، وله قدرة بمعنى مقدور."[٥]

إن الناظر إلى أقوال المعتزلة السابقة، ليجدها مبنية على الغموض وعدم الوضوح، لما فيها من الإجمال وعدم التفصيل، فهي تحتمل أكثر من معنى، وقد يعتقد البعض للوهلة الأولى؛ أن مرادهم إثبات هذه الصفات - قادرا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، مدركا للمدركات، موجودا،

---

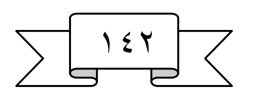
(١) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٤١-٤٢. وانظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١٠٢/٢.

(٢) انظر: الكامل في الاستقصاء: تقي الدين النجراني، ص: ٢١٧-٢١٨.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٨٠.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٤٤/١ وما بعدها.

(٥) مقالات الإسلاميين: الأشعري، ص: ٢٤٥/١.



مريدا، كارها- للباري تعالى على معنى ما، وأن المعتزلة لا ينفون جميع الصفات الإلهية، بل يثبتون شيئا منها، وليس هذا مقصدهم؛ وذلك لأن مراد المعتزلة بهذه النصوص، نفي الصفات الإلهية، لا إثباتها. ولندع القاضي عبد الجبار يوضح لنا مقصد شيوخه من هذه العبارات، إذ يقول:"**حي لا بحياة**: وجملة القول في ذلك، هو أنه تعالى لو كان حي بحياة، والحياة لا يصح الإدراك بها إلا بعد استعمال محلها في الإدراك ضربا من الاستعمال، لوجب أن يكون القديم تعالى جسما، وذلك محال. **قادر لا بقدرة**: وكذلك الكلام في القدرة؛ لأن القدرة لا يصح الفعل بها إلا بعد استعمال محلها في الفعل أو في سببه ضربا من الاستعمال، فيجب أن يكون الله تعالى جسما محلا للأعراض، وذلك لا يجوز. **عالم لا بعلم**: وأما العلم فقد يسلك فيه طريقان اثنان: أحدهما، هو أنه تعالى لو كان عالما بعلم لكان يجب في علمه أن يكون مثلا لعلمنا، وفي علمنا أن يكون مثلا لعلمه تعالى، وهذا يوجب أن يكونا قديمين أو محدثين؛ لأن المثلين لا يجوز افتراقهما في قدم ولا حدوث، وذلك محال..."[١] وقال عباد: هو عالم قادر حي، ولا أثبت له علماً ولا قدرة ولا حياة ولا أثبت سمعاً ولا أثبت بصراً، وأقول: هو عالم لا بعلم، وقادر لا بقدرة، حي لا بحياة، وسميع لا بسمع، وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها لا لفعله ولا لفعل غيره. وكان ينكر قول من قال أنه عالم قادر حي لنفسه أو لذاته، وينكر ذكر النفس وذكر الذات، وينكر أن يقال: إن لله علماً أو قدرة أو سمعاً أو بصراً أو حياة أو قدماً [٢]

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٣١-١٣٢.

(٢) مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٤٥/١.

المبحث الخامس

خلق القرآن (نموذج لتعطيل الصفات)

وفيه خمسة مطالب

- المطلب الأول: أصل القول بخلق القرآن.
- المطلب الثاني: إجماع المعتزلة على القول بخلق القرآن ومناقشتهم.
- المطلب الثالث: معنى المتكلم عند المعتزلة ومناقشته.
- المطلب الرابع: أدلة المعتزلة على خلق القرآن ومناقشتها.

المطلب الأول

أصل القول بخلق القرآن

لقد أخذ المعتزلة القول بخلق القرآن الكريم عن الجهم بن صفوان، وكان ضالا زائغا، قال الإمام ابن قيم الجوزية:" روى ابن أبي حاتم وعبد الله بن أحمد في كتابيهما في السنة، عن شجاع بن أبي نصر أبي نعيم البلخي وكان قد أدرك جهما قال: كان لجهم صاحب يكرمه ويقدمه على غيره، فإذا هو قد وقع به فصيح به وبدر به، وقيل له: لقد كان يكرمك. فقال: إنه قد جاء منه ما لا يحتمل بينما هو يقرأ طه والمصحف في حجره، فلما أتى على هذه الآية: [الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى] {طه:٥}، فقال: لو وجدت السبيل إلى أن أحكها من المصحف لفعلت، فاحتملت هذه، ثم أنه بينما هو يقرأ آية إذ قال: ما أظرف محمدا حين قالها، ثم بينما هو يقرأ طسم القصص والمصحف في حجره إذ مر بذكر موسى عليه الصلاة و السلام، فدفع المصحف بيديه ورجليه وقال: أي شيء هذا ذكره ههنا، فلم يتم ذكره، فهذا شيخ النافين لعلو الرب على عرشه ومباينته من خلقه"(١) وأخذ الجهم القول بخلق القرآن عن الجعد بن درهم الذي كان يسكن الشام فلما أظهرت مقالته في الصفات والقرآن طلبه أمير الشام ففر إلى العراق حيث لقي الجهم بن صفوان بالكوفة، "وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم: اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ."(٢)

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: ابن قيم الجوزية، ص: ١٣٩-١٤٠. وانظر: معارج القبول: حافظ بن أحمد حكمي، ٢١٠/١.

(٢) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٢٠/٥. وانظر: ضحى الإسلام: أحمد أمين، ١٦١/٣-١٦٢.

المطلب الثاني

إجماع المعتزلة على القول بخلق القرآن ومناقشتهم

تعتبر صفة الكلام صفة ذاتية فعلية فهي ذاتية باعتبار قيامها بذات الباري تعالى وهي فعلية باعتبار تعلقها بإرادته تعالى ومشيئته ولقد أولى المعتزلة صفة الكلام الإلهي وخلق القرآن الكريم عناية خاصة، رغم أنها لا تعدو إلا أن تكون ضمن مسألة الصفات الإلهية التي نفوها، ويبدو أن هذه العناية ترجع إلى محاولة المعتزلة في العصر العباسي في عهد المأمون ٢١٨هـ نشر مذهبهم عبر تأييد السلطة الحاكمة، وحمل الناس على معتقداتهم بالقوة، وكانت مسألة خلق القرآن هي الأظهر من بين المسائل التي أثارها المعتزلة؛ لما صاحبها من المحنة التي وقعت على العلماء، وكان تركيز المعتزلة عليها؛ لأنها تتعلق بالأصل الأول عندهم وهو التوحيد؛ ولأنها تعتبر الأكثر وضوحا والأوفر أدلة من غيرها من الصفات.[١]

لقد أجمع المعتزلة على أن القرآن كلام الله؛ أي خلقة الله، فهو مخلوق لله تعالى. يقول القاضي عبد الجبار:" ولا خلاف بين جميع أهل العدل في أن القرآن مخلوق محدث مفعول؛ لم يكن ثم كان، وأنه غير الله ﷻ، وأنه أحدثه بحسب مصالح العباد، وهو قادر على أمثاله، وأنه يوصف بأنه مخبر به وقائل وآمر وناه من حيث فَعله. وكلهم يقول: إنه ﷻ متكلم به."[٢]

مناقشة إجماع المعتزلة على خلق القرآن

إن ما صرح به المعتزلة وأجمعوا عليه من القول بخلق القرآن؛ باطل لا أصل له، وهو مخالف للكتاب والسنة، ولقد أنكره السلف وحذروا من القول به، وتصدوا لمن صرح بخلق القرآن ببيان المنهج الصحيح المتبع في تلقي العقائد، وبيان خطأ القول بخلق القرآن وأدلة ذلك من الكتاب والسنة وتأليف الكتب في ذلك قال ابن تيمية:" كلام السلف والأئمة في هذا الباب متناسب يصدق بعضه بعضا. وهم أطلقوا القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق لما حدثت الجهمية والمعتزلة، الذين كانوا يقولون: هو مخلوق خلقه مباينا له، فذكروا ما يناقض هذا الكلام، فقالوا: كلام الله غير مخلوق، وقالوا: منه بدأ وإليه يعود؛ لأن هؤلاء يقولون: لم يبتدىء منه،

---

(١) انظر: الفرق الكلامية الإسلامية: علي المغربي، ص: ٢٢٦. ضحى الإسلام: أحمد أمين، ١٧٤/٣ وما بعدها.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣/٧. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٣٥٧. الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١١٤. الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٥/١. مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة – مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام، ابن رشد، تحقيق: محمود قاسم، الطبعة: الثانية، الناشر:مكتبة الأنجلو المصرية، سنة النشر١٩٦٤م، ص: ٦٣.

وإنما يبتدىء من المحل المخلوق الذي خلق فيه. فقال السلف: منه بدأ ردا على هؤلاء... وقال السلف: كلام الله من الله، وليس من الله شيء مخلوق. وقالوا: كلامه منه وليس ببائن عنه."(١)

ومما يوضح موقف السلف من هذه البدعة ما "روي أن الواثق أتى بشيخ بحضرة ابن أبي دؤاد(٢)، فسئل: ما تقول في القرآن؟ قال الشيخ: لابن أبي دؤاد لم تنصفني ولي السؤال. قيل: سل. قال: هل هذا شيء علمه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر والخلفاء ﷺ؟ أم شيء لم يعلموه، فقال ابن أبي دؤاد: لم يعلموه. فقال الشيخ: سبحان الله أشيء لم يعلموه، أعلمته أنت؟. وفي رواية أنه أعاد عليه السؤال، فقال ابن أبي دؤاد: علموه ولم يدعوا إليه. فقال الشيخ: وهل وسعهم ذلك؟ قال:نعم. قال الشيخ: أفلا وسعك ما وسعهم؟".(٣)

لم يكن إنكار القول بخلق القرآن مقتصرا على العلماء بل كان العامة يتعجبون من هذا القول ويسخرون منه ولقد "دخل عبادة بن المخنث على الواثق وقال له: يا أمير المؤمنين، أعظم الله أجرك في القرآن. قال: ويلك، القرآن يموت؟ قال: يا أمير المؤمنين كل مخلوق يموت، بالله يا أمير المؤمنين من يصلي بالناس التراويح إذا مات القرآن؟ فضحك الخليفة وقال: قاتلك الله! أمسك"(٤)

قال أحمد بن حنبل: يتوجه العبد بالقرآن إلى الله لخمسة أوجه، كلها غير مخلوقة، حفظ بقلب، وتلاوة بلسان، وسمع بآذان، ونظر ببصر، وخط بيد. فالقلب مخلوق، والمحفوظ غير مخلوق، والتلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق.(٥)

---

(١) الصفدية: ابن تيمية، ٢/٦٦-٦٧. وانظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٥/٤١٦.

(٢) أحمد بن أبي دؤاد: هو أحمد بن أبي دواد بن جرير بن مالك الايادي، أبو عبد الله: أحد القضاة المشهورين من المعتزلة، ورأس فتنة القول بخلق القرآن. اتصل أولا بالمأمون، فلما قرب موته أوصى به أخاه المعتصم، فجعله قاضي قضاته، وجعل يستشيره في أمور الدولة كلها. ولما مات المعتصم اعتمد الواثق على رأيه. ومات الواثق راضيا عنه. وتولى المتوكل، ففلج ابن أبي دواد في أول خلافته سنة ٢٣٣ هـ وتوفي مفلوجا ببغداد عام ٢٤٠ هـ. قال الذهبي: كان جهميا بغيضا، حمل الخلفاء على امتحان الناس بخلق القرآن ولولا ذلك لاجتمعت الألسنة عليه. (الأعلام: الزركلي، ١/١٢٤ بتصرف).

(٣) ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٣/١٨٩-١٩٠.

(٤) ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٣/١٨٦.

(٥) رسالة في أن القرآن غير مخلوق: إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار العاصمة – الرياض، سنة النشر:١٩٩٥م، ص: ٣٢. وانظر: معارج القبول: حافظ حكمي، ١/٢٢٥.

المطلب الثالث

معنى المتكلم عند المعتزلة ومناقشته

لما عرَّف المعتزلة التوحيد والواحد بأنه الذي لا يتجزأ ولا يتبعض، وأثبتوا التوحيد بدليل الحدوث؛ نفوا الصفات الإلهية؛ لأنها في تصورهم أعراض لا تكون إلا في الأجسام، وهذا ينافي التوحيد بزعمهم، ولذلك نفوا إمكان وجود صفات إلهية قائمة بالباري تعالى، ومن هذه الصفات صفة الكلام الإلهي(١)

ولكن اصطدم المعتزلة بالنصوص الثابتة الصريحة التي تبين أن الله تعالى له كلام، وأن القرآن كلامه. يقول تعالى: [يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ] {البقرة:٧٥}، وقال تعالى: [يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ] {التوبة:٦}، وقال تعالى: [يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللهِ] {الفتح:١٥}، كما صرح تعالى بأنه كلم الملائكة قال تعالى: [وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً] {البقرة:٣٠}،وكلم الرسل فقال: [وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا] {النساء:١٦٤}، وقال: [إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ] {المائدة:١١٠}، وقال: [قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آَيَةً قَالَ آَيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا] {مريم:١٠}.

لم يستطع المعتزلة التصريح بنفي صفة الكلام عن الباري تعالى، أمام الآيات البينات التي تصرح وتأكد في العديد من المواضع بأن الله تكلم، وأن القرآن كلامه. "ولقد قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة: أريد أن تقرأ: [وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى] {النساء:١٦٤}، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: [وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ] {الأعراف:١٤٣} ؟! فبهت المعتزلي!"(٢)

قال المعتزلة: المقصود بكلام الله: "أنه أوجد كلاما خلقه في محل. والكلام لا يشترط أن يكون قائما بالنفس. وحقيقة المتكلم أنه أوجد كلاما من جهته، وبحسب قصده وإرادته"(٣) قال

---

(١) انظر: الصفدية: ابن تيمية، ٥٣/٢-٥٤. إسلام بلا مذاهب: مصطفى الشكعة، ص: ٣٩٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: أبي العز الحنفي، ص: ١٧٠.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٤/٧،٤٨. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٣٦٣ بتصرف.

الإمام ابن تيمية: "قالت الجهمية والمعتزلة: المتكلم من فعل الكلام، والله تعالى لما أحدث الكلام في غيره صار متكلما... يقولون: هو صفة فعل منفصل عن الموصوف لا صفة ذات... والصفات تنقسم إلى صفة ذات وصفة فعل. ويفسر صفة الفعل بما هو بائن عن الرب"(١)

وهكذا جمع المعتزلة بين نفي صفة الكلام عن الباري تعالى وبين النصوص التي تصرح بأن الله تعالى تكلم وأن القرآن الكريم كلامه. فالكلام عندهم لا يشترط أن يكون قائما بالنفس صادرا عنها، والله تعالى إذا أراد أن يتكلم خلق الكلام في غيره، وهذا الكلام بائنا عن الذات لا علاقة له بها سوى الإرادة والقصد، وهذا الكلام للباري تعالى يسمونه صفة فعل لا صفة ذات.

مناقشة معنى المتكلم عند المعتزلة والرد عليهم

إن قول المعتزلة في معنى كلام الله تعالى: أنه خلق الكلام في غيره وأوجده حسب قصده وإرادته. قول باطل. فالمتكلم هو من أحدث الكلام بنفسه وتكلم به بذاته. وهذا هو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وجاء به الرسل صلاة الله عليهم أجمعين، وأفهموه للناس، وهو المعروف من لغة العرب وغيرهم من الأمم. قال الإمام ابن تيمية: "وقولهم: إن الكلام صفة فعل، فيه تلبيس. فيقال لهم: أتريدون به أنه مفعول منفصل عن المتكلم؟ أم تريدون به أنه قائم به؟ فإن قلتم بالأول فهو باطل؛ فلا يعرف قط متكلم بكلام، وكلامه مستلزم كونه منفصلا عنه. والفعل أيضا لابد أن يكون قائما بالفاعل، كما قال السلف والأكثرون، وإنما المفعول هو الذي يكون بائنا عنه، والمخلوق المنفصل عن الرب ليس هو خلقه إياه، بل خلقه للسموات والأرض ليس هو نفس السموات والأرض."(٢)

الدليل الأول: فساد معنى المتكلم عند المعتزلة بدلالة القرآن الكريم.

١ - قال الله تعالى مخبرا عن نفسه أنه يقول يوم القيامة: [لِمَنِ المُلْكُ اليَوْمَ] {غافر:١٦}، وجاءت الرواية أنه يقول هذا ولا يوجد في الكون غيره تعالى ليرد عليه، فيقول ﷻ مقررا وحدانيته وتفرده: [للهِ الوَاحِدِ القَهَّارِ] {غافر:١٦}، فإذا كان ﷻ قائلا مع فناء الأشياء:

(١) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٧٦/٢-٣٧٧.

(٢) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٤٢٦/٥-٤٢٧.

[لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ] {غافر:١٦}، إذ لا إنسان ولا ملك ولا حي ولا جان ولا شجر ولا مدر، فقد صح أن كلام الله ﷻ خارج عن الخلق؛ لأنه يوجد ولا شيء من المخلوقات موجود.(١)

٢- وقد قال الله تعالى: [وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ] {الشُّورى:٥١}، فلو كان كلام الله لا يوجد إلا مخلوقا في شيء مخلوق لم يكن لاشتراط هذه الوجوه معنى؛ لأن الكلام قد سمعه جميع الخلق ووجدوه بزعم الجهميّة مخلوقا في غير الله ﷻ وهذا يوجب إسقاط مرتبة النبيين صلوات الله عليهم."(٢)

الدليل الثاني: أن معنى المتكلم عند المعتزلة مخالف لما جاء به الرسل.

من قال إن المتكلم هو الذي يكون كلامه منفضلا عنه والمريد والمحب والمبغض والراضي والساخط ما تكون إرادته ومحبته وبغضه ورضاه وسخطه بائنا عنه لا يقوم به بحال من الأحوال قال ما لا يعقل ولم يفهم الرسل للناس هذا بل كل من سمع ما بلغته الرسل عن الله يعلم بالضرورة أن الرسل لم ترد بكلام الله ما هو منفصل عن الله وكذلك لم ترد بإرادته ومحبته ورضاه ونحو ذلك ما هو منفضل عنه بل ما هو متصف به.(٣) فالذي أفهمه الرسل للناس "أن الله نفسه هو الذي تكلم والكلام قائم به لا بغيره ولهذا عاب الله من يعبد إلها لا يتكلم فقال: [أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا] {طه:٨٩}، وقال: [أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا] {الأعراف:١٤٨}، ولا يحمد شيء بأنه يتكلم ويذم بأنه لا يتكلم إلا إذا كان الكلام قائما به".(٤)

الدليل الثالث: إنكار السلف لمعنى المتكلم عند المعتزلة.

إن ما يزعمه الجهمية والمعتزلة من أن كلامه وإرادته ومحبته وكراهته ورضاه وغضبه وغير ذلك كل ذلك مخلوقات له منفصلة عنه هو مما أنكره السلف عليهم وجمهور الخلف بل قالوا إن هذا من الكفر الذي يتضمن تكذيب الرسول وجحود ما يستحقه الله من صفاته وكلام السلف في رد هذا القول بل وإطلاق الكفر عليه كثير منتشر(٥)

---

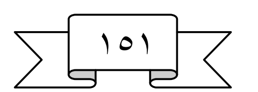
(١) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٢٣ بتصرف.
(٢) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ٢٤-٢٥.
(٣) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٧٦/٢.
(٤) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٧٣/٢ بتصرف.
(٥) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٤٢١/٥.

الدليل الرابع: معنى المتكلم عند المعتزلة لا تحتمله اللغة.

قال ابن قتيبة: "وقالوا: معنى [كَلَّمَ اللهُ] {البقرة:٢٥٣} أوجد كلاما و: [وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا] {النساء:١٦٤} أوجد كلاما سمعة فخرجوا بهذا التأويل من اللغة والمعقول؛ لأن معنى تكلم الله أتى بالكلام من عنده، وترحم الله أتى بالرحمة من عنده، كما يقال تخشع فلان أتى بالخشوع من نفسه، وتشجع أتى بالشجاعة من نفسه، وتبتل أتى بالتبتل من نفسه، وتحلم أتى بالتحلم من نفسه، ولو كان المراد أوجد كلاما لم يجز أن يقال: يتكلم، وكان الواجب أن يقال: أكلم، كما يقال أقبح الرجل أتى بالقباحة وأطاب أتى بالطيب وأخس أتى بالخساسة، وأن يقال أكلم الله موسى إكلاما ، كما يقال أقبر الله الميت: أي جعل له قبرا أو أرعى الله الماشية جعلها ترعى، في أشباه لهذه كثيرة لا تخفى على أهل اللغة"(١)

---

(١) الاختلاف في اللفظ: ابن قتيبة، ٣٨-٣٩.



المطلب الرابع

أدلة المعتزلة على خلق القرآن ومناقشتها[1]

الدليل الأول: استدلال المعتزلة بالقرآن الكريم والرد عليهم

١- استدل المعتزلة على خلق القرآن بقوله تعالى: [مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ] {الأنبياء:٢}، قالوا: "والذكر هو القرآن، بدليل قوله: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ] {الحجر:٩}، فقد وصفه بأنه محدث، ووصفه بأنه منزل، والمنزل لا يكون إلا محدثا."[2]

مناقشة الدليل:

لقد وضع المعتزلة مفهوما خاصا لمعني الحدوث والحادث والقديم، ثم حملوا ما جاء في القرآن الكريم والسنة والنبوية على ما أصلوه في عقولهم من معاني دون النظر إلى مراد المتكلم وعادته في الخطاب، ومقصده بهذه المصطلحات، "والواجب على من أراد أن يعرف مراد المتكلم أن يرجع إلى لغته وعادته التي يخاطب بها، لا يفسر مراده بما اعتاده هو من الخطاب، فظن المعتزلة أن المحدث والقديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المحدث والقديم في اصطلاح المتكلمين هو: ما لا أول لوجوده، وما لم يسبقه عدم، فكل ما كان بعد العدم فهو عندهم محدث، وكل ما كان لوجوده ابتداء فهو عندهم محدث. وأما اللغة التي نزل بها القرآن فالقديم فيها خلاف المحدث، وهما من الأمور النسبية، فالشيء المتقدم على غيره قديم بالنسبة إلى ذلك المحدث، والمتأخر محدث بالنسبة إلى ذلك القديم، وإن كانا كلاهما محدثين بالنسبة إلى من تقدمهما، وقديمين بالنسبة إلى من تقدماه، ولم يوجد في لغة القرآن لفظ القديم مستعملا إلا فيما يُقدّم على غيره، وإن كان موجودا بعد عدمه. قال تعالى: [وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ] {يس:٣٩}، وقال تعالى: [قَالُوا تَاللهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ]

---

(١) لقد تناولت أشهر وأقوى ما استدل به المعتزلة على خلق القرآن، وللمعتزلة أدلة أخرى. انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٨٧/٧ وما بعدها. شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٣٦٠ وما بعدها. رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٧/١وما بعدها. الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة: علي المغربي، ص: ٢٢٩. ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٣٤/٣. مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة: محمود قاسم، ص: ٦٣وما بعدها.

(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٣٦٠. وانظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٨٧/٧.

{يوسف:٩٥}، وقال تعالى: [وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ] {الأحقاف:١١}، وقال تعالى عن إبراهيم ﷺ: [أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ] {الشعراء:٧٦}، فالمحدث يقابل هذا القديم. وكان القرآن ينزل شيئا فشيئا، فما تقدم نزوله فهو متقدم على ما تأخر نزوله، وما تأخر نزوله محدث بالنسبة إلى ذلك المتقدم، ولهذا قال: [مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ] {الأنبياء:٢}، فدل أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث."(١)

٢- استدل المعتزلة على خلق القرآن بقوله تعالى: [إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا] {الزُّخرف:٣}، فقالوا: وكل مجعول مخلوق، كما قال: [خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا] {الأعراف:١٨٩}، أي: خلق منها زوجها"(٢)

مناقشة الدليل:

الجعل يكون بمعنيين: أحدهما خلق، والآخر غير خلق فأما الموضع الذي يكون فيه خلقا: فإذا رأيته متعديا إلى مفعول واحد لا يجاوزه كقوله تعالى: [خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ] {الأنعام:١}، فهذا معنى خلق، وكذلك: [وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا] {الأعراف:١٨٩}، أي خلق منها. وأما الموضع الذي يكون فيه غير الخلق فإذا رأيته متعديا إلى مفعولين كقوله: [وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا] {النحل:٩١}، أي صيرتم. كقوله: [فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا] {البقرة:٦٦}، وكقول القائل:"جعل فلان أمر امرأته في يدها" فإن هم وجدوا في القرآن كله جعل متعدية إلا القرآن وحده ليقضوا عليه بالخلق فنحن نتابعهم.(٣)

(١) الصفدية: ابن تيمية، ٨٤/٢-٨٥. وانظر: الاختلاف في اللفظ: ابن قتيبة، ص: ٣٩ بتصرف.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، حدث رقم: (٢٨٧٨)، ص: ٤٦٠ . عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لكل شيء سنام وإن سنان القرآن سورة البقرة وفيها آية هي سيدة آي القرآن هي آية الكرسي". قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه. قال الشيخ الألباني: ضعيف.

(٣) الاختلاف في اللفظ: ابن قتيبة، ص: ٣٩. وانظر: الرد على الجهمية والزنادقة: أحمد بن حنبل، ص: ١٠٢. شرح العقيدة الطحاوية: صالح آل الشيخ، ١١٥/١.

"فلما جعل الله القرآن عربيا ويسره بلسان نبيه ﷺ كان ذلك فعلا من أفعال الله تبارك وتعالى جعل القرآن به عربيا يعني هذا بيان لمن أراد الله هداه مبينا وليس كما زعموا معناه أنزلناه بلسان العرب وقيل بيناه"[١]

الدليل الثاني: استدلال المعتزلة بالسنة النبوية والرد عليهم

١ - قال المعتزلة:"رويتم قلب القرآن يس[٢] وسنام القرآن البقرة[٣] وتجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو غيايتان أو فرقان من طير صواف"[٤]. و"يأتي القرآن الرجل في قبره فيقول له كيت وكيت" وهذا كله يدل على أن القرآن مخلوق. ولا يجوز أن يكون ماله قلب وسنام، وما كان غمامة أو غياية غير مخلوق.[٥]

مناقشة الدليل:

قال الإمام أحمد بن حنبل: "فقلنا لهم: القرآن لا يجيء إلا بمعنى: أنه قد جاء من قرأ: [قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ] {الاخلاص:١}. فله كذا وكذا. ألا ترون أن من قرأ: [قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ] {الاخلاص:١}. لا يجيئه إلا بثوابه؛ لأنا نقرأ القرآن فيقول: يا رب؛ لأن كلام الله لا يجيء، ولا يتغير من حال إلى حال. وإنما معنى: أن القرآن يجيء إنما يجيء ثواب القرآن."[٦]

٢ - واستدلوا بما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: "رب طه ويس ويا رب القرآن العظيم"[٧] قالوا: وهذا الحديث يدل على حدوث القرآن والحادث مخلوق؛ لأن رب الشيء مالكه، والمملوك لا يكون إلا بما يصح التصرف فيه بإحداثه أو إحداث غيره فيه[٨]

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة: أحمد بن حنبل، ص، ١٠٥.

(٢) أخرجه الدارمي في سننه: كتاب فضائل القرآن، باب فضل ياسين، حديث رقم: (٣٤٥٩) ٢٣٣/١. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(٣) أخرجه الحميدي في المسند ٩٩٤. والسيوطي في الدر المنثور ٢٠/١. وابن كثير في تفسيره ٤٥٤/١

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، حديث رقم: (٨٠٤)، ص: ٣١٤.

(٥) تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، ص: ٢٣٥-٢٣٦. انظر: رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٧/١. المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٩٤/٧. الرد على الجهمية والزنادقة: أحمد بن حنبل، ص: ١٦٦.

(٦) الرد على الجهمية والزنادقة: أحمد بن حنبل، ص، ١٦٦.

(٧) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، ٣٢٩/١. والجرجاني في شرح كتاب المواقف، ١٣٨/٣.

(٨) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٩٢/٧.

مناقشة الدليل:

لا خلاف بين أهل العلم بالحديث أن هذا الحديث كذب على رسول الله ﷺ وأهل الحديث يعلمون أن ذلك مفترى عليه بالضرورة، كما يعلمون ذلك في أشياء كثيرة من الموضوعات عليه، ويكفي أن نقل ذلك عن رسول الله ﷺ لا يوجد في شيء من كتب الحديث ولا في شيء من كتب المسلمين أصلا بإسناد معروف،[1] بل الذي رووه في كتب أهل الحديث بالإسناد المعروف عن ابن عباس أنه أنكر على من قال ذلك فروي من غير وجه عن عمران بن بشهر عن عكرمة قال صليت مع ابن عباس على رجل فلما دفن قام رجل فقال: "يا رب القرآن اغفر له فوثب إليه ابن عباس فقال مه إن القرآن منه"[2]. وفي رواية: "القرآن كلام الله ليس بمربوب منه خرج وإليه يعود"[3] فهذا الأثر المأثور عن ابن عباس هو ضد ما رووه. وأما ما رووه فلا يؤثر لا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة ولا التابعين أصلا."[4]

الدليل الثالث: استدلال المعتزلة بالعقل والرد عليهم

١- يقول القاضي عبد الجبار:" قد ثبت أن القرآن غير الله تعالى؛ لأنه يختص بصفات تستحيل على الله؛ لأنه متجزئ متبعض، له ثلث وربع؛ مدرك ومسموع؛محكم مفصل، أمر ونهي، وعد ووعيد. وقد تعبدنا بتلاوته وحفظه؛ وكل ذلك يستحيل عليه تعالى؛ وما يصح على القديم سبحانه من كونه قادرا عالما حيا سميعا بصيرا يستحيل عليه؛ وذلك يوجب كونه مخالفا للقديم ﷻ؛ فبأن يكون غير إله أولى."[5]

مناقشة الدليل:

إن كون القرآن الكريم مركبا من حروف وكلمات وجمل وآيات وسور لا يلزم من ذلك أن يكون مخلوقا؛ إلا من خلال فهم المعتزلة الباطل للتوحيد وطريقة إثباته، فالله تعالى واحد بأسمائه وصفاته والقرآن الكريم كلامه منه بدأ وإليه يعود ولا نقول هو هو ولا هو غيره. وهذه العقيدة لا تستلزم التشبيه ولا التجسيم فالله تعالى متكلم وكلامه يليق بذاته والقول في كيفية كلام الباري تعالى كالقول في ذاته. قال الإمام أحمد بن حنبل:" ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر وهو من

(١) انظر: الفتاوى الكبرى: ابن تيمية، ٤٩٣/٦.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، ٣٢٩/١.

(٣) أخرجه الالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، حديث رقم: (٣٢٥)، ٣٧٢/١.

(٤) الفتاوى الكبرى: ابن تيمية، ٤٩٣/٦-٤٩٤ بتصرف.

(٥) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٨٦/٧. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٣٦٠. مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة: محمود قاسم، ص: ٦٣.

المحال فقال: أخبرونا عن القرآن أهو الله أو غير الله ... قيل له وإن الله جل ثناؤه لم يقل في القرآن إن القرآن أنا ولم يقل غيري وقال هو كلامي فسميناه باسم سماه الله به فقلنا كلام الله فمن سمى القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين ومن سماه باسم غيره كان من الضالين وقد فصل الله بين قوله وبين خلقه ولم يسمه قولا فقال: [أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ] {الأعراف:٥٤}، فلما قال: [أَلَا لَهُ الْخَلْقُ] {الأعراف:٥٤}، لم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلا في ذلك ثم ذكر ما ليس بخلق فقال والأمر فأمره هو قوله تبارك الله رب العالمين أن يكون قوله خلقا وقال: [إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ(٣) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ(٤)] {الدُخان}، ثم قال: القرآن [أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا] {الدُخان:٥}، وقال: [للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ] {الرُّوم:٤}، يقول لله القول من قبل الخلق ومن بعد الخلق فالله يخلق ويأمر وقوله غير خلقه "[١]

٢ - يقول القاضي عبد الجبار: "تجويز كلام قديم من جنس هذا الكلام يوجب تجويز جسم قديم من جنس هذه الأجسام، وتجويز ذلك يبطل طريق معرفة حدوث الأجسام، وذلك يؤدي إلى ألا تصح معرفة القديم تعالى أصلا فضلا عن كلامه، ويوجب ذلك تجويز حركة قديمة من جنس الحركات المحدثة، وإثبات معان من جنس الأعراض كلها قديمة معه. وفي هذا فساد الطريق إلى معرفة حدوث الأعراض والأجسام والقديم."[٢]

مناقشة الدليل:

إن ادعاء المعتزلة السابق باطل لا أصل له في الكتاب ولا السنة ولم يعرف عن أحد من الصحابة ولا علماء التابعين ﷺ بل المشهور أنهم كانوا يثبتون ما أثبته الله تعالى لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من الصفات وفي مقدمتها صفة الكلام ويقولون القرآن كلام الله تعالى منه بدأ وإليه يعود. ولم يصل المعتزلة إلى نفي الصفات عامة وصفة الكلام خاصة إلا عندما تصوروا التوحيد والواحد بأنه الذي لا يتجزأ ولا يتبعض وأثبتوا التوحيد بدليل الحدوث وكلا الأمرين بدعة باطلة فإثبات كون القرآن كلام الله تعالى بذاته تكلم به متى شاء كيف شاء لا يلزم من ذلك التجسيم؛ لأنا نثبت ذلك لله تعالى من غير تكييف مع فهم مادلت عليه اللغة فيه فالقول في صفات الباري تعالى كالقول في ذاته أما عن إبطال طريق معرفة حدوث الأجسام فهذا إشارة إلى إبطال دليل الحدوث وهو باطل أصلا من خلال مقدماته ولقد تم مناقشة ذلك فيما سبق فلا وجه للإعادة.

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة: أحمد بن حنبل، ص: ١٠٥-١٠٧ بتصرف.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٨٥/٧.

المبحث السادس

نفي الرؤية (نموذج لتعطيل الصفات)

وفيه مطلبان

- المطلب الأول: إجماع المعتزلة على عدم جواز رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة ومناقشتهم.
- المطلب الثاني: أدلة المعتزلة على عدم جواز رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة ومناقشتها .

المطلب الأول

إجماع المعتزلة على عدم جواز رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة ومناقشتهم

لقد خالف المعتزلة جمهور المسلمين، فأجمعوا على أن الله تعالى لا يراه المؤمنون في الآخرة بالأبصار، لا يراه المؤمنون ولا غيرهم، ولا يرى هو نفسه، وقال أكثرهم نرى الله تعالى بقلوبنا بمعنى أننا نعلمه، قال القاضي عبد الجبار:"أهل العدل بأسرهم... قالوا لا يجوز أن يرى الله تعالى بالبصر، ولا يدرك به على وجه، لا لحجاب ومانع؛ لكن لأن ذلك يستحيل"(١)

مناقشة إجماع المعتزلة على عدم جواز رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة:

ليس لنا أن نتوقع من المعتزلة؛ سوى أن ينكروا رؤية الله في الحياة الدنيا والآخرة، سواء بسواء، وقد رأينا كيف عطلوا الصفات الإلهية، والآن ينفون رؤية الباري تعالى بحجج يسمونها: عقلية، تحت مسمى التجسيم والتشبيه والتحيز والجهة والتركيب والحدوث وغير ذلك(٢)

ذهب جمهور المسلمين إلى أن الله تعالى لا يرى في الدنيا، أما في الآخرة فيراه المؤمنون دون الكافرين. فأمر الآخرة مختلف عن الدنيا؛ لأن العباد يخلقون خلقا جديدا، ألا ترى أن الشمس تدنو من الخلائق ويعذب الكفار في النار حتى يذوب جلدهم فلا يموتون(٣)

إن نفي المعتزلة رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة؛ مخالف لما ثبت بالنصوص الصحيحة الصريحة المتواترة، ولما أجمع عليه جمهور العلماء، يقول ابن تيمية:" إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة، قول سلف الأمة وأئمتها، وجماهير المسلمين من أهل المذاهب الأربعة وغيرها. وقد تواترت فيه الأحاديث عن النبي ﷺ عند علماء الحديث."(٤)

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٣٩/٤. وانظر: رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢٢٠/١. المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١٣٢. مقالات الإسلاميين: الأشعري، ٢٣٨/١. الفرق بين الفرق: البغدادي، ص: ١١٤. الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٥/١. مذاهب الإسلاميين: عبد الرحمن بدوي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار العلم للملايين، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ٤٨.

(٢) انظر: مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة: محمود قاسم، ص: ٨١. رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس: أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، تحقيق: حسين المدرسي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المنتخب العربي – بيروت، سنة النشر: ١٤١٥هـ، ص: ٤٢. الفرق الكلامية الإسلامية: علي المغربي، ص: ٢٣٢. في علم الكلام – دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين – المعتزلة: أحمد محمود صبحي، الطبعة: الخامسة، الناشر: دار النهضة العربية – بيروت، سنة النشر ١٤٠٥هـ، ص: ١٢٩.

(٣) انظر: العقيدة في الله: عمر سليمان الأشقر، ص: ٢٢٠.

(٤) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٤١/٣. وانظر: بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٤٢٨/٢-٤٢٩.

المطلب الثاني

أدلة المعتزلة على عدم جواز رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة ومناقشتها

الدليل الأول: استدل المعتزلة على عدم جواز رؤية المؤمنين ربهم في الدنيا والآخرة بالأبصار بقوله تعالى: [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ] {الأنعام:١٠٣}، يقول القاضي عبد الجبار: "فنفى أن يدرك بالأبصار، وقد علمنا أن الإدراك إذا قرن بالبصر أفاد ما تفيده رؤية البصر... فيجب أن يكون قوله تعالى [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣}في باب الدلالة على أنه لا يرى بمنزلة قوله لو قال: لا تراه الأبصار."(١)

مناقشة الدليل:

يقال للمعتزلة: قوله تعالى [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣}، عام يخصصه قوله تعالى: [وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ(٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ(٢٣)] .{القيامة}. وعليه يكون معنى لا تدركه الأبصار يحتمل عدة وجوه هي:

الوجه الأول: تراه أبصار المؤمنين يوم القيامة ولا تدركه لعظمته.

ففي قوله تعالى: [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣} نفي للإدراك. وفي قوله تعالى [وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ(٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ(٢٣)] .{القيامة}. إثبات لرؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة. فالإدراك أعم من البصر فقد يكون الشخص مبصرا للشيء ولا يكون مدركا له.

فيكون معنى قوله تعالى: [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣} أن الأبصار تراه ولكن لعظمته تعالى لا تحيط به، وهذا هو التمدح الذي أثبتته الآية، فلقد ذكر الله تعالى قوله: [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣} "في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمرا وجوديا، كمدحه بنفي السنة والنوم، المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة... ونفي المثل، المتضمن لكمال ذاته وصفاته، ولهذا لم يتمدح بعدم محض لم يتضمن أمرا

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٤٤/٤-١٤٥. وانظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٥٦. رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢٢٠/١. رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس: أبي سعيد البيهقي، ص: ٤٢. الفرق الكلامية الإسلامية: علي المغربي، ص: ٢٣٣.

ثبوتيا، فإن المعدم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقوله: [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣}، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: [فَلَمَّا تَرَاءَى الجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ] {الشعراء:٦١}، فلم ينف أصحاب موسى ﷺ الرؤية، وإنما نفوا الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يعلم ولا يحاط به علما، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية، بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه."(١)

الوجه الثاني: لا تراه الأبصار في الدنيا ويراه المؤمنون يوم القيامة.

يقول الأشعري: يحتمل أن يكون لا تدركه في الدنيا، وتدركه في الآخرة؛ لأن رؤية الله تعالى أفضل اللذات، وأفضل اللذات تكون في أفضل الدارين.(٢)

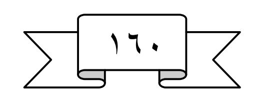
الوجه الثالث: لا تراه أبصار الكافرين يوم القيامة ويراه المؤمنون.

يقول الأشعري: ويحتمل أن يكون الله تعالى أراد بقوله: [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣}، يعني: لا تدركه أبصار الكافرين المكذبين، وذلك أن كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلما قال في آية: إن الوجوه تنظر إليه يوم القيامة، وقال في آية أخرى: إن الأبصار لا تدركه، علمنا أنه إنما أراد أبصار الكافرين لا تدركه.(٣)

رد المعتزلة على الدليل ومناقشتهم:

ولقد اعترض المعتزلة على من يقول إن قوله تعالى:" [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ] {الأنعام:١٠٣}، عام في دار الآخرة وقوله [وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ(٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ(٢٣)] . {القيامة}. خاص في دار الآخرة ، ومن حق العام أن يحمل على الخاص، كما أن

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص: ١٩٢-١٩٣. وانظر: الاختلاف في اللفظ: ابن قتيبة، ص: ٤٤.
(٢) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ١٥.
(٣) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ١٦.



من حق المقيد أن يحمل على المقيد... وجوابنا، أن العام إنما يبنى على الخاص إذا أمكن تخصيصه، وهذه الآية لا تحتمل التخصيص؛ لأنه تعالى يمدح بنفي الرؤية عن نفسه مدحا راجعا إلى ذاته، وما كان نفيه مدحا راجعا إلى ذاته كان إثباته نقصا، والنقص لا يجوز على الله تعالى على وجه، وبعد، فإن هذه الآية إنما تخصص تلك الآية إذا أفادت أنه تعالى يرى في حال من الحالات، وليس في الآية ما يقتضي ذلك؛ لأن النظر ليس هو بمعنى الرؤية. هذا هو الجواب عنه إذا تعلقوا به على هذا الوجه."(١)

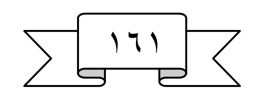
قال الأشعري: قيل لهم: فيجب إذا كان عموم القولين واحدا، وكانت الأبصار أبصار العيون وأبصار القلوب؛ لأن الله تعالى قال: [**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**] {الحج:٤٦}، وقال: [**أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ**] {ص:٤٥}، أي فهي بالأبصار، فأراد أبصار القلوب وهي التي يفضل بها المؤمنون الكافرين، ويقول أهل اللغة: فلان بصير بصناعته، يريدون بصر العلم، ويقولون: قد أبصرته بقلبي، كما يقولون قد أبصرته بعيني، فإذا كان البصر بصر العين وبصر القلب ثم أوجبوا علينا أن يكون قوله تعالى: [**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**] {الأنعام:١٠٣}، في العموم كقوله: [**وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**] {الأنعام:١٠٣}؛ لأن أحد الكلامين معطوف على الآخر، وجب عليهم بحجتهم أن الله تعالى لا يُدرك بأبصار العيون ولا بأبصار القلوب؛ لأن قوله: [**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**] {الأنعام:١٠٣}، في العموم كقوله: [**وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**] {الأنعام:١٠٣}، وإذا لم يكن عندهم هكذا فقد وجب أن يكون قوله تعالى: [**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**] {الأنعام:١٠٣}، أخص من قوله: [**وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**] {الأنعام:١٠٣}، وانتقض احتجاجهم."(٢)

الدليل الثاني: استدل المعتزلة بقوله تعالى: [**لَنْ تَرَانِي**] {الأعراف:١٤٣}، لموسى عليه السلام عندما طلب رؤيته تعالى فقال: [**رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ**] {الأعراف:١٤٣}، قال القاضي عبد الجبار:" فنفى أن يراه، وأكد ذلك بأن علقه باستقرار الجبل، ثم جعله دكا، ونبه بذلك على أن رؤيته له لا تقع لتعليقه إياه بأمر وجد ضده على طريق التعبد المشهور في مذاهب العرب؛ لأنهم يؤكدون الشيء بما يعلم أنه لا يقع على جهة الشرط، لكن على جهة التعبد... فكذلك قوله:

---

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٦٢.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ١٨-١٩.



[فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي] {الأعراف:١٤٣}، ثم جعله الجبل دكا بين به انتفاء الاستقرار، دليل على أن الرؤية لا تقع على وجه."[1]

مناقشة الدليل:

استدلال المعتزلة بهذه الآية على عدم جواز الرؤية باطل من عدة وجوه منها:[2]

الوجه الأول: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته. أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو من أعظم المحال.

الوجه الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: [إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ] {هود:٤٦}.

الوجه الثالث: أنه تعالى قال: [لَنْ تَرَانِي] {الأعراف:١٤٣}، ولم يقل إني لا أرى ، أو لا تجوز رؤيتي، أو لست بمرئي. والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعاما: فقال أطعمنيه، فالجواب الصحيح: أنه لا يأكل، أما إذا كان طعاما صح أن يقال: إنك لن تأكله. وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار؛ لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه.

الوجه الرابع: وهو قوله: [وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي] {الأعراف:١٤٣}، فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟!.

الوجه الخامس: أن الله ﷻ قادر على أن يجعل الجبل مستقرا، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالا لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام. والكل عندكم سواء.

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٤/١٦١-١٦٢. وانظر: رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ١/٢٢٠. رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس: أبي سعيد البيهقي، ص: ٤٢. الفرق الكلامية الإسلامية: علي المغربي، ص: ٢٣٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص: ١٩١-١٩٢. وانظر: الإبانة في أصول الديانة: الأشعري، ص: ١٤. الاختلاف في اللفظ: ابن قتيبة، ص: ٤٤.

الوجه السادس: قوله تعالى: [فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا] {الأعراف:١٤٣}، فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله تعالى أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف.

الوجه السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة – فرؤيته أولى بالجواز.

الدليل الثالث: استدل المعتزلة على عدم جواز رؤية الباري تعالى بحديث أبي ذر ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ قال: « نور أنى أراه »(١) ووجه الدلالة أن النبي ﷺ صرح بعدم جواز رؤيته تعالى(٢)

مناقشة الدليل:

يقال للمعتزلة: الحديث جاء بنفي الرؤية في الحياة الدنيا، ولا دلالة فيه على نفي الرؤية يوم القيامة، بل صرح النبي ﷺ بإثباتها فقال: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته"(٣) والأحاديث الصحيحة الصريحة يصدق بعضها بعضا، ولا تتعارض أبدا، فيكون الحديث الأول في نفي الرؤية في الدنيا، والثاني في إثباتها للمؤمنين يوم القيامة، وهذا الذي عليه جمهور العلماء.

يقول الأشعري: "وحديث "أنَّى أراه" لا حجة فيه؛ لأنه عندما سأل سائل النبي ﷺ عن رؤية الله ﷻ في الدنيا، وقال له: هل رأيت ربك ؟ فقال: "نورٌ أنى أراه" ؟(٤) ؛ لأن العين لا تدرك في الدنيا الأنوار المخلوقة على حقائقها؛ لأن الإنسان لو حدق ينظر إلى عين الشمس فأدام النظر إلى عينها لذهب أكثر نور بصره، فإذا كان الله سبحانه حكم في الدنيا بأن لا تقوم العين بالنظر إلى عين الشمس فأحرى أن لا يثبت البصر للنظر إلى الله تعالى في الدنيا، إلا أن يقويه الله تعالى. وقد روي عن أصحاب رسول الله ﷺ أن الله ﷻ تراه العيون في الآخرة، وما روى

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: نور أنى أراه. وفي قوله: رأيت نورا. حديث رقم:(١٧٨)، ص: ٩٨.

(٢) انظر: الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ١٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}، حديث رقم: (٧٤٣٦)، ص: ١٤١٦.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: نور أنى أراه. وفي قوله: رأيت نورا. حديث رقم:(١٧٨)، ص: ٩٨.

عن أحد منهم أن الله تعالى لا تراه العيون في الآخرة، فلما كانوا على هذا مجتمعين، وبه قائلين، وإن كانوا في رؤيته تعالى في الدنيا مختلفين، ثبتت في الآخرة إجماعا."[1]

الدليل الرابع: استدل المعتزلة بما روي عن عائشة ﵂ أنها سئلت هل رأى محمد ربه ؟ فقالت: "لقد قفّ شعري مما قلت ثلاثا! من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله ورسوله"[2] ... وعنها وقد سئلت عن ذلك فقالت: أنا أول من سأله عن ذلك فقال: "رآه قلبي ولم تره عيناي." [3] [4]

مناقشة الدليل:

لا حجة للمعتزلة في ما روي عن عائشة ﵂ في نفي رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء والمعراج، فهذه الحادثة وقعت والنبي ﷺ في دار الدنيا، ولا يقول أحد بإثبات الرؤية في الدنيا بالعين وهذا الذي نفته عائشة ﵂ ،والصحيح أنه ﷺ رأى ربه بفؤاده، يقول الإمام ابن تيمية: "أما رؤية النبي ﷺ ربه بعين رأسه في الدنيا فهذا لم يثبت عن النبي ﷺ ، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من الأئمة المشهورين، لا أحمد بن حنبل ولا غيره. ولكن الذي ثبت عن الصحابة - كأبي ذر وابن عباس وغيرهما - والأئمة كأحمد بن حنبل وغيره أنه يقال: رآه بفؤاده، كما ثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه قال: "رأى محمد ربه بفؤاده مرتين"[5]. وقد ثبت عن عائشة أنها قالت: من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية[6] ولم تروِ عائشة عن النبي ﷺ في ذلك شيئا، ولا روى أبو بكر ﵁ عن النبي ﷺ في ذلك شيئا. وأما الحديث الذي يذكره بعض الجهال أنه قال لعائشة: "لم أره"، وقال لأبي بكر: "بل رأيته"، وأنه أجاب كل واحد على قدر عقله - فهذا كذب ، ولم يرو هذا الحديث أحد من علماء المسلمين، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعروفة ثم من العلماء من جمع بين قول عائشة وقول ابن عباس، وقال: إن عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس ذكر رؤية الفؤاد، ولا منافاة بينهما. ومنهم من جعلهما قولين مختلفين. وأكثر أهل السنة يرجحون قول ابن عباس، لما فيه من

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة: الأشعري، ص: ١٦-١٧. بتصرف

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير، سورة النجم، حديث رقم: (٤٨٥٥)، ص: ٩٥٤.

(٣) لم أجده في كتب أهل السنة

(٤) رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس: أبي سعيد البيهقي، ص: ٤٣.

(٥) أخرجه الالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، حديث رقم: (٧١٨)، ٤٤٩/٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير، سورة النجم، حديث رقم: (٤٨٥٥)، ص: ٩٥٤.

الإثبات، ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "رأيت ربي"[١] وليس في شيء من الحديث الثابت أنه قال: رأيت ربي بعيني."[٢]

الدليل الخامس: استدل المعتزلة على عدم جواز رؤية الباري تعالى بدليل المقابلة و" هو أن الواحد منا راءٍ بحاسة، والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل، وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مقابلا، ولا حالا في المقابل، ولا في حكم المقابل."[٣]

مناقشة الدليل:

يقوم هذا الدليل على عدم جواز المقابلة بين العبد والرب فالله تعالى في تصور المعتزلة ليس في جهة حتى تتم المقابلة. وهذا الذي بنى عليه القوم دليلهم باطل لا أصل له وأهل السنه مجمعون على أن الله تعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وقدرته وعلمه بكل مكان[٤] يقول الإمام ابن تيمية: فيقال لهذا المنكر للرؤية المستدل على نفيها بانتفاء لازمها وهو الجهة: قولك ليس في جهة، وكل ما ليس في جهة لا يرى، فهو لا يرى... يقال له: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟ فإذا أردت به أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى. وهذه المقدمة ممنوعة ولا دليل على أثباتها بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت الجهة أمرا عدميا كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس بجهة بهذا التفسير... وكذلك لفظ الحيز قد يراد به معنى موجود ومعنى معدوم. فإذا قالوا: كل جسم في حيز، فقد يكون المراد بالحيز أمرا عدميا، وقد يراد به أمر وجودي.[٥]

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه: كتاب الرؤيا، باب في رؤية الرب تعالى في النوم، حديث رقم: (٢١٤٩)، ١٧٠/٢. قال حسين سليم أسد: هذا من أحاديث الصفات التي علينا أن نؤمن بها ونجريها على ظاهرها من غير تمثيل أو تشبيه أو تأويل. إسناده صحيح إذا ثبتت صحبة عبد الرحمن بن عائش.

(٢) جامع المسائل: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس، الطبعة: الأولى، الناشر: دار عالم الفوائد، سنة النشر: ١٤٢٢هـ، ١٠٥/١-١٠٦.

(٣) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٦٦. وانظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١٤٠/٤. رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢٢١/١. تنزيه القرآن عن المطاعن: القاضي عبد الجبار، ص: ٣٥٨. رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٤/١.

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ١٦٣/٢.

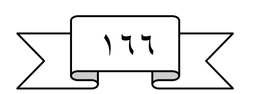
(٥) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٤٨/٢-٣٥٠.

و"إذا عرضنا على العقل وجود موجودا لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له، ووجود موجود مباين للعالم فوقه وهو ليس بجسم، كان تصديق العقل بالثاني أقوى من تصديقه بالأول، وهذا موجود في فطرة كل أحد، فقبول الثاني أقرب إلى الفطرة ونفورها عن الأول أعظم ... فإذا قلتم: وجود موجود فوق العالم ليس بجسم لا يعقل. قيل لكم: كما أن وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه لا يعقل. فإذا قلتم: نفى هذا من حكم الوهم. قيل لكم: إن كان هذا النفى من حكم الوهم وهو غير مقبول، فذلك النفى من حكم الوهم، وهو غير مقبول بطريق الأولى. فإذا قلتم: حكم الوهم الباطل أن يحكم في أمور غير محسوسة حكمه في أمور محسوسه. قيل: لكم أجوبة: أحدها: أن هذا يبطل حجتكم على بطلان قول هؤلاء؛ لأن قولكم إنه يمتنع وجود موجود فوق العالم ليس بجسم ليس أقوى من قول القائل يمتنع وجود موجود قائم بنفسه لا يشار إليه، ويمتنع وجود موجودين لا متباينين ولا متحايثين، ويمتنع وجود موجود ليس داخل العالم ولا خارجا عنه، فإن كنتم لا تقبلون هذا الأقوى لزعمكم أنه من حكم الوهم الباطل، لزمكم أن لا تقبلوا ذلك الذي هو أضعف منه بطريق الأولى، فإن كليهما على قولكم من حكم الوهم الباطل، وفساد قولكم أبين في الفطرة من فساد قول منازعيكم، فإن كان قولهم مردودا فقولكم أولى بالرد، وإن كان قولكم مقبولا فقولهم أولى بالقبول... ثم يقال: رؤية ما ليس بجسم ولا في جهة إما أن يجوزه العقل وإما أن يمنعه، فإن جوزه فلا كلام، وإن منعه كان منع العقل لإثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه، بل هو حي بلا حياة، عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، أشد وأشد. فإن قلتم: هذا المنع من حكم الوهم. قيل لكم: والمنع من رؤية مرئى ليس في جهة من حكم الوهم".[1]

الدليل السادس: استدل المعتزلة على عدم جواز رؤية الباري تعالى بأن المرئي لا بد أن يكون محدودا ذو أقطار، ومن كان كذلك كان مفتقرا إلى المكان، وهذا لا يجوز على الباري تعالى، قال القاسم الرسي: "وكيف يرونه بالأبصار وهو لا محدود ولا ذو أقطار، كذلك جل ثناؤه، لا تدركه الأبصار، ومن أدركته الأبصار فقد أحاطت به الأقطار، ومن أحاطت به الأقطار كان محتاجا إلى الأماكن وكانت محيطة به، والمحيط أكثر من المحاط به وأقهر بالإحاطة، فكل من قال: أنه ينظر إليه، جل ثناؤه، على غير ما وصفنا من انتظار ثوابه وكرامته فقد زعم أنه يدرك الخالق، ومحال أن يدرك المخلوق الخالق، جل ثناؤه، بشيء من الحواس؛ لأنه خارج من معنى كل محسوس وحاس. فكذلك نفى الموحدون عن الله، جل ثناؤه، درك الأبصار وإحاطة

---

(١) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٣٦/٢-٣٤٠. وانظر: نفس المصدر، ٣٤٤/٣-٣٤٧.



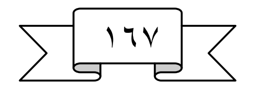
الأقطار وحجب الأستار، فتعالى الله عن صفة المخلــوقين علــوا كبيــرا، لا إلــه إلا هــو رب العالمين."(١)

مناقشة الدليل:

يقال للمعتزلة: إن أهل السنة يثبتون الرؤية من غير إحاطة. ولا يلزم من الرؤية إثبــات الأقطار والجهات، فعن ابن عباس ﷺ أنه لما أخبر بالرؤية عارضه السائل بقولــه تعــالى: [لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ] {الأنعام:١٠٣}، فقال له: ألست ترى السماء؟ فقال: بلي. قال: أتراهــا كلهــا؟ قال: لا. فبين له أن نفي الإدراك لا يقتضي نفي الرؤية، ومن رأى جوانب الجيش أو الجبــل أو البستان أو المدينة لا يقال إنه أدركها، وإنما يقال أدركها إذا أحاط بها رؤية (٢)

ولفظ المكان قد يراد به ما يكون الشيء فوقه محتاجا إليه، كما يكــون الإنــسان فــوق السطح، ويراد به ما يكون الشيء فوقه من غير احتياج إليه، مثل كون السماء فوق الجو، وكون الملائكة فوق الأرض والهواء، وكون الطير فوق الأرض... مع علم أصحاب رسول الله ﷺ أن الله غنى عن كل ما سواه، وما سواه من عرش وغيره محتاج إليه، وهو لا يحتاج إلى شيء، وقد أثبت له مكانا. والسلف والصحابة، بل النبي ﷺ كان يسمع مثل هذا ويقر عليــه... وقــد يــراد بالمكان ما يكون محيطا بالشيء من جميع جوانبه؛ فأما أن يراد بالمكان مجرد السطح البــاطن، أو يراد به جوهر لا يحس بحال، فهذا قول هؤلاء المتفلسفة، ولا أعلــم أحــدا مــن الــصحابة والتابعين وغيرهم من أئمة المسلمين يريد ذلك بلفظ المكان. وذلك المعنى الــذي أراده أرســطو بلفظ المكان عرض ثابت، لكن ليس هذا هو المراد بلفظ المكان فــي كــلام علمــاء المــسلمين وعامتهم، ولا في كلام جماهير الأمم: علمائهم وعامتهم.(٣)

(١) رسائل العدل والتوحيد: القاسم الرسي، ١٣٤/١.
(٢) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١٨٦/٢.
(٣) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٣٥٦/٢-٣٥٧.



الفصل الرابع

أدلة المعتزلة على تعطيل الصفات

وفيه أربعة مباحث

- المبحث الأول: دليل تعدد القدماء.
- المبحث الثاني: دليل التشبيه و التجسيم.
- المبحث الثالث: دليل التركيب.
- المبحث الرابع: دليل الاختصاص.

المبحث الأول
دليل تعدد القدماء

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: عرض دليل تعدد القدماء.
- المطلب الثاني: ما بنى عليه المعتزلة دليل تعدد القدماء.
- المطلب الثالث: مناقشة دليل تعدد القدماء.

المطلب الأول

عرض دليل تعدد القدماء

عرف المعتزلة الواحد بأنه الذي لا يتجزأ ولا يتبعض من كل وجه كان، ولا يتحقق معنى التوحيد عندهم إلا إذا كان كذلك. ثم أثبتوا التوحيد بدليل الحدوث، وجعلوا التوحيد متوقفا على هذا الدليل، والصفات في نظرهم؛ أجزاء وأبعاض، إثباتها للذات يعني أن الذات أصبح فيها تعدد – الذات والسمع والبصر والغضب والرحمة... – وهذا ينافي مفهوم المعتزلة للتوحيد ويعني تعدد القدماء(١)

ومن خلال تصور المعتزلة السابق للذات والصفات "نفوا أن يكون لله تعالى صفات أزلية من علم وقدرة وحياة وسمع وبصر غير ذاته، بل الله عالم وقادر وحي وسميع وبصير بذاته، وليست هناك صفات زائدة على ذاته، والقول بوجود صفات قديمة قول بالتعدد، والله واحد لا شريك له من أي جهة كان، ولا كثرة في ذاته البتة."(٢) ولقد صرح بهذا المعنى واصل بن عطاء، يقول ابن المرتضى:"نفت المعتزلة الصفات عن الله، وذلك للتوحيد المطلق. ولقد قال واصل بن عطاء: ... من أثبت معنى وصفة قديمة. فقد أثبت إلهين"(٣) ، يقول الخياط: "إنه لما فسد أن يكون القديم جل ثناؤه عالما بعلم محدث لما بينا، وفسد أيضا أن يكون عالما بعلم قديم لفساد قدم الاثنين..."(٤)، ويقول الشهرستاني: "والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد: القول بأن الله تعالى قديم والقدم أخص وصف ذاته ونفوا الصفات القديمة أصلاً فقالوا: هو عالم بذاته قادر بذاته حي بذاته لا بعلم وقدرة وحياة: هي صفات قديمة ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية. "(٥)

يقول القاضي عبد الجبار: "والأصل في ذلك، أنه تعالى لو كان يستحق هذه الصفات لمعان قديمة، وقد ثبت أن القديم إنما يخالف مخالفة بكونه قديما، وثبت أن الصفة التي تقع بها المخالفة عند الافتراق بها تقع المماثلة عند الاتفاق، وذلك يوجب أن تكون هذه المعاني مثلا لله

---

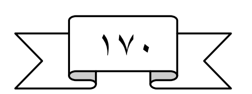
(١) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٢٦٧،٣٤١/٤. بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٩٤/٣. المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبده وطارق عبد الحليم، ص: ٤٧.

(٢) فجر الإسلام: أحمد أمين، الطبعة: العاشرة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، سنة النشر:١٩٦٩م، ص: ٢٩٧.

(٣) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١٠٩. وانظر: الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٦/١.

(٤) الانتصار: الخياط، ص: ١١٢.

(٥) الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٤/١.



تعالى، حتى إذا كان القديم تعالى عالما لذاته، وجب في هذه المعاني مثله، ولوجب أن يكون الله تعالى مثلا لهذه المعاني تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا؛ لأن الاشتراك في صفة من صفات الذات يوجب الاشتراك في سائر صفات الذات، بل كان يجب أن يكون كل واحد مثلا لصاحبه، وكان يلزمهم العلم بصفة الحياة والقدرة وغيرها، حتى يقع الاستغناء بواحدة منها عن سائرها ... وإذا ثبت هذا، فالقديم تعالى لو استحق هذه الصفات لمعان قديمة، لوجب أن تكون مثلا لله تعالى، وهذا يوجب إذا كان العالم تعالى عالما قادرا لذاته، وجب أن تكون هذه المعاني أيضا قادرة عالمة وذلك محال، وأن تكون بعض هذه المعاني بصفة البعض، وأن يقع الاستغناء بأحدها عن الباقي، وذلك محال، وما أدى إليه وجب أن يكون محالا"(١)

ولذلك فقد اعتبر المعتزلة إثبات الصفات الثبوتية الذاتية والفعلية للباري تعالى شركا يخرج صاحبه من الإسلام(٢). يقول القاضي عبد الجبار: "وقد ألزمهم شيوخنا أن يقولوا: إن كلامه تعالى وسائر صفاته القديمة غيره، وبينوا أن القول بأن غير الله قديم مع الله، لا خلاف في بطلانه، وفي كفر المتمسك به"(٣)

ويقول: "وقد أثبتوا معه تعالى معاني قديمة ليست بقادرة، ولم يمنع ذلك عندهم من كونها قديمة، وإن كان حالها كحال العاجز، فيجب أن يجوزا إثبات عاجز قديم معه تعالى. على أنا نحيل النقص على القديم من حيث أوجب كونه قديما اختصاصه بصفات الكمال والمدح؛ وقد أجازوا هم على القديم صفات النقص، نحو كونه مريدا للقبائح، ومتكلما فيما لم يزل."(٤)

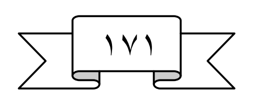
---

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٢٨-١٢٩.

(٢) انظر: المحيط بالتكليف: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: عمر السيد عزمي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: الدار المصرية للتأليف، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ١٧٧-١٧٨.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١١٦/٧.

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٣٤١/٤-٣٤٢.



المطلب الثاني

ما بنى عليه المعتزلة دليل تعدد القدماء

أولا: الصفات إما أن تكون محدثة أو قديمة.

يرى المعتزلة أن الصفات؛ إما أن تكون محدثة، أو قديمة[١]. ولا يجوز أن تكون الصفات محدثة؛ لأنها لو كانت محدثة لكانت الذات محلا للحوادث، ولكانت مفتقرة إلى محدث، وهذا يلزمه التسلسل[٢] وهو باطل. كما لا يجوز أن تكون الصفات قديمة؛ لأن القدم أخص وصف للذات، وإثبات صفات مع الذات القديمة – التي لا تتجزأ ولا تتبعض – إثبات قدماء مع الذات، وتعدد القدماء باطل.

يقول القاضي عبد الجبار: "لو كان يعلم بعلم لكان علمه لابد من أن يكون موجودا؛ لأن المعدوم لا يجوز أن يعلم به العالم من حيث يؤدي إلى أن يعلم الشيء ويجهله على وجه واحد إذا عدم العلم والجهل والمعدوم الموجود، أما أن يكون محدثا أو قديما، ولو كان علمه محدثا لأدى إلى أن يكون أحدثه من قبل أن يعلمه ومن ليس بعالم لا يجوز أن يفعل العلم، وهذا فاسد، ولو كان قديما لوجب أن يكون وجوده واجبا يستغني عن موجد وفاعل، وهذا موجب إنه مساو لله في الإلهية، وأن لا يكون الله ﷻ بأن يكون إلها أولى من علمه وقدرته القديمتين، وفساد ذلك يبين أنه تعالى عالم لذاته وقادر لذاته على ما قلناه."[٣]

ثانيا: إثبات صفات قديمة يقتضي المماثلة بين الصفات والذات.

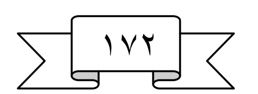
يرى المعتزلة أن إثبات صفات قديمة لذاته تعالى؛ يقتضي أن تكون هذه الصفات مثلا لله تعالى! لأن الاشتراك في صفة القدم؛ يستلزم الاشتراك في باقي الصفات، وأن تكتسب كل صفة من الصفات جميع ما تختص به الذات، وتتصف بما تتصف به، وأن تكون كل صفة من هذه الصفات مثلا للأخرى.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١١٩. الانتصار: الخياط، ص:١١٢.

(٢) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة؛ لأنه لا يخفي إما أن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها، كالتسلسل في الحوادث، والأول: إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني: كالتسلسل في النفوس الناطقة، والأول: إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيا، كالتسلسل في العلل، والمعلولات، والصفات، والموصوفات، أو وضعيا، كالتسلسل في الأجسام، والمستحيل عند الحكم الأخير دون الأولين. (التعريفات: الجرجاني، ٩٩-١٠٠).

(٣) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٢/١-٢١٣.



يقول القاضي عبد الجبار: "لو كان القديم تعالى مريد بإرادة قديمة، لوجب أن تكون هذه الإرادة مثلا لله تعالى؛ لأن القديم صفة من صفات النفس، والاشتراك فيها يوجب التماثل؛ ألا ترى أن السواد لما كان سوادا لذاته، وجب في كل ما شاركه في كونه سوادا أن يكون مثلا له؛ ولأنه يجب أن يكون هذا المعنى عالما قادرا حيا مثل القديم تعالى؛ لأن الاشتراك في القديم يوجب الاشتراك في سائر صفات النفس، وقد عرف فساده."[1]

ويقول: "لا يجوز إثبات قديم باق... لأن القديم تعالى إذا كان إنما يخالف المحدث بكونه قديما فيجب في كل ما شاركه في هذه الصفة أن يكون مثله في سائر ما يختص به؛ وأن يكون قديما مثله... ولهذه الطريقة ألزمهم شيوخنا القول بإثبات إله ثان مع الله سبحانه؛ لأن كون القديم قديما يقتضي فيه كونه مختصا بالصفات التي معها يصح أن يفعل ما يستحق معه العبادة؛ فلو كان له كلام قديم لوجب كونه بهذه الصفات. وهذا يوجب كونه إلها ثانيا... ومحصول الكلام في ذلك أن المشاركة في صفة النفس توجب المشاركة في سائر صفات النفس... "[2]

ثالثا: إثبات صفات قديمة مذهب النصارى بل أقبح منه.

يدعي المعتزلة أن إثبات صفات ثبوتية قديمة لله تعالى هو بعينه مذهب النصارى بل أقبح منه. فالنصارى لم يثبتوا ذواتا قديمة مع الله تعالى، بل أثبتوا له ثلاث صفات هي: الوجود، والعلم، والحياة[3]؛ فكفرهم الله تعالى لذلك. فكيف بمن يثبت لله تعالى أكثر من ذلك. يقول ابن المرتضى: "نفت المعتزلة الصفات عن الله، وذلك للتوحيد المطلق. ولقد قال واصل بن عطاء بهذا، وأراد بذلك أن يرد أقانيم النصارى."[4]

يقول القاضي عبد الجبار: وربما قيل في قوله تعالى: [لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ] {المائدة:٧٣}، كيف يصح ذلك وليس في النصارى من يقول هذا القول، بل يقولون الإله واحد، لكنه يوصف بأنه ثلاثة أقانيم: أب، وابن، وروح القدس. وجوابنا: أنه تعالى لم يحك عنهم أنهم يقولون ثالث ثلاثة آلهة. بل قال: أنهم يقولون ثالث ثلاثة. وهو معنى قولهم إذا أثبتوا: ابنا، وأبا، وروحا، قديمات. وعلى هذا الوجه يقول في هؤلاء المشبهة، أنهم يثبتون معبودهم ثالثا

---

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ٣٠١.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١١٠/٧.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب – الرياض، ٢٥٠/٦.

(٤) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١٠٩. وانظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٤٨٢/٢.

ورابعا وعاشرا؛ إذا قالوا: إن معه علما وقدرة وحياة قديمة، ولا معتبر بالعبارات في ذلك، ولو لم يصح ما ذكرناه لقطعنا على أنه كان فيهم من يقول ذلك ولم نعلمه، ولذلك قال بعده:

[مَا المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ] {المائدة:٧٥}."(١)

ويقول: "النصارى تفصل بين القدماء التي تثبتها، فتجعل أحدهما كلمة، والآخر حياة، والآخر إلها حيا. ومع ذلك فقد جعلوا في الدين قائلين بالتثليث، ولحقتهم كلمة الكفر، ألزموا القول بثلاثة آلهة، فكذلك يجب أن يكون حال القول بالزيادة على الواحد، وإن خالفوا بينهما، فجعلوا أحد القديمين قادرا، والآخر قدرة، وجعلوا أحدهما عالما والآخر علما."(٢)

ويقول: "وقد ألزمهم شيوخنا أن يقولوا: إن كلامه تعالى وسائر صفاته القديمة غيره، وبينوا أن القول بأن غير الله قديم مع الله، لا خلاف في بطلانه، وفي كفر المتمسك به، وهذا يجري مجرى الكلام في الأسماء دون المعاني؛ لأن ما يبطل به قولهم في الكلام القديم، أطلقوا فيه الغيرية أو لم يطلقوه، لا يختلف. وإنما قصدنا بهذا الكلام الإبانة عن خرقهم الإجماع وخروجهم من الدين، وموافقتهم النصارى، وزيادتهم عليهم..."(٣)

ويقول: "واعلم، أن أقرب ما يحمل عليه كلام النصارى هو هذا الوجه، وعلى هذا جعل شيوخنا رحمهم الله هذا الوضع وجها من المضاهاة بين الكلابية(٤) وبين القوم. فقد حكي أن أبا مجالد(٥) وكان من شيوخ العدل، اجتمع مع ابن كلاب يوما من الأيام فقال له: ما تقول في رجل قال لك بالفارسية: تومردى(٦) وقال الآخر: أنت رجل، هل اختلفا في وصفك إلا من جهة العبارة؟ فقال: لا، فقال: فكذلك سبيلك مع النصارى؛ لأنهم يقولون إنه تعالى جوهر واحد ثلاثة أقانيم؛ يعنون بها الحياة الأزلية، ومتكلم بكلام أزلي، فليس بينكم خلاف إلا من جهة العبارة."(٧)

---

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار طلاب المعرفة، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ١٠٥.

(٢) المحيط بالتكليف: القاضي عبد الجبار، ص: ١٧٧-١٧٨.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ١١٦/٧.

(٤) الكُلّابية: فرقة تنتسب إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب القطان البصري. ولقب كُلابا لأنه كان يجتذب الخصم إليه بقوته في المناظرة، كما يجتذب الكُلاب الشيء إليه. وكان رأس المتكلمين بالبصرة في زمنه. بتصرف (مجلة البحوث الإسلامية: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، المكتبة الشاملة، ١٤١/٥٥).

(٥) أبو مجالد: هو احمد بن الحسين، أبو مجالد، الضرير، مولى المعتصم، كان أحد دعاة المعتزلة البغداديين، صحب جعفر بن مبشر الثقفي وعنه أخذ الكلام. (تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، ٩٥/٤).

(٦) كلمة فارسية تعني: رجل

(٧) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٩٧.

المطلب الثالث

مناقشة دليل تعدد القدماء

١ - **الصفات ثابتة بالقرآن الكريم وما صح من السنة**، ومن ذلك قوله تعالى: [وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ] {البقرة:٢٥٥}، وقوله تعالى: [فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ الله] {هود:١٤}، وقوله تعالى: [أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ] {النساء:١٦٦}، وقوله تعالى: [أَنَّ القُوَّةَ لله جَمِيعًا] {البقرة:١٦٥}، وقوله تعالى: [إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ] {الذاريات:٥٨}، فقد أثبت الله تعالى لنفسه العلم والقدرة، ولا يلزم من ذلك تعدد الآلهة. ولم يتعرض أحد من السلف لهذه النصوص بالتحريف أو بالنفي، بحجة أنها تستلزم تعدد القدماء، بل أثبتوا لله تعالى ما أثبته لنفسه من غير تحريف ولا تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل(١)

٢ - **أهل الإثبات لا يثبتون ذواتا مع الذات حتى يلزم تعدد القدماء**، بل يثبتون ذاتا واحدة بصفاتها اللازمة لها، والذات المجردة عن كل صفة ليس لها حقيقة إلا العدم المحض، ولا وجود لها إلا من خلال التصور الذهني فقط، قال الإمام أحمد بن حنبل: "فقالت الجهمية: إن زعمتم أن الله ونوره، والله وقدرته، والله وعظمته، فقد قلتم بقول النصارى حين زعموا أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته. قلنا: لا نقول: إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول لم يزل بقدرته ونوره، لا متى قدر، ولا كيف قدر. فقالوا: لا تكونوا موحدين أبدا حتى تقولوا قد كان الله ولا شيء. فقلنا: نحن نقول قد كان الله ولا شي، ولكن إذا قلنا إن الله لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلها واحدا بجميع صفاته، وضربنا لهم في ذلك مثلا فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة، أليس لها جذع، وكرب، وليف، وسعف، وخوص، وحجار، واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها، فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد، لا نقول إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا يقدر حتى خلق له قدرة، والذي ليس له قدرة هو عاجز، ولا نقول قد كان في وقت من الأوقات ولا يعلم حتى خلق له علما فعلم، والذي لا يعلم هو جاهل، ولكن نقول لم يزل الله عالما قادرا لا متى ولا كيف. وقد سمى الله رجلا كافرا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال: [ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا] {المدَّثر:١١}، وقد كان هذا الذي سماه الله وحيدا،

---

(١) انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين: عبد الرحمن السلمي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعلمة للنشر والتوزيع، سنة النشر: (بدون تاريخ)، ص: ٢٨٥. الصفدية، ابن تيمية ٣٣/٢. درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١٢٧/١-١٢٩. بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٢٧٢/١. الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٩٣٩/٣-٩٤٣.

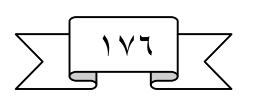
له عينان، وأذنان، ولسان، وشفتان، ويدان، ورجلان، وجوارح كثيرة، فقد سماه الله وحيدا بجميع صفاته، فكذلك الله وله المثل الأعلى هو بجميع صفاته إله واحد"[(١)]

٣ - **القول في الصفات كالقول في الذات**. يقال للمعتزلة: نحن لا نعلم حقيقة الـذات ولا كيفيتها، وكذلك لا نعلم حقيقة الصفات الثابتة للذات وكيفيتها، فيجب التوقف عن الخـوض فـي كيفية الذات مع الصفات؛ لأن **القول في الشيء فرعا عن تصوره**، ويجب إثبات مـا أثبتـه الله تعالى لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ فيما صح عنه – لأنه لا أحد أعم بالله مـن الله، ولا أحـد أعلم بالله بعد الله من رسوله ﷺ – إثباتا من غير تحريف ولا تكييف ولا تعطيل ولا تـشبيه ولا تمثيل، فهذا هو منهج الصحابة الكرام والسلف الصالح وهو المنهج الأسلم والأعلم والأحكم.

٤ - **القول في الصفات كالقول في الأسماء**. يقال للمعتزلة: أثبتم "للباري تعالى الأسـماء الحسنى مثل حي وعليم وقدير، والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما تثبتون للـرب مـن هـذه الأسماء مماثلا لما تثبتون للعبد فقولوا في صفاته نظير قولكم ذلك في مـسمى أسـمائه"[(٢)]، فـلا "فرق بين إثبات الأسماء، وإثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقـدرة يقتـضي تعدد القدماء؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفا بالصفات إلا ما هو جسم، قيل لـك: ولا نجـد فـي الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء، بل وكل شيء؛ لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم. فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى: فما كان جوابا لذلك كان جوابا لمثبتي الصفات."[(٣)]

٥ - **خطأ المعتزلة في اعتقادهم أن القدم أخص وصف الذات**، يقول الإمام ابن تيميـة: "القديم عند جمهورهم – أي المعتزلة- هو أخص وصف الإله فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلا قديما ويسمونه ممثلا بهذا الاعتبار ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بـل يقولـون: أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين وأنه بكل شيء عليم وأنه على كـل شيء قدير وأنه إله واحد ونحو ذلك؛ والصفة لا توصف بشيء من ذلك ثم من هؤلاء الـصفاتية من لا يقول في الصفات إنها قديمة بل يقول: الرب بصفاته قديم ومنهم مـن يقـول: هـو قـديم وصفته قديمة ولا يقول: هو وصفاته قديمان. ومنهم من يقول: هو وصفاته قديمان؛ ولكن يقـول: ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه فإن القدم ليس من خـصائص الـذات

(١) الرد على الزنادقة والجهمية: أحمد بن حنبل، ص: ١٤٠-١٤١. وانظر: بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٩٨/٣-٩٩.
(٢) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١١٥/٢-١١٦ بتصرف.
(٣) الرسالة التدمرية: ابن تيمية، ص: ٢٤. بتصرف.



المجردة بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم فضلا عن أن تختص بالقدم."(١)

يقول الإمام ابن قيم الجوزية: "ومن ذلك قول هؤلاء: أخص صفات الإله؛ القديم. فإذا أثبتم له صفات قديمة لزم أن تكون آلهة قديمة، ولا يكون الإله واحدا. فيقال لهؤلاء المدلسين الملبسين على أمثالهم من أشباه الأنعام: المحذور الذي نفاه العقل والشرع والفطرة، وأجمعت الأنبياء على بطلانه؛ أن يكون مع الله آلهة أخرى؛ لا أن يكون إله العالمين الواحد القهار حيا قيوما سميعا بصيرا متكلما آمرا ناهيا فوق عرشه، له الأسماء الحسنى والصفات العلى. فلم ينف العقل والشرع والفطرة أن يكون للإله الواحد صفات كمال يختص بها لذاته."(٢)

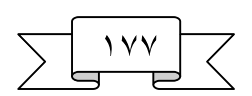
٦- ادعاء المعتزلة أن النصارى لم يثبتوا ذواتا قديمة مع الله تعالى بل أثبتوا صفات ادعاء باطل. قال الإمام ابن تيمية: "إن قول القائل: إن النصارى كفرو بأن قالوا القدماء ثلاثة والأشاعرة(٣) أثبتوا قدماء تسعة كلام باطل. فإن الله لم يكفر النصارى بقولهم: القدماء ثلاثة، بل قال تعالى: [لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ(٧٣) أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ(٧٤) مَا المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآَيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ(٧٥)] .{المائدة}، فقد بين سبحانه أنهم كفروا بقولهم: [إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ] {المائدة:٧٣}، لقوله بعد ذلك: [وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ] {المائدة:٧٣}، ولم يقل: ما من قديم إلا قديم واحد، ثم أتبع ذلك بذكر حال المسيح وأمه؛ لأنهما هما الآخران اللذان اتخذوهما إلهين، كما بين ذلك في الآية الأخرى بقوله: [وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ] {المائدة:١١٦}، فهذه الآية موافقة لسياق تلك الآية، وفي ذلك بيان أن الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة قالوا إنه ثالث ثلاثة آلهة: هو، والمسيح، وأم المسيح، وليس في القرآن ذكر قدماء ثلاثة ولا صفات ثلاثة، بل ليس

---

(١) الرسالة التدمرية: ابن تيمية، ص: ٧٤-٧٥.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١٩٦/١.

(٣) الأشاعرة: فرقة كلامية إسلامية، تنسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة. وقد اتخذت الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم. (الموسوعة الميسرة: مانع الجهني، ٨٣. وانظر: الملل والنحل: الشهرستاني، ٩٤/١).



في الكتاب ولا في السنة ذكر القديم في أسماء الله تعالى، وإن كان المعنى صحيحا، لكن المقصود هنا بيان أن ما ذكروه لم يكفر الله تعالى النصارى به."(١)

ولقد ناقش الإمام ابن قيم الجوزية هذه الشبهة فقال: "وكذلك قول الجهمية: نحن نثبت قديما واحدا، ومثبتو الصفات يثبتون عدة قدماء. قال: والنصارى أثبتوا ثلاثة قدماء مع الله فكفرهم، فكيف من أثبت سبعة قدماء أو أكثر. فانظر إلى هذا التلبيس والتدليس الذي يوهم السامع أنهم أثبتوا قدماء مع الله، وإنما أثبتوا قديما واحدا بصفاته وصفاته داخلة في مسمى اسمه، إنما أثبتوا إلها واحدا، ولم يجعلوا كل صفة من صفاته إلها، بل هو الإله الواحد بجميع أسمائه وصفاته، وهذا بعينه متلقى عن عباد الأصنام المشركين بالله المكذبين لرسوله، حيث قالوا: يدعو محمد إلى إله واحد. ثم يقول: يا الله، يا رحمن، يا سميع، يا بصير. فيدعو آلهة متعددة. فأنزل الله عز و جل: [قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى] {الإسراء:١١٠}، أي إنكم إنما تدعون إلها واحدا له الأسماء الحسنى، فأي اسم دعوتموه فإنما دعوتم المسمى بذلك الاسم، فأخبر سبحانه أنه إله واحد وإن تعددت أسماؤه الحسنى المشتقة من صفاته... فنزلت الآية على توحيد الذات، وكثرة النعوت والصفات."(٢)

٧- "**هب أن النصارى كفروا بقولهم: إنه ثالث ثلاثة قدماء**، فالصفاتية لا تقول: إن الله تاسع تسعة قدماء، بل اسم الله تعالى عندهم يتضمن صفاته، فليست صفاته خارجة عن مسمى اسمه، بل إذا قال القائل: آمنت بالله أو دعوت الله كانت صفاته داخلة في مسمى اسمه، وهم لا يطلقون عليها أنها غير الله، فكيف يقولون: إن الله تاسع تسعة أو ثالث ثلاثة؟! وقد قال النبي ﷺ: "من حلف بغير الله فقد أشرك"(٣) وثبت في الصحيح الحلف بعزة الله(٤) ولعمر الله(٥)، فعلم أن الحلف بذلك ليس حلفا بما يقال إنه غير الله."(٦)

---

(١) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٤٩٤/٢-٤٩٥.

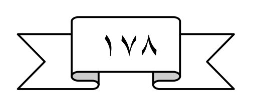
(٢) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٩٣٧/٣-٩٣٨.

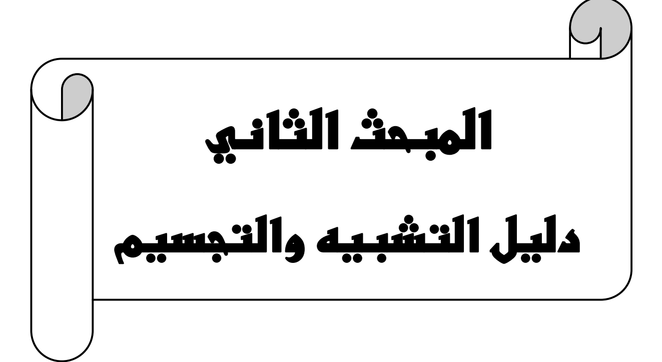
(٣) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف في الآباء، حديث رقم: (٣٢٥١)، ص: ٣٦٦. قال الألباني: صحيح.

(٤) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، حديث رقم: (٦٦٦١)، ص: ١٢٧٢. ومسلم في صحيحه: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، حديث رقم: (٢٨٤٨)، ص: ١١٤٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأيمان والنذور، باب قول الرجل لعمر الله، حديث رقم: (٦٦٦٢)، ص: ١٢٧٢.

(٦) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٤٩٥/٢-٤٩٦.





المبحث الثاني
دليل التشبيه والتجسيم

وفيه مطلبان

- المطلب الأول: عرض دليل التشبيه والتجسيم.
- المطلب الثاني: مناقشة دليل التشبيه والتجسيم.

المطلب الأول

عرض دليل التشبيه والتجسيم

يرى المعتزلة أن إثبات الصفات لله تعالى يقتضي التشبيه والتمثيل، والله تعالى نفي عن نفسه الشبيه والمثيل والنظير، فقال تعالى: [قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ(١) اللهُ الصَّمَدُ(٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ(٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ(٤)] . {الإخلاص}، وقال: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] {الشُّورى:١١}، ولذلك لا يجوز وصف الباري تعالى بصفة يتصف بها المخلوق؛ حتى لا يحصل التشبيه والتمثيل. يقول الشهرستاني: "واتفقوا على... نفي التشبيه عنه من كل وجه: جهة، ومكانا، وصورة، وجسما، وتحيزا، وانتقالا، وزوالا، وتغيرا، وتأثرا."[(١)]

قال الإمام ابن تيمية: "قالت المعتزلة: ما قامت به الصفات فهو جسم؛ لأن الصفات أعراض، والعرض[(٢)] لا يقوم إلا بجسم، فنفت الصفات، ونفت أيضا قيام الأفعال الاختيارية به؛ لأنها أعراض؛ ولأنها حوادث، فقالت: القرآن مخلوق؛ لأن القرآن كلام وهو عرض؛ ولأنه يفتقر إلى الحركة وهي حادثة، فلا يقوم إلا بجسم. وقالت أيضا: إنه لا يرى في الآخرة؛ لأن العين لا ترى إلا جسما أو قائما بجسم. وقالت ليس هو فوق العالم؛ لأن ذلك مقام مكان، والمكان لا يكون به إلا جسم، أو ما يقوم بجسم."[(٣)]

يقول القاضي عبد الجبار: "لو كان عالما بعلم لكان يجب في علمه أن يكون مثلا لعلمنا، وفي علمنا أن يكون مثلا لعلمه تعالى، وهذا يوجب أن يكونا قديمين أو محدثين؛ لأن المثلين لا يجوز افتراقهما في قدم ولا حدوث، وذلك محال. وهذه الأدلة مبنية على أصلين؛ أحدهما، هو أنه تعالى لو كان عالما بعلم لوجب في علمه أن يكون مثلا لعلمنا، وفي علمنا أن يكون مثلا لعلمه تعالى، والثاني، أن المثلين لا يجوز افتراقهما في قدم ولا حدوث."[(٤)]

ويقول: "الذاتين إذا اشتركا في صفة من صفات الذات، فقد علم أن ذات أحديهما يجب أن تستحق سائر ما تستحقه الأخرى؛ لأن ما أوجب استحقاقه لأحديهما يوجب استحقاقها للآخر.

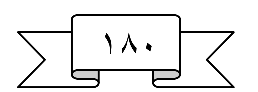
---

(١) الملل والنحل: الشهرستاني، ٤٥/١. انظر: الانتصار: الخياط، ص: ١٠٧. الرسالة التدمرية: ابن تيمية، ص: ٧٤-٧٥. حقيقة التوحيد: عبد الرحيم السلمي، ص: ٣٢٨.

(٢) العرض في عرف أهل الكلام: ما قام بغيره كالحياة والعلم والقدرة والحركة والسكون ونحو ذلك. وآخرون يقولون: هو ما لا يبقى زمانين .(مجموع الفتاوى، ٢١٥/٥-٢١٦).

(٣) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٣١.



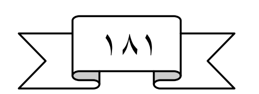
ولو جوزنا اشتراكهما في صفة الذات، وإن افترقا في صفة أخرى، لأوجب ذلك كـون أحـدهما مخالفا لما هو موافق له، وإلى أن يوافقه بنفس ما يخالفه، ويستحيل في الذات الواحدة الخـلاف و الوفاق، كما يستحيل أن نوجب الحدوث والقدم ... فقد ثبت أن الاشتراك في صفة الذات يوجـب الاشتراك في سائر صفات الذات، والأحكام الراجعة إلى الذات. فأما وجـوب الاتفـاق فيمـا لا يرجع إلى الذات فغير واجب."(١)

ويقول: "حي لا بحياة: وجملة القول في ذلك، هو أنه تعالى لو كان حي بحياة، والحيـاة لا يصح الإدراك بها إلا بعد استعمال محلها في الإدراك ضربا من الاستعمال، لوجب أن يكـون القديم تعالى جسما، وذلك محال. قادر لا بقدرة: وكذلك الكلام في القدرة؛ لأن القـدرة لا يـصح الفعل بها إلا بعد استعمال محلها في الفعل أو في سببه ضربا من الاستعمال، فيجب أن يكون الله تعالى جسما محلا للأعراض، وذلك لا يجوز. عالم لا بعلم: وأما العلم فقد يسلك فيـه طريقـان اثنان: أحدهما، هو أنه تعالى لو كان عالما بعلم لكان يجب في علمه أن يكون مثلا لعلمنا، وفـي علمنا أن يكون مثلا لعلمه تعالى، وهذا يوجب أن يكونا قديمين أو محدثين؛ لأن المثلين لا يجوز افتراقهما في قدم ولا حدوث، وذلك محال..."(٢)

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٢٥٢/٤.

(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٣١-١٣٢.



المطلب الثاني

مناقشة دليل التشبيه والتجسيم

لقد أخطأ المعتزلة عندما زعموا: أن إثبات الصفات للباري تعالى يستلزم تشبيه الخالق بالمخلوق. فالصفات الإلهية ثابتة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، ولم يتعرض لها أحد من الصحابة الكرام بالنفي بحجة أنها تستلزم التشبيه والتجسيم، بل كانوا يقرؤون القرآن، ويسمعون أحاديث الصفات التي صحت عن النبي ﷺ، ولا يقابلونها إلا بالتصديق والتنزيه، فصفات الباري تعالى تليق بذاته وجلاله، وصفات المخلوقين تناسب ضعفهم وعجزهم، والفرق بين صفة الخالق وصفة المخلوق، كما بين الخالق والمخلوق. وعلى هذا النهج سار من بعدهم من السلف الصالح. بل كان السلف ينكر بدعة نفي الصفات ويكفرون القائلين بها(1) قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري رحمهما الله تعالى: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه"(2)

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "آمنا بالله، وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنا برسول الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه سلم. وقال: لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدا من خلق الله قامت عليه الحجة ردها؛ لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر أما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، وتثبت هذه الصفات وينفي عنها التشبيه كما نفى التشبيه عن نفسه تعالى فقال سبحانه: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ] {الشُّورى:11}."(3)

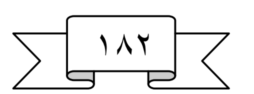
ولقد ناقش العلماء هذا الدليل. وبينوا فساده من عدة وجوه منها:

١ - "**الاعتماد في تنزيه الباري على نفي الجسم طريقة مبتدعة في الشرع متناقضة في العقل**، فلا تصح لا شرعا ولا عقلا. أما الشرع فإنه لم يرد بذلك كتاب ولا سنة، ولا قول

(1) انظر: الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١٠٣٠/٣. الصفدية: ابن تيمية، ١٠٣/١. درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ٣٠٢/١. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١٩٨/٢.

(2) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد: حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق: صلاح محمد عويضة وأحمد بن يوسف القادري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١١هـ، ٢٩٦/١.

(3) معارج القبول: حافظ حكمي، ٢٩٧/١.



أحد من السلف والأئمة. بل الكلام في صفات الله بنفي الجسم أو إثباته بدعة عند السلف والأئمة، ولو كان ذلك مما يعتمد في الشرع لدل الشرع عليه. وقد عاب الله على اليهود ما وصفوه به من النقائص، كقولهم: إن الله فقير، وقولهم: يد الله مغلولة، وقولهم: استراح. والتوراة مملــوءة مــن الصفات، فلم يعب عليهم ما فيها، ولا ذكر أنهم حرفوا ذلك. وكثير من أهل الكــلام يــرد علــى اليهود بالطريقة المبتدعة ويدع طريقة القرآن."(١)

٢ - "**أن يقال: هذا الدليل قد عرف ضعفه**؛ لأنه إذا كــان هذا الحادث ليس بدائم، وهــذا ليس بدائم باق، يجب أن يكون نوع الحوادث ليست بدائمة باقية كما أنه إذا كان هذا الحادث ليس بباق، وهذا الحادث ليس بباق، يجب أن يكون نوع الحوادث ليس ببــاق. بل هي باقية دائمة فــي المستقبل في الكتــاب والسنة وإجماع سلف الأمة وجمهورها، كمــا قال تعــالى: [**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**] {الرعد:٣٥}، والمراد دوام نوعه، لا دوام كل فرد فرد. قال تعــالى: [**لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ**] {التوبة:٢١}، والمقيم هو نوعه. وقــال: [**إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ**] {ص:٥٤}، والمراد أن نوعه لا ينفد، وإن كان كل جزء منه ينفد، أي ينقضي وينصرم..."(٢)

٣ - **تناقض أصحاب الدليل وإتيانهم بما يستلزم نقضه وإبطاله**، يقول الإمام ابــن قــيم الجوزية: "إن من أعجب العجب؛ أن هؤلاء الذين فروا من القول بعلــو الله فــوق المخلوقــات، واستوائه على عرشه، خشية التشبيه والتجسيم، قد اعترفوا بأنهم لا يمكنهم إثبــات الــصانع إلا بنوع من التشبيه والتمثيل..."(٣)

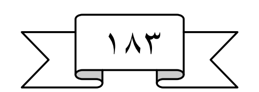
٤ - **وصف الخالق بصفة يتصف بها المخلوق، لا يقتضي التــشبية والتجــسيم**، فــالله تعالى موجود والمخلوق موجود، والفرق بين وجود الخالق والمخلوق كما بين الخالق والمخلوق، فوجود الخالق تعالى وجود كامل يليق بذاته، ووجود المخلوق وجود محدود مؤقت يليــق بذاتــه المخلوقة، ولا يقول أحد أن وصف الباري تعالى بأنه موجود يستلزم تشبيهه بالمخلوق، ولا يــرد ذلك في الذهن مطلقا، يقول الإمام ابن تيمية: "فلا يقول عاقل إذا قيل أن العرش شيء موجــود، وأن البعوض شيء موجود: أن هذا مثل هذا؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود؛ لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا، هو مسمى الاسم

---

(١) الصفدية: ابن تيمية، ٣٣/٢. وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١٢٧/١-١٢٩. بيــان تلبــيس الجهمية: ابن تيمية، ٢٧٢/١. الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٩٣٩/٣-٩٤٣.

(٢) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١٥٣/٢-١٥٤.

(٣) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١٣١٩/٤.



المطلق، وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود: فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره مع أن الاسم حقيقة في كل منهما. ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء؛ وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم، مضافة إليهم، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص؛ ولم يلزم من اتفاق الاسمين، وتماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص: اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص. فقد سمى الله نفسه حيا، فقال: [اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ] {آل عمران:٢}، وسمى بعض عباده حيا؛ فقال: [يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ] {الأنعام:٩٥}، وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ لأن قوله الحي اسم لله مختص به، وقوله : [يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ] {الأنعام:٩٥}، اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص؛ ولكن ليس للطلق مسمى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرا مشتركا بين المسميين، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق."(١)

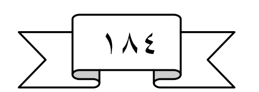
٥ - أن التشبيه "**في اصطلاح المتكلمين وغيرهم هو التمثيل** والمتشابهان هما المتماثلان، وهما ما سد أحدهما سد صاحبه وقام مقامه وناب منابه. وبينهم نزاع في إمكان التشابه الذي هو التماثل من وجه دون وجه، وهل التشابه الذي هو التماثل بنفس الذوات أو بالصفات القائمة بالذوات؟ وهذا التشبيه أيضا منتف عن الله؛ وإنما خالف فيه المشبهة الممثلة الذين وصفهم الأئمة وذموهم كما قال الإمام أحمد: المشبه الذي يقول بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي. ومن قال هذا فقد شبه الله بخلقه... وأما التشبيه في اللغة فإنه قد يقال بدون التماثل في شيء من الحقيقة، كما يقال للصورة المرسومة في الحائط إنها تشبه الحيوان، ويقال: هذا يشبه هذا في كذا وكذا، وإن كانت الحقيقتان مختلفتين. ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يقال: لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه؛ فأن مقتضى هذا كونه معدوما، ومنهم طوائف يطلقون هذا. لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه نفي التماثل."(٢)

٦ - أن "**لفظ الجسم فيه إجمال**، قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة

---

(١) الرسالة التدمرية: ابن تيمية، ص: ١٤-١٥. وانظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١١٢/٢.

(٢) بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ١٣٤/٣-١٣٦.



التي تسمى الجواهر الفردة. والله تعالى منزه عن ذلك كله عن أن يكون كان متفرقا فاجتمع، أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضا وانفصاله عنه، أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه. وقد يراد بالجسم ما يشار إليه، أو ما يرى، أو ما تقوم به الصفات. والله تعالى يرى في الآخرة، وتقوم به الصفات، ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم. فإن أراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى قيل له هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول. وأنت لم تقم دليلا على نفيه. وأما اللفظ فبدعة نفيا وإثباتا، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى لا نفيا ولا إثباتا."(١)

٧- **أن الصفة المضافة للمخلوق لا تحمل نفس معنى الصفة المضافة للخالق**، يقول ابن تيمية: "فهذه الصفات لها ثلاثة اعتبارات: تارة تعتبر مضافة إلى الرب. وتارة تعتبر مضافة إلى العبد. وتارة تعتبر مطلقة لا تختص بالرب ولا بالعبد. فإذا قال العبد: حياة الله وعلم الله وقدرة الله وكلام الله ونحو ذلك فهذا كله غير مخلوق، ولا يماثل صفات المخلوقين. وإذا قال: علم العبد وقدرة العبد وكلام العبد، فهذا كله مخلوق. ولا يماثل صفات الرب. وإذا قال: العلم والقدرة والكلام، فهذا مجمل مطلق لا يقال عليه كله إنه مخلوق ولا إنه غير مخلوق."(٢)

٨- **أن القول في الصفات كالقول في الأسماء** "هو عندك حي عليم قدير، ومع هذا فليس بجسم عندك، مع أنك لا تعلم حيا عليما قديرا إلا جسما، فإن كان قولك حقا أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرة، وأن يكون مباينا للعالم عاليا عليه وليس بجسم. فإن قلت: لا أعقل مباينا عاليا إلا جسما. قيل لك: ولا يعقل حي عليم قدير إلا جسم، فإن أمكن أن يكون مسمى بهذه الأسماء ما ليس بجسم، أمكن أن يتصف بهذه الصفات ما ليس بجسم، وإلا فلا؛ لأن الاسم مستلزم للصفة..."(٣) "وقال المثبتون للصفات الشرعية لنفاتها: لماذا نفيتم أن الله يرضى ويغضب، ويحب ويفرح، ونحو ذلك مما نطق به الكتاب والسنة؟ قالوا: لأن هذه الصفات تستلزم التجسيم والتشبيه؛ فإنا لا نعقل الغضب إلا غليان دم القلب لطلب الانتقام، أو ما يحصل عنه الغليان، وكذلك سائرها. قالوا: وكذلك إثبات السمع والبصر والكلام والإرادة ونحو ذلك، يستلزم التشبيه والتجسيم، فإنا لا نعقل الإرادة إلا ميل المريد إلى جلب ما ينفعه، ودفع ما يضره، أو ما يلازم هذا المعنى، وإلا فإرادة لمراد لا ينفع صاحبه ولا يضره لا يعقل في الشاهد. قالوا: إرادة

(١) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٧٥/٢-٧٦. وانظر: بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ١٣٦/٣-١٣٧.
(٢) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٦٦/١٢. وانظر: بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٥٤٣/٨.
(٣) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ١٤٦/٢. وانظر: الصفدية: ابن تيمية، ٣٤/٢. درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١٢٧/١-١٢٩.

الحق لا تشبه إرادة المخلوقين. قالوا: وكذلك غضب الحق ورضاه لا يشبه غضب خلقه ورضاهم، فالقول في أحدهما كالقول في الآخر. أما تجويز أحدهما ومنع الآخر فهو مكابرة."(١)

٩ - "**إن نفي الشبيه والمثل والنظير ليس في نفسه صفة مدح ولا كمال**. ولا يحمد به المنفي عنه ذلك بمجرده فإن العدم المحض الذي هو أخس المعلومات وأنقصها ينفي عنه الشبه، والمثل، والنظير، ولا يكون ذلك كمالا ومدحا إلا إذا تضمن كون من نفى عنه ذلك قد اختص من صفات الكمال باين بها غيره. وخرج بها عن أن يكون له فيها نظير أو مثل فهو لتفرده بها عن غيره صح أن ينفي عنه الشبه والمثل. ولا يقال لمن لا سمع له ولا بصر ولا حياة ولا علم ولا كلام ولا فعل: ليس له شبه ولا نظير. إلا في باب الذم والعيب. هذا الذي عليه فطر الناس وعقولهم واستعمالهم في المدح والذم كما قيل:

ليس كمثل الفتى زهير ... خلق يساويه في الفضائل."(٢)

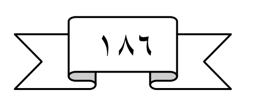
يقول شارح الطحاوية: "وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك! لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقا، وإنما تكون مادحا إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب... والمقصود: أن غالب عقائدهم السلوب، ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات فهو قليل، وهي أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات، فإن الله تعالى قال: [**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**] {الشُّورى:١١}، ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي. ففهم أن المراد انفراده سبحانه بصفات الكمال، فهو ﷻ موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، ليس كمثله شيء في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله"(٣)

١٠ - **مناقشة قول القاضي عبد الجبار**: "لو كان عالما بعلم لوجب أن يكون مثلا لعلمنا، وعلمنا مثلا لعلمه" ليس سديدا؛ لأن علم الله تعالى يختلف عن علمنا اختلافا كثيرا، فعلمه تعالى شامل للكون وما فيه من الموجودات، وهو يشمل علم ما كان وما هو كائن وما سيكون، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات أو في الأرض، وعلم الإنسان قاصر محدود. كما أن

(١) الصفدية: ابن تيمية، ٣٦/٢-٣٧

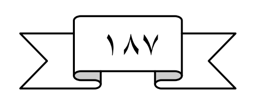
(٢) مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٢٨٤/١. وانظر: الصفدية: ابن تيمية، ١١٦/١. الرسالة التدمرية: ابن تيمية، ص: ٧٨. مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٢٢٥/١.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص: ١٠٧-١٠٨.



علمه تعالى لا يطرأ عليه تغير، ولا يحدث فيه ما ينفيه، أما علم الإنسان فيطرأ عليه ما ينفيه، فيصبح الإنسان جاهلا لا يعلم شيئا، حتى إنه لا يعلم أمر نفسه التي هي أقرب الأشياء إليه. وأما قوله: "إن المثلين لا يجوز افتراقهما في قديم أو حدوث، بدليل أن القدم مما يقع به الخلاف والوفاق" فيرد عليه بأن القدم ليس هو الصفة الأخص لله تعالى، وصفاته تعالى قديمة قائمة بذاته، ولا يمكن تصور ذات مجردة عن الصفات... وأما قوله: " إنه لو كان عالما بعلم فلابد أن يتعلق ذلك العلم بما يتعلق به علمنا، وهذا يقتضي تماثلهما؛ لأن العلمين إذا تعلقا بمتعلق واحد على وجه واحد كانا مثلين" فيرد عليه القاضي الباقلاني بقوله: وما في هذا الدليل؟ وما أنكرتم أنها لم يتماثلا لهذه العلة؛ ولكن لأنفسهما فقط، ومن حيث علم أنه لا صفة جازت على أحدهما إلا وهي جائرة على الأخر، ولا صفة وجبت لأحدهما إلا وهي واجبة للآخر، وليس كذلك سبيل علم القديم وعلم المحدث ثم يقال لهم: لو كان جهة العلم بتماثل ماله تعلق بغير أن يكون متعلقهما واحد على وجه واحد لوجب أن تكون الإرادة والقدرة المتعلقتان بالشيء الواحد المقدور والمراد على وجه الحدوث متماثلين، لتعلقهما بمتعلق واحد على وجه واحد، فلما بطل هذا من قولنا وقولكم، بطل اعتباركم الذي استندتم إليه."[١]

(١) مناهج الإسلاميين: صالح الرقب، ٤٨٢/١-٤٨٣.





وفيه مطلبان

- المطلب الأول: عرض دليل التركيب.
- المطلب الثاني: مناقشة دليل التركيب.

المطلب الأول

عرض دليل التركيب

يرى المعتزلة أن الصفات لا تقوم إلا بالأجسام، والأجسام مركبة من أجزائها. ومن جهة أخرى فإن إثبات صفات قائمة بالذات يعني تعدد هذه الصفات، والتعدد تركيب، والتركيب في حقه تعالى ممتنع؛ لأنه ينافي التوحيد. ولذلك يجب نفي الصفات الثبوتية عن الباري تعالى. يقول الإمام ابن تيمية: "وكذلك هؤلاء نفاة الصفات أخذوا يقولون: إثبات الصفات يقتضي التركيب والتجسيم، إما لكون الصفة لا تقوم إلا بجسم في اصطلاحهم، والجسم مركب في اصطلاحهم؛ وإما لأن إثبات العلم والقدرة ونحوهما يقتضي إثبات أمور متعددة، وذلك تركيب."[١] ويقول الشاطبي عارضا دليل المتكلمين العقلي على خلق القرآن: "صفة الكلام من جملة الصفات، وذات الله عندهم بريئة من التركيب جملة، وإثبات صفات الذات قول بتركيب الذات، وهو محال؛ لأنه واحد على الإطلاق فلا يمكن أن يكون متكلما بكلام قائم به، كما لا يكون قادرا بقدرة قائمة به، أو عالم بعلم قائم به، إلى سائر الصفات."[٢]

يقول القاضي عبد الجبار في الرد على المجسمة: "لو كان جسما لوجب أن لا يخلوا من دلائل الحدوث، كالقرب والبعد والاجتماع والافتراق، وكان يجب أن يكون محدثا كهذه الأجسام، وأيضا فكان يجب أن يحتاج إلى مركب ومصور ومؤلف له كما تحتاج الأجسام إلى ذلك، وإلا فإن جاز أن يكون هو قديما يستغني عن موجد ومركب ومصور ليجوزن أن يستغني الواحد منا عن الله تعالى، وفي هذا إبطال الصانع..."[٣] ويقول: "اعلم أن الجسم، هو ما يكون طويلا وعريضا وعميقا، ولا يحصل فيه الطول والعرض إلا إذا تركب من ثمانية أجزاء... وتسمى الثمانية أجزاء المركبة على هذا الوجه جسما... ثم إن الخلاف في هذه المسألة لا يخلو؛ إما أن يكون عن طريق المعنى كأن يقول: إن الله تعالى جسم على معنى أنه طويل عريض عميق، وأنه يجوز عليه ما يجوز على الأجسام من الصعود والنزول والهبوط والحركة والسكون والانتقال من مكان إلى مكان... ولو كان جسما – أي الله تعالى – لكان محدثا، وقد ثبت قدمه؛ لأن الأجسام كلها يستحيل انفكاكها من الحوادث التي هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، وما لم ينفك من المحدث يجب حدوثه لا محالة."[٤]

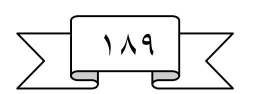
---

(١) الصفدية: ابن تيمية، ١٠٤/١. وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ٢٩٩/١.

(٢) الاعتصام: إبراهيم الشاطبي، ١٧٤/١. وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١٤٢/٧.

(٣) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ٢١٥/١.

(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص: ١٤٣-١٤٥.



المطلب الثاني

مناقشة دليل التركيب

لقد ناقش الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما هذا الدليل، وبينوا بطلانه وعدم صحته، وأنه يقوم على استخدام ألفاظ عامة مجملة، تحتمل أكثر من معنى، بقصد إيهام الناس والتلبيس عليهم.

ومن أدلة بطلان هذا الدليل ما يلي:

١ - **لفظ التركيب لفظ مجمل مشترك يحتمل أكثر من معنى،** يقول الإمام ابن تيمية: "يقال لفظ التركيب يحتمل معان متجددة بحسب الاصطلاحات، فيقال المركب لما ركبه غيره كما قال تعالى: [فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ] {الانفطار:٨}، ويقال ركبت الباب في موضعه ونحو ذلك، وهذا هو مفهوم المركب في اللغة. وقد يقال المركب لما كان متفرقا فجمع كجمع الأغذية والأدوية المركبة. وقد يقال المركب لما يمكن تفريق بعضه عن بعض كأعضاء الإنسان، وإن لم يعهد له حال تفريق في الابتداء. وقد يقال المركب لما يشار إليه كالشمس والفلك قبل أن يعلم جواز الانفكاك عنه. وقد يقال المركب لما جاز أن يعلم منه شيء دون شيء، كما يعلم كونه قادرا قبل أن يعلم كونه سميعا بصيرا. وإذا كان كذلك فمعلوم أنهم إذا قالوا أن إثبات الصفات تستلزم التركيب، لم يريدوا به الأول والثاني، فإن إثبات الصفات لازم لله تعالى، فيمتنع زوال صفات الكمال عنه، ويمتنع أن يجوز عليه خلاف الصمدية كالتفرق ونحوه، فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد."[١]

ولقد ذكر الإمام ابن قيم الجوزية خمسة أنواع للتركيب هي:[٢]

- **النوع الأول:** تركيب الذات من الوجود والماهية عند من يجعل وجودها زائدا على ماهيتها، فإذا نفيت هذا التركيب جعلته وجودا مطلقا، إنما هو في الأذهان لا وجود له في الأعيان.
- **النوع الثاني:** تركيب الماهية من الذات والصفات، فإذا نفيت هذا التركيب جعلته ذاتا مجردة عن كل وصف، لا يبصر لا يسمع ولا يعلم ولا يقدر ولا يريد ولا حياة له ولا

---

(١) الصفدية: ابن تيمية، ١/١٠٥-١٠٦. وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١/٢٨٠-٢٨١. بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٥/٤٤١.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ١/١٩٩-٢٠٠. وانظر: بيان تلبيس لجهمية: ابن تيمية، ١/٤٧٤-٤٧٥. الصفدية: ابن تيمية، ١/١٠٤-١٠٥.

مشيئة ولا صفة أصلا. فكل ذات في المخلوقات أكمل من هذه الذات فاستفدت بنفيك هذا التركيب كفرك بالله وجحدك لذاته وصفاته وأفعاله.

- **النوع الثالث**: تركيب الماهية الجسمية من الهيولى والصورة كما يقوله الفلاسفة.
- **النوع الرابع**: التركيب من الجواهر الفردة كما يقوله كثير من أهل الكلام.
- **النوع الخامس**: تركيب الماهية من أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت وتركبت.

ثم قال: "فإن أردت بقولك لو كان فوق العرش لكان مركبا، ما تدعيه الفلاسفة والمتكلمون قيل لك: جمهور العقلاء عندهم أن الأجسام المحدثة المخلوقة ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، فلو كان فوق العرش جسم مخلوق محدث لم يلزم أن يكون مركبا بهذا الاعتبار، فكيف يلزم ذلك في حق خالق المفرد والمركب الذي يجمع المتفرق ويفرق المجتمع ويؤلف بين الأجزاء فيركبها كما يشاء، والعقل إنما دل على إثبات إله واحد ورب واحد لا شريك له ولا شبيه له، ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له ولا صفة له ولا وجه ولا يدين ولا هو فوق خلقه ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه شيء، فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه كما هي كذب صريح على الوحي..."(1)

٢ - قولهم: إن المركب مفتقر إلى غيره، "قول مجمل يقصدون به التلبيس والإيهام، يقول الإمام ابن تيمية: "قول القائل: إن هذا افتقار إلى غيره. تلبيس، فإن ذلك يشعر أنه مفتقر إلى ما هو منفصل عنه، وهذا باطل؛ لأنه قد تقدم أن لفظ الغير يراد به ما كان مفارقا له بوجود أو زمان أو مكان، ويراد به ما أمكن العلم به دونه، والصفة لا تسمى غيرا له بالمعنى الأول، وبالمعنى الأول يمتنع أن يكون مفتقرا إلى غيره، إذ ليست صفته غيرا له بهذا المعنى، وأما بالمعنى الثاني فلا يمتنع أن يكون وجوده مشروطا بصفات، وأن يكون مستلزما لصفات، وإن سميت تلك الصفات غيرا فليس في إطلاق اللفظ ما يمنع صحة المعاني العقلية، سواء جاز إطلاق اللفظ أو لم يجز."(2)

ويقول: "الحجة التي ينفون بها الصفات، ويعتمدون على نفي مسمى التركيب هي مبنية على ألفاظ مجملة مشتركة موهمة، فإذا قالوا: إثبات الصفات تركيب والمركب مفتقر إلى جزئه، وجزؤه غيره، والمفتقر إلى غيره ليس بواجب بنفسه. قيل لهم: إن أردتم بالغير غيرا مباينا له

---

(1) الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٩٤٦/٣-٩٤٧. وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ٢٩٩/١-٣٠٢.

(2) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ٢٨٢/١. وانظر: الصفدية: ابن تيمية، ١٠٧/١.

فهذا باطل، وإن أردتم ما هو داخل في مسمى اسمه، كان حقيقة قولكم: المركب لا يوجد إلا بوجود جزئه، والمجموع لا يوجد إلا بوجود بعضه، والجملة لا توجد إلا بوجود أفرادها. ومن المعلوم أن القائل إذا قال: الشيء لا يوجد إلا بوجود نفسه كان هذا صحيحا، وكذلك إذا قيل: لا يوجد إلا بوجود ما هو داخل في نفسه مما يسمى صفات وأجزاء ونحو ذلك..."[١]

٣ - **أن الصفات ليس لها حقيقة غير الذات حتى تكون مفتقرة إليها**، يقول الإمام ابن تيمية: "ولفظ الافتقار هنا: إن أريد به افتقار المعلول إلى علته كان باطلا، وإن أريد به افتقار المشروط إلى شرطه ــ فهذا هو تلازم من الجانبين، وليس ذلك ممتنعا، والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقرا إلى ما هو خارج عن نفسه، فأما ما كان صفة لازمة لذاته وهو داخل في مسمى اسمه، فقول القائل: إنه مفتقر إليها. كقوله: إنه مفتقر إلى نفسه. فإن القائل إذا قال: دعوت الله أو عبدت الله كان اسم الله متناولا للذات المتصفة بصفاتها، ليس اسم الله اسما للذات مجردة عن صفاتها اللازمة لها."[٢]

ويقول: "وقولهم: إنه مفتقر إلى جزئه. تلبيس، فإن الموصوف بالصفات اللازمة له يمتنع أن تفارقه أو يفارقها، وليست له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال: إن تلك الحقيقة مفتقرة إلى غيرها، والصفة اللازمة يسميها بعض الناس غير الموصوف، وبعض الناس يقول: ليست غير الموصوف. ومن الناس من لا يطلق عليها لفظ المغايرة بنفي ولا إثبات حتى يفصل ويقول: إن أريد بالغيرين ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر فهي غير، وإن أريد بهما ما جاز مفارقة أحدهما للآخر بزمان أو مكان أو فليست بغير، فإن لم يقل: هي غير الموصوف لم يكن هناك غير لازم للذات، فضلا عن أن تكون مفتقرة إليه، وإن قيل: هي غيره فهي والذات متلازمان لا توجد إحداهما إلا مع الأخرى، ومثل هذا التلازم بين الشيئين يقتضي كون وجود أحدهما مشروطا بالآخر، وهذا ليس بممتنع، وإنما الممتنع أن يكون كل من الشيئين موجبا للآخر، فالدور[٣] في العلل ممتنع، والدور في الشروط جائز."[٤]

٤ - **"أنه لو فرض أن هذا يسمى مركبا: فليس هذا مستلزما للإمكان، ولا للحدوث.** وذلك أن الذي علم بالعقل والسمع أنه يمتنع أن يكون الرب تعالى فقيرا إلى خلقه؛ بل هو الغني

---

(١) الصفدية: ابن تيمية، ١/١٠٩-١١٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١/٢٨٢. وانظر: الصفدية: ابن تيمية، ١/١٠٦.

(٣) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. (التعريفات: الجرجاني، ١٧٦).

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ١/٢٨١. وانظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، ٢/١٦٧. الصفدية: ابن تيمية، ١/١٠٦.

عن العالمين، وقد علم أنه حي قيوم بنفسه وأن نفسه المقدسة قائمة بنفسه. وموجودة بذاته، وأنه أحد صمد، غني بنفسه ليس ثبوته وغناه مستفادا من غيره، وإنما هو بنفسه لم يزل ولا يزال حقا صمدا قيوما، فهل يقال في ذلك إنه مفتقر إلى نفسه، أو محتاج إلى نفسه؛ لأن نفسه لا تقوم إلا بنفسه؟ فالقول في صفاته التي هي داخلة في مسمى نفسه هو القول في نفسه."[1]

٥ - **يقال للمعتزلة: القول في الصفات كالقول في الأسماء،**" فإنهم يثبتون عالما وقادرا ويثبتونه واجبا بنفسه فاعلا لغيره ومعلوم بالضرورة أن مفهوم كونه عالما غير مفهوم الفعل بغيره فإذا كانت ذاته مركبة من هذه المعاني لزم التركيب الذي ادعوه وإن كانت عرضية لزم الافتقار الذي ادعوه وإن كان الواجب بنفسه لا يتميز عن غيره بصفة الثبوتية فلا واجب وإذا لم يكن واجبا لم يلزم من التركيب محال وذلك أنهم إنما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت التركيب المستلزم نفي الوجوب وهذا محال... إنا لا نسلم أن هناك تركيبا من أجزاء بحال وإنما هي ذات قائمة بنفسها مستلزمة للوازمها التي لا يصح وجودها إلا بها وليست صفة الموصوف أجزاء له ولا أبعاضا يتميز بعضها عن بعض أو تتميز عنه حتى يصح أن يقال هي مركبة منه أو ليست مركبة فثبوت التركيب ونفيه فرع تصوره وتصوره هنا منتف."[2]

يقول: "ولهذا لما سألوا الإمام أحمد في مناظرتهم له في المحنة، وأمر المعتصم قاضيه عبد الرحمن بن إسحق أن يناظره، سأله فقال: ما تقول في القرآن: أهو الله أم غير الله؟ عارضه الإمام أحمد بالعلم فقال: ما تقول في علم الله: أهو الله أم غير الله؟ فسكت. وذلك أنه إن قال القائل لهم: القرآن هو الله كان خطأ وكفرا، وإن قال: غير الله، قالوا فما كان غير الله فهو مخلوق؛ فعارضهم الإمام أحمد بالعلم، فإن هذا التقسيم وارد عليه ولا يجوز أن يقال علم الله مخلوق. "[3]

٦ - "**أنا لا نسلم أن هناك تركبا من أجزاء بحال،** وإنما هي ذات قائمة بنفسها، مستلزمة للوازمها التي لا يصح وجودها إلا بها؛ وليست صفة الموصوف أجزاء له، ولا أبعاضا يتميز بعضها عن بعض، أو تتميز عنه؛ حتى يصح أن يقال هي مركبة منه، أو ليست مركبة. فثبوت التركيب ونفيه فرع تصوره، وتصوره هنا منتف."[4]

---

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٣٤٨/٦.
(٢) بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية، ٦٠٥/١.
(٣) الصفدية: ابن تيمية، ١٠٧/١-١٠٨.
(٤) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ٣٤٧/٦-٣٤٨.



المبحث الرابع
دليل الاختصاص

وفيه مطلبان

- المطلب الأول: عرض دليل الاختصاص.
- المطلب الثاني: مناقشة دليل الاختصاص.

المطلب الأول

عرض دليل الاختصاص

يرى المعتزلة أن إثبات الصفات الثبوتية للباري تعالى ينافي التوحيد ويبطل الصانع؛ وذلك لأن المتصف بصفة ما مختص بهذه الصفة، والمختص بأمر ما مفتقر إلى مخصص، والافتقار يعني العجز والنقص، والعجز والنقص ممتنع في حق الله تعالى[1] ومن جهة أخرى فإن المختص بصفة ما لا بد وأن يكون محلا للحوادث، وما كان محلا للحوادث لا بد أن يكون حادثا، والحادث لا بد له من محدث. وهذا يلزمه التسلسل الباطل. فوجب نفي الصفات الثبوتية عن الباري تعالى حتى يتحقق التوحيد، ويكتمل تنزيه الباري تعالى[2]

وهذا الدليل مبني على مقدمات ثلاث هي:[3]

- **الأولى**: أن المتصف بقدر معين، وبكونه في جهة ما يكون مختصا.
- **الثانية**: أن المختص لا بد له من مخصص.
- **الثالثة**: أن المفتقر إلى المخصص حادث.

يقول ابن المرتضى:" رد المعتزلة الصفات – لاعتبارات ذهنية – للذات، وحجتهم في ذلك، أنه لو قامت الحوادث بذات الباري، لاتصف بها بعد أن لم يتصف، ولو اتصف لتغير، والتغيير دليل الحدوث، إذ لا بد من مغير. فإذا ما تكلمنا عن الله مثلا، لا يجوز أن نعتبر العلم صفة قائمة بذاته تعالى؛ لأنه إما أن تكون هذه الصفة أزلية كالذات وإما أن تكون حادثة، فإذا كانت أزلية، فكيف يمكنها أن تحل في الذات؟ وإذا حلت فيها، كان هناك أزليان، وإذا كانت حادثة، وحلت في الذات، لكانت الذات قد تغيرت، من حال(حال عدم العلم) إلى حال (حال العلم)، والتغير دليل الحدوث، فتكون الذات حادثة في صفاتها. وهذا ما لا يتفق وكماله تعالى. وبهذا يتبين السبب الحقيقي في نفي الصفات. وهو التوحيد الكامل لله."[4]

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية، ٣/٩٨١-٩٨٤. ضحى الإسلام: أحمد أمين، ٣/٢٨.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، ٧/١٤٢.

(٣) مناهج الإسلاميين: صالح الرقب، ١/٤٨٤.

(٤) المنية والأمل: ابن المرتضى، ص: ١٠٩-١١٠.

قال القاضي عبد الجبار:" لو كان لا يعلم إلا بعلم لكان محتاجا في كونه عالما إلى ذلك كالواحد منا ولو لم يوجد إلا بموجد لكان محتاجا إلى فاعل، كالواحد منا، وقد ثبت أنه غني من جميع الوجوه ولا تجوز عليه الحاجة..."[1]

قال القاضي عبد الجبار: "ولا يوصف تعالى بكل صفة تقتضي معنى الحاجة؛ لأن كونه غنيا يمنع من ذلك، ولذلك لم يوصف بأنه يسر ويفرح ويخاف ويرجو ويغتم ويشفق إلى ما شاكله؛ لأن كل ذلك يقتضي جواز اللذة والألم عليه، وقد بينا استحالتهما عليه، ﷻ..."[2]

(١) رسائل العدل والتوحيد: القاضي عبد الجبار، ١/ ٢١٢.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار، ٢٤٧/٥.

المطلب الثاني

مناقشة دليل الاختصاص

يقوم هذا الدليل على تعريف المعتزلة للواحد بأنه الذي لا يتجزأ ولا يتبعض، وعلى دليل الحدوث، وقد سبق مناقشة معنى الواحد عند المعتزلة، ودليل الحدوث، ونقضهما.(١)

ولقد تعرض هذا الدليل لمناقشة بعض الأشاعرة المتأخرين. كما تعرض لمناقشة مستفيضة من قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، ويمكن أن نجمل المناقشات جميعا في النقاط التالية:(٢)

١- إن أئمة العلم أنكروا هذه الطريق وغيرها من الطرق التي سلكها المتكلمون، وبينوا أنها منافية للعقل، ومحرمة في الشرع، لكونها تؤدي في نظر أصحابها إلى إنكار الصفات والأفعال القائمة بذات الله تعالى التي وردت في نصوص الكتاب والسنة.

٢- أن الآمدي – أحد كبار نظار الأشاعرة المتأخرين – قد أنكر صحة الاحتجاج بهذا الدليل، وبين سبب ضعفه في بعض مؤلفاته. قال في(غاية المرام في علم الكلام) ما نصه: "لكن هذا المسلك مما لا يقوى، وذلك أنه وإن سُلِّمَ أن ما يفرض من المقادير والجهات وغيرها ممكنة في أنفسها، وأن ما وقع منها لا بد له من مخصص، ولكن إنما يلزم أن يكون الباري حادثا أن لو كان المخصص خارجا عن ذاته ونفسه. ولعل صاحب هذه المقالة لا يقول به – يقصد هنا الشهرستاني وغيره من الأشاعرة الذين سلكوا هذا الدليل – وعند ذلك فلا يلزم أن يكون الباري حادثا، ولا محتاجا إلى غيره أصلا".

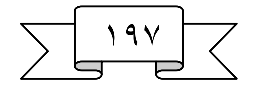
وقال الآمدي في كتابه (الإبكار في علم الكلام): "وهذا المسلك ضعيف جدا، إذ لقائل أن يقول: المقدمة الأولى وإن كانت مسلمة غير أن المقدمة الثانية – وهي: أن كل مفتقر إلى المخصص محدث – ممنوعة، وما ذكر في تقريرها باطل... وبتقدير حدوث ما أشير إليه من الصفات، فلا يلزم أن تكون الجواهر والأجسام حادثة، لجواز أن تكون هذه الصفات متعاقبة عليها إلى غير النهاية".

يلاحظ أن الآمدي بين ضعف هذا الدليل من وجهين كلاهما متعلق بامتناع صحة المقدمة التي تقول: إن المفتقر إلى المخصص محدث:

---

(١) انظر: هذا البحث الفصل الثاني المبحث الأول.

(٢) مناهج الإسلاميين: صالح الرقب، ٤٨٥/١-٤٨٦.



الأول: أنه لو فرض أن هذه الصفات حادثة، وأنها محتاجة إلى المخصص، فإنه لا يلزم أن يكون الله تعالى المتصف بالصفات الحادثة حادثا؛ لأن المخصص لها ليس شيئا خارجا عن ذاته.

الثانية: لو فرض أن هذه الصفات حادثة، فلا يلزم حدوث الموصوف بها؛ لأنه يمكن أن تكون هذه الصفات متعاقبة على الموصوف إلى غير نهاية.

هذا وقد عقب شيخ الإسلام ابن تيمية على ما ذكره الآمدي فقال: إن مسلك الاختصاص أضعف من مسلك حدوث الأعراض؛ لأن هذا المسلك يفتقر إلى ما يفتقر إليه ذلك الدليل من غير عكس، ثم إن كليهما مفتقر إلى بيان امتناع حوادث متعاقبة دائمة، والمتكلمون يقولون بعدم وجود حوادث لا أول لها، وأدلتهم في هذا الجانب غير صحيحة.

٣- إن ما جاء في الدليل "أنه لابد للتخصيص من مخصص" مناقض لقولهم في مسألة حدوث العالم، فإنهم زعموا في تلك المسألة: أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بدون مرجح أو مخصص. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " فيقال لهم: هذا مع بطلانه يوجب تناقضكم، فإنكم قلتم لا بد للتخصيص من مخصص، ثم قلتم: كل الممكنات مخصصة ووجدت بدون مخصص، بل رَجَّح المُرَجِّح أحد المتماثلين على الآخر من غير مخصص، مع أن نسبة القادر إليهما نسبة واحدة، فالموجود بنفسه أولى أن يستغني عن مخصص مما اختص به من ذاته وصفاته، وذلك أنه من المعلوم أن وجود ذاته وصفاته أولى من وجود مفعولاته، وإذا جوزتم أن يكون مخصصا لمفعولاته المختصة بحقيقة وقدر وصفة بلا مخصص أصلا، فتجويزكم أن تكون ذاته المختصة الواجبة بنفسها لا تفتقر إلى مخصص بطريق أولى".

٤- إن قول المتكلمين: إن إثبات صفات للذات الإلهية يلزم منه افتقار الذات إلى مخصص مناقض لصريح العقل، وهو قلب للحقائق المعقولة. فالعقل يجزم بأن الغني الفاعل، الواجب بذاته، القائم بنفسه لا يحتاج إلى مخصص، وأن الذي يفتقر إلى سبب أو فاعل أو علم أو نحو ذلك هو الذي يفتقر إلى المخصص. والله ﷻ لا يفتقر إلى شيء من ذلك حتى يقال: إنه مفتقر إلى المخصص.

٥- إن الشهرستاني – أحد كبار أصحاب هذا الدليل – أورد على نفسه من اللوازم والمعارضات ما اعترف معه بالحيرة، وهذا في حد ذاته مما يضعف الدليل ويسقطه.

٦- إن ما جاء في الدليل "واختصاصه بقدر معين وتميزه بجهة ومسافة يستدعي مخصصا" فإنه لا يدل على افتقار الله تعالى إلى مخصص مباين له يخصصه بذلك، يكون فاعلا يتعداه فعله، فإن الاختصاص مصدر فعل لازم، وليس مصدرا لفعل متعد.

٧- وما جاء في الدليل كما قَدَّره الجويني: "إن كل مختص بجهة شاغر لها متحيز، وكل متحيز، قابل لملاقاة الجواهر ومفارقتها، وكل ما لا يقبل الاجتماع والافتراق لا يخلو عنها، وما لا يخلو عن الاجتماع والافتراق حادث كالجواهر..." فإن هذا القول مبني على مسألة الجوهر الفرد[١]، والجوهر الفرد أكثر العقلاء من المتكلمين وغيرهم ينكرونه، كما أن هذا القول مبني على مسألة حدوث الأجسام التي استدل بها المتكلمون في مسألة حدوث العالم.

---

(١) الجوهر الفرد هو: الجزء الذي لا يتجزأ. (مجموع الفتاوى، ٢٩٩/٩. وانظر: التعريفات: الجرجاني، ١٢٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد...

فقد تم بفضل الله وتوفيقه تمام البحث، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت؛ في بيان منهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات، بشكل واضح ومبسط، فما كان من خير في هذا البحث؛ فمن الله تعالى وبفضله وتوفيقه، وما كان من زلل؛ فمني ومن الشيطان. أستغفر الله تعالى وأتوب إليه منه.

وأختم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

أولا: أهم النتائج.

١. إن المعتزلة يعتبرون العقل المصدر الأساس الأول والوحيد في تقرير مسائل العدل والتوحيد.

٢. إن المعتزلة يعتبرون القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع؛ مصادر ثانوية فرعية، يوخذ بها في مسائل العدل والتوحيد على سبيل الاعتضاد والاستئناس لا الاعتماد، أو لبيان عدم مخالفتها للنتائج العقلية.

٣. إن تعريف المعتزلة للواحد بأنه: الذي لا يتجزأ ولا يتبعض. تعريف فاسد باطل لا أصل له، وهو الأساس الأول الذي قادهم إلى نفي الصفات الإلهية.

٤. إن دليل الحدوث الذي استدل به المعتزلة على التوحيد؛ دليل فاسد يحمل أدلة بطلانه من خلال مقدماته، وهو الأساس الثاني الذي أدى إلى نفي المعتزلة للصفات الإلهية.

٥. إن إقحام العقل في المجال الغيبي للبحث والمعرفة ظلم له؛ لأن ذلك تكليف له بما هو فوق طاقته.

٦. إنه لا تعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح مطلقا بل العقل يشهد للنقل ويؤيده وقد يتوهم التعارض لأسباب هي: أن النقل غير صحيح، أو أن العقل غير صريح، أو الخطأ في فهم النقل، أو عدم التمييز بين ما يحيلة العقل وبين ما يحار فيه.

٧. إن التأويل في القرآن الكريم وعند السلف عرف بمعنيين هما: التفسير والبيان، والعاقبة والمآل. وأن التأويل بمعناه الحادث عند المعتزلة – صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به – فاسد باطل؛ وذلك لأن القرينة المعتبرة عند المعتزلة العقل فقط.

٨. إن القول في الصفات فرع عن القول في الذات ونحن إن كنا لا نعلم حقيقة الذات فيجب التوقف عن الخوض في حقيقة الصفات فلا نقول هي هو ولا هي غيره (أي لا نقول الصفات هي عين الذات ولا هي غير الذات) فيجب التوقف عند ما جاء في كتاب الله وما صح من سنة رسوله صلى الله علية وسلم وعدم الخوض فيما وراء ذلك.

٩. إن من منهج السلف القائم على تقديم النقل على العقل، وقبول ما جاء به النبي ﷺ وعدم الطعن فيهما، وإن بدا حصول تعارض بين العقل والنقل اتهموا العقل ولم يطعنوا في النقل الصحيح ولم يحرفوه بالتأويلات الباطلة ولم يردوا حديث النبي الصحيح سواء أكان آحاد أم متواتر؛ هو المنهج الصحيح الواجب اتباعه والسير عليه وهو الأسلم والأعلم والأحكم.

١٠. إن سبب ضلال المعتزلة يرجع إلى تقديمهم للعقل على النقل، واعتقادهم أن العقل هو المصدر الأساس الأول والوحيد في مسائل العدل والتوحيد، وأن القرآن والسنة والإجماع لا يؤخذ بهما إلا على سبيل الاعتضاد والاستئناس والتدعيم لا أكثر.

ثانيا: التوصيات.

١. دراسة الفرق القديمة بغرض بيان أسباب وعوامل انحرافها عن منهج أهل السنة والجماعة.

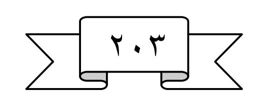
٢. العمل على الربط بين الفرق القديمة والفرق المعاصرة، من خلال بيان أوجه الاتفاق وما يترتب على ذلك من نتائج.

٣. دراسة أصل العدل عند المعتزلة، لما له من ارتباط وثيق بالمدرسة العقلية الحديثة، وبيان وجه العلاقة بينهما.

الفهارس العامة

- أولاً : فهرس الآيات القرآنية .
- ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية .
- ثالثاً : فهرس الأعلام المترجم لهم .
- رابعاً : فهرس الفرق والمذاهب .
- خامساً : فهرس المصطلحات.
- سادساً : فهرس المصادر والمراجع .
- سابعاً : فهرس الموضوعات .

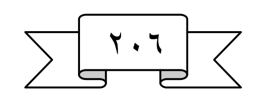
م	الآيــة	رقمها	الصفحة
	سورة البقرة		
١.	[...وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا...]	٢٥	٩٧
٢.	[وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ...]	٣٠	١٤٨
٣.	[فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا...]	٦٦	١٥٣
٤.	[...يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ...]	٧٥	١٤٨
٥.	[...وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ...]	١٢٠	٩٠
٦.	[...أَنَّ القُوَّةَ للهِ جَمِيعًا...]	١٦٥	٥٤، ١٧٥
٧.	[...وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ...]	١٧٤	٤٩
٨.	[...يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ اليُسْرَ...]	١٨٥	٤٩
٩.	[...وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا...]	٢٥٣	٧٢
١٠.	[...كَلَّمَ اللهُ...]	٢٥٣	١٥١
١١.	[اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ ...]	٢٥٥	٦١
١٢.	[...لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ...]	٢٥٥	٤٨
١٣.	[...وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ...]	٢٥٥	٧٢، ٧٣، ١٧٥
١٤.	[...وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الأَلْبَابِ]	٢٦٩	٩٨
	سورة آل عمران		
١٥.	[اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ]	٢	١٨٤
١٦.	[هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ ...]	٧	٩٨، ١٠٣
١٧.	[...وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ...]	٧٧	٥٥
١٨.	[...حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ]	١٧٣	٤٥
١٩.	[لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ ...]	١٨١	٥٥
	سورة النساء		
٢٠.	[...وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا]	١٦٤	٤٩، ١٤٨، ١٥١



م	الآيــة	رقمها	الصفحة
٢١.	[...أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ...]	١٦٦	٥٥، ٧٢، ٧٣، ١٧٥
	سورة المائدة		
٢٢.	[لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ...]	٧٣	١٧٣، ١٧٧
٢٣.	[مَا المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ ...]	٧٥	١٧٤، ١٧٧
٢٤.	[إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ...]	١١٠	١٤٨
٢٥.	[وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ ...]	١١٦	١٧٧
	سورة الأنعام		
٢٦.	[...خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ...]	١	١٥٣
٢٧.	[وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ...]	٣	١٠١، ١٣٥
٢٨.	[...وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا القُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ...]	١٩	٨٨
٢٩.	[...قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ]	٦٦	٤٦
٣٠.	[...يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ...]	٩٥	١٨٤
٣١.	[لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ...]	١٠٣	١٣٥، ١٥٩، ١٦٠
٣٢.	[...مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ...]	١١١	٧٢
	سورة الأعراف		
٣٣.	[فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ...]	٧	٧٢، ٧٣
٣٤.	[قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الفَوَاحِشَ ...]	٣٣	٤٦
٣٥.	[وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ ...]	٥٢	٩٧
٣٦.	[هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ...]	٥٣	٩٧
٣٧.	[...أَلَا لَهُ الخَلْقُ وَالأَمْرُ...]	٥٤	١٥٦
٣٨.	[وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ...]	١٤٣	١٤٨
٣٩.	[...أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا...]	١٤٨	١٥٠
٤٠.	[وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ...]	١٧٩	١٠٤

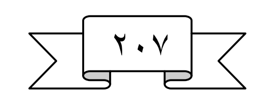
م	الآيـــة	رقمها	الصفحة
٤١.	[وَلله الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ...]	١٨٠	٥٤
٤٢.	[...إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ]	١٨٣	٥٧
٤٣.	[...خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا...]	١٨٩	١٥٣
	سورة التوبة		
٤٤.	[...لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ]	٢١	١٨٣
٤٥.	[وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ...]	١٠٥	٥٥
٤٦.	[وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ...]	١٢٢	١١٥
	سورة يونس		
٤٧.	[...وَهُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ]	١٠٧	٣٨
	سورة هود		
٤٨.	[...فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ...]	١٤	٥٤، ١٧٥
٤٩.	[...إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ]	٤٦	١٦٢
٥٠.	[...إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ]	١٠٧	١٠٥
	سورة يوسف		
٥١.	[قَالُوا تَالله إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ القَدِيمِ]	٩٥	١٥٢
	سورة الرعد		
٥٢.	[...أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا...]	٣٥	١٨٣
	سورة إبراهيم		
٥٣.	[...فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ...]	٤	١٠٤
	سورة الحجر		
٥٤.	[إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ]	٩	١٥٢
	سورة النحل		
٥٥.	[...وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ...]	٨٩	٦٨

م	الآيـــة	رقمها	الصفحة
٥٦.	[...وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا...]	٩١	١٥٣
	سورة الإسراء		
٥٧.	[وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ...]	٣٦	٤٦
٥٨.	[قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا ...]	١١٠	١٧٨
	سورة الكهف		
٥٩.	[...وَاتَّبَعَ هَوَاهُ...]	٢٨	٩٠
٦٠.	[وَرَبُّكَ الغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ...]	٥٨	٣٨
	سورة مريم		
٦١.	[قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آَيَةً قَالَ آَيَتُكَ ...]	١٠	١٤٨
٦٢.	[وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ...]	٤٨	١٦
	سورة طه		
٦٣.	[الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى]	٥	٧٣، ١٠١، ١٠٧، ١٣٣، ١٤٥
٦٤.	[...وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي]	٣٩	٥٠، ٥٦، ١٠٥
٦٥.	[...إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى]	٤٦	٥٥
٦٦.	[أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا...]	٨٩	١٥٠
	سورة الأنبياء		
٦٧.	[مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ...]	٢	١٥٢، ١٥٣
٦٨.	[...لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ]	٣١	١١٥
	سورة الحج		
٦٩.	[...فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ ...]	٤٦	١٦١
	سورة النور		
٧٠.	[...يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا...]	٥٥	٤٠

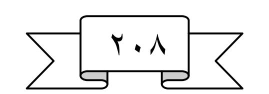


م	الآيـــة	رقمها	الصفحة
	سورة الفرقان		
٧١.	[تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ...]	١	٨٨
٧٢.	[وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ...]	٥٨	٣٤
	سورة الشعراء		
٧٣.	[...إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ]	١٥	٥٥
٧٤.	[فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ...]	٦١	١٦٠
٧٥.	[أَنْتُمْ وَآَبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ]	٧٦	١٥٣
٧٦.	[إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ]	٢١٢	٣

	سورة القصص		
٧٨.	[...كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...]	٨٨	١٠٥،٥٠
	سورة الروم		
٧٩.	[...لله الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ...]	٤	١٥٦
٨٠.	[...لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ] {الرُّوم:٢٨}	٢٨	١١٥
	سورة السجدة		
٨١.	[فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ...]	١٧	٩٧
	سورة فاطر		
٨٢.	[...إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ...]	١٠	١٠١
٨٣.	[...وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ...]	١١	٥٥
	سورة يس		
٨٤.	[وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ...]	١٣-١٥	١٢١
٨٥.	[... حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ]	٣٩	١٥٢

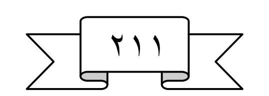


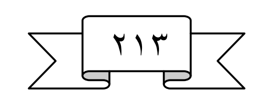
م	الآيــة	رقمها	الصفحة
	سورة ص		
٨٦.	[...وَلَا تَتَّبِعِ الهَوَى ...]	٢٦	٩٠
٨٧.	[...أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ]	٤٥	١٦١
٨٨.	[إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ]	٥٤	١٨٣
٨٩.	[قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ...]	٧٥	١٠١
	سورة الزمر		
٩٠.	[اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ]	٦٢	١٠٥
	سورة غافر		
٩١.	[...لِمَنِ المُلْكُ اليَوْمَ...]	١٦	١٤٩
	سورة فصلت		
٩٢.	[...أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ...]	١٥	٥٥
	سورة الشورى		
٩٣.	[...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ]	١١	١٠٨، ١٨٢، ١٨٦
٩٤.	[...إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ]	١٢	٥٥
٩٥.	[وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا ...]	٥١	١٥٠
	سورة الدخان		
٩٦.	[إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ...]	٣-٤	١٥٦
٩٧.	[وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ]	٢١	٣
	سورة الجاثية		
٩٨.	[ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ...]	١٨	٩١
٩٩.	[أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ...]	٢٣	٩٠
	سورة الأحقاف		
١٠٠.	[...وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ]	١١	١٥٣



م	الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة المزمل			
١١٤.	[...وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا]	١٠	١٦
سورة المدثر			
١١٥.	[ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا]	١١	١٧٥
١١٦.	[إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ]	٢٥	١١٠
سورة القيامة			
١١٧.	[وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ...]	٢٢-٢٣	١٥٩، ١٦٠
سورة الانفطار			
١١٨.	[فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ]	٨	١٩٠
سورة النصر			
١١٩.	[فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا]	٣	٩٦
سورة الإخلاص			
١٢٠.	[قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ]	١	١٥٤، ١٨٠
١٢١.	[وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ]	٤	١٨٠

م	الحديـث	رقم الصفحة
١.	" ألست ترى السماء؟ فقال: بلي. قال: أتراها كلها؟ قال: لا"	١٦٧
	" إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته..."	١٦٣
٢.	" رب طه ويس ويا رب القرآن العظيم"	١٥٤
٣.	" شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"	١٢٧
٤.	" من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله ورسوله"	١٦٤
٥.	" من صلي ركعتين في يوم عاشوراء يقرأ فيهما ..."	٦٩
٦.	" مه إن القرآن منه"	١٥٥
٧.	"ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم..."	١١٦
٨.	"أسألك بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق"	٥٤
٩.	"أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ..."	٩٧
١٠.	"أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بعفوك من عقوبتك ..."	٥٨
١١.	"أعوذ بعزتك أن تضلني"	٥٤
١٢.	"الحجر الأسود من الجنة وكان أشد بياضا من الثلج ..."	٧٤
١٣.	"الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات"	٥٤
١٤.	"القرآن كلام الله ليس بمربوب منه خرج وإليه يعود"	١٥٥
١٥.	"إن القمر انشق على زمان رسول الله ﷺ"	٧٤
١٦.	"إنه خلق خيلا فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق"	٦٩
١٧.	"إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث"	١٢١
١٨.	"بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال ..."	١١٧
١٩.	"تجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة كأنهما غمامتان..."	١٥٤





رابعا : فهرس الفرق والمذاهب

خامسا: فهرس المصطلحات

سادسا: فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة عن أصول الديانة: أبو الحسن الأشعري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار ابن زيدون، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن – الرياض، سنة النشر: ١٤٢٠هـ.

٣. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٤هـ.

٤. الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: سيد الجميلي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٤هـ.

٥. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الراية - الرياض، سنة النشر:١٤١٢هـ.

٦. آداب البحث والمناظرة: محمد الشنقيطي، (المكتبة الشاملة).

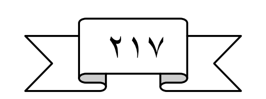
٧. أرشيف ملتقى أهل التفسير: (المكتبة الشاملة).

٨. أساس التقديس، الفخر الرازي: تحقيق: أحمد حجازي السقا، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، سنة النشر:١٤٠٦هـ.

٩. إسلام بلا مذاهب: مصطفى الشكعة، الطبعة: الثانية عشر، الناشر: الدار المصرية اللبنانية، سنة النشر: ١٤١٦هـ.

١٠. الإسلام عقيدة وشريعة: محمود شلتوت، الطبعة: الحادية عشر، الناشر: دار الشروق، سنة النشر: ١٩٨٣م.

١١. الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق : علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الجيل – بيروت، سنة النشر: ١٤١٢هـ.



١٢.الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تحقيق: فيصل بدير عون، الطبعة: الأولى، الناشر جامعة الكويت – لجنة التأليف والتعريب، سنة النشر: ١٩٩٨م.

١٣.الاعتصام: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، تحقيق: أحمد عبد الشافي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر:١٤٠٨هـ.

١٤.اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة: الأولى، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – السعودية، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

١٥.اعتقاد فرق المسلمين والمشركين: فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، سنة النشر: ١٣٩٨هـ.

١٦.الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الطبعة: الخامسة عشر، الناشر: دار العلم للملايين، سنة النشر: ٢٠٠٢م.

١٧.الإكليل في المتشابه والتأويل: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد الشيمي شحاته، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الإيمان – الإسكندرية، سنة النشر: (بدون تاريخ).

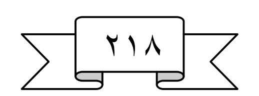
١٨.الأم: الشافعي، تحقيق: رفعت عبد المطلب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوفاء، سنة النشر:٢٠٠١م.

١٩.الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم: أبو الحسين عبد الرحيم الخياط، تحقيق: نيبرج، الطبعة: الثانية، الناشر: أوراق ثقافية، بيروت، سنة النشر:١٤١٣هـ.

٢٠.بحوث في المعتزلة: كرلو الفونسو نلينو، جمع وترتيب: عبد الرحمن بدوي، ضمن كتاب: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية – دراسة لكبار المستشرقين، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، سنة النشر: ١٩٤٠م.

٢١.البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة المعارف – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٢٢.بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة، سنة النشر:١٤٢٦هـ.



٢٣.تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه وظواهره: عبد اللطيف بن عبد القادر الحفظي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الأندلس الخضراء – جدة، سنة النشر: ١٤٢١هـ.

٢٤.تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق، مجموعة من العلماء، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الهداية، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٢٥.تاريخ الجدل: محمد أبو زهرة، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الفكر العربي، سنة النشر: ١٩٨٠م.

٢٦.تاريخ الجهمية والمعتزلة: جمال الدين القاسمي، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة النشر: ١٣٩٩هـ.

٢٧.التاريخ الكبير: أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٩٨٦م.

٢٨.تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية: محمد أبو زهرة، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٢٩.تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم: فالح الربيعي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: الدار الثقافية للنشر، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٣٠.تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٣١.التأويل عند أهل العلم: الشريف أبي محمد الحسن بن علي الكتاني الأثري، (المكتبة الشاملة).

٣٢.تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد عبد الرحيم، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الفكر - بيروت، سنة النشر: ١٤١٥هـ.

٣٣.تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق:السيد أحمد صقر، الطبعة:الثانية، الناشر: دار التراث – القاهرة، سنة النشر:١٣٩٣هـ.

٣٤.التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب – بيروت، سنة النشر:١٩٨٣م.

٣٥.تثبيت دلائل النبوة: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق على وهبة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ.

٣٦.التحفة المدنية في العقيدة السلفية: حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصرآل عبد الكريم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار العاصمة – الرياض، سنة النشر:١٩٩٢م.

٣٧.تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن كثير، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة المختار – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠١م.

٣٨.تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار العاصمة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٣٩.تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، سنة النشر: ١٤٠٧هـ.

٤٠.تنزيه القرآن عن المطاعن: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار طلاب المعرفة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٤١.تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة: الأولى، الناشر: دار ، سنة النشر: ١٤٠٤هـ.

٤٢.تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الازهري الهروي، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، الطبعة (بدون طبعة)، الناشر: الدار المصرية – مصر الجديدة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٤٣.توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الأمير الصنعاني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١٧هـ.

٤٤.تيارات الفكر الإسلامي: محمد عمارة، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الشروق – القاهرة، سنة النشر: ١٤١٨هـ.

٤٥.تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، الطبعة: السابعة، الناشر: مكتبة المعارف، سنة النشر ١٩٨٥م.

٤٦.جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر: الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٤٧.جامع الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: بيت الأفكار الدولية – الرياض، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

٤٨.جامع المسائل: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس، الطبعة: الأولى، الناشر: دار عالم الفوائد، سنة النشر: ١٤٢٢هـ.

٤٩.الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار عالم الكتب – الرياض، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٥٠.جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة: أحمد زكي صفوت، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر :المكتبة العلمية – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

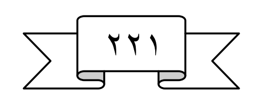
٥١.حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٥٢.الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام: محمد ناصر الدين الألباني، تقديم: محمد عيد العباسي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، سنة النشر: ١٤٢٥هـ.

٥٣.الحزبية السياسية منذ قيام الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية: رياض عيسى، تقديم: سهيل زكار، الطبعة: الأولى، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر: ١٤١٢هـ.

٥٤.حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين: عبد الرحمن السلمي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعلمة للنشر والتوزيع، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٥٥.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.



٥٦.درء تعارض العقل والنقل: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: الثانية، الناشر:إدارة الثقافة والنشر – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية، سنة النشر: ١٤١١هـ.

٥٧.دراسات في توحيد الأسماء والصفات الإلهية: سعد عبد الله عاشور وجابر زايد السميري، الطبعة: الثالثة، الناشر: مكتبة ومطبعة دار المنارة – غزة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ.

٥٨.درة التنزيل وغرة التأويل: محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي، تحقيق: محمد مصطفى آيدين، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، سنة النشر:١٤٢٢هـ.

٥٩.رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد: عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٣٥٨هـ.

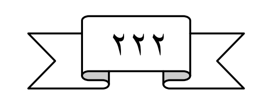
٦٠.الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله: أحمد بن حنبل، تحقيق: صبري سلامة شاهين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الثبات، سنة النشر: ١٤٢٤هـ.

٦١.رسائل العدل والتوحيد: الحسن البصري والقاضي عبد الجبار والقاسم الرسي والشريف المرتضى ويحيى بن الحسين، جمع وترتيب: محمد عمارة، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

٦٢.رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس: أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، تحقيق: حسين المدرسي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المنتخب العربي – بيروت، سنة النشر: ١٤١٥هـ.

٦٣.الرسالة التدمرية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، الطبعة: الرابعة، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، سنة النشر: ١٤٠٨هـ.

٦٤.رسالة في أن القرآن غير مخلوق: إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار العاصمة – الرياض، سنة النشر:١٩٩٥م.



٦٥.الرسالة: الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة: (بدون طبعة)، النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٦٦.سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد ابن ماجة، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: بيت الأفكار الدولية – الرياض، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٦٧.سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: بيت الأفكار الدولية – الرياض، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٦٨.سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: بيت الأفكار الدولية – الرياض، سنة النشر: (بدون تاريخ).

٦٩.سير أعلام النبلاء: الذهبي (المكتبة الشاملة).

٧٠.شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار طيبة – الرياض، سنة النشر: ١٤٠٢هـ.

٧١.شرح أصول العقيدة الإسلامية: نسيم شحدة ياسين، الطبعة: الرابعة، الناشر: مكتبة ومطبعة دار المنارة – غزة، سنة النشر: ١٤٢٥هـ.

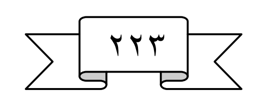
٧٢.شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، سنة النشر: ١٤٢٢هـ.

٧٣.شرح العقيدة الأصفهانية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، سنة النشر: ١٤١٥هـ.

٧٤.شرح العقيدة الطحاوية: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، (المكتبة الشاملة).

٧٥.شرح العقيدة الطحاوية: علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء ، تخريج : ناصر الدين الألباني، الطبعة: الأولى، الناشر : دار السلام – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٦هـ.

٧٦.شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية: محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الحكم الدينية – بيروت – القاهرة – باريس، سنة النشر: ١٤٢٣هـ.



٧٧.شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: محمد بن صالح العثيمين، تقديم: عبد العزيز بن باز، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الصفا – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ.

٧٨.شرح المقاصد في علم الكلام: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعارف النعمانية – باكستان، سنة النشر: ١٤٠١هـ.

٧٩.شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: أحمد بن شعبان بن أحمد، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الصفا – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ.

٨٠.الصارم المسلول على شاتم الرسول: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، سنة النشر:١٤١٧هـ.

٨١.صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: بيت الأفكار الدولية – الرياض، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

٨٢.صحيح مسلم بشرح النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة المختار – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠١م.

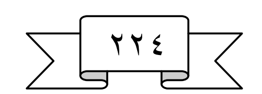
٨٣.صحيح مسلم: مسلم بن حجاج، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: بيت الأفكار الدولية – الرياض، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

٨٤.الصفات الإلهية تعريفها أقسامها: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الطبعة: الأولى، الناشر: أضواء السلف – الرياض، سنة النشر: ١٤٢٢هـ.

٨٥.الصفات الخبرية بين المثبتين والمؤولين: جابر السميري، الطبعة: الأولى، الناشر: الدار السودانية للكتب – الخرطوم، سنة النشر: ١٤١٦هـ.

٨٦.صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة: علوي بن عبد القادر السَّقَّاف، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الهجرة – الثقبة، سنة النشر: ١٤٢٢هـ.

٨٧.صفات رب البرية على العقيدة السلفية: علي محمد الصلابي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الإيمان – المنصورة، سنة النشر: (بدون تاريخ).



٨٨. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار العاصمة – الرياض، سنة النشر: ١٤١٨هـ.

٨٩. ضحى الإسلام: أحمد أمين، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة الأسرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر:١٩٩٧م.

٩٠. طبقات الفقهاء الشافعية: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٢م.

٩١. العقيدة في الله عز وجل: صالح حسين الرقب ومحمد حسن بخيت، الطبعة: الثانية، الناشر: مكتبة الطالب الجامعية – الجامعة الإسلامية – غزة، سنة النشر: ١٤٢٧هـ.

٩٢. العقيدة في الله: عمر سليمان الأشقر، الطبعة: طبعة خاصة بمصر والمغرب العربي واليمن، الناشر: دار النفائس – الأردن، ودار السلام – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ.

٩٣. الفتاوى الكبرى: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر:١٤٠٨هـ.

٩٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن على بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الحديث – القاهرة، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

٩٥. فجر الإسلام: أحمد أمين، الطبعة: العاشرة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، سنة النشر:١٩٦٩م.

٩٦. الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة: علي عبد الفتاح المغربي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، سنة النشر: ١٩٨٦م.

٩٧. الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، سنة النشر:١٩٩٨م.

٩٨. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها: غالب علي عواجي، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار لينة – دمنهور، سنة النشر: ١٤١٨هـ.

٩٩. الفرق والجماعات الدينية في الوطن العربي – قديما وحديثا: سعيد مراد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، سنة النشر: ١٤٢٧هـ.

١٠٠. الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم الأندلسي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٣٢٠هـ.

١٠١. الفصول في مصطلح حديث الرسول: الشيح حافظ ثناء الله الزاهدي، الطبعة: بدون طبعة، الناشر: الجامعة الإسلامية - باكستان، سنة النشر: ١٤٢٣هـ.

١٠٢. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: أبو القاسم البلخي والقاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد سيد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: الدار التونسية للنشر، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١٠٣. الفقه الأكبر: أبو حنيفة النعمان، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة الفرقان – الإمارات العربية، سنة النشر: ١٤١٩هـ

١٠٤. في التوحيد: أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، سنة النشر: ١٣٨٥هـ.

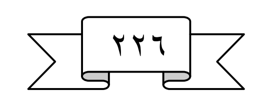
١٠٥. في ظلال القرآن: سيد قطب، الطبعة: الخامسة والعشرون، الناشر: دار الشروق، سنة النشر: ١٤١٧هـ.

١٠٦. في علم الكلام – دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين – المعتزلة: أحمد محمود صبحي، الطبعة: الخامسة، الناشر: دار النهضة العربية – بيروت، سنة النشر ١٤٠٥هـ.

١٠٧. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (المكتبة الشاملة).

١٠٨. قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان علي حسن، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن – الرياض، سنة النشر: ١٤١٣هـ.

١٠٩. الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء: مختار بن محمود العجالي الشهير بـ تقي الدين النجراني، تحقيق: السيد محمد الشاهد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: لجنة إحياء التراث – القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٠هـ.



١١٠. كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، تحقيق: نصر الدين تونسي، الطبعة: الأولى، الناشر: شركة القدس للتصدير – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠٧م.

١١١. كتاب الصفدية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر:١٤٠٦هـ.

١١٢. كتاب المواقف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة: الأولى،الناشر: دار الجيل – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٧م.

١١٣. الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١١٤. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: السُّيوطي، جلال الدين، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العليمة – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١١٥. لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: مجموعة من المؤلفين، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعارف – القاهرة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

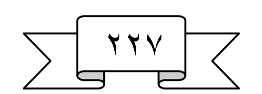
١١٦. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١١٧. لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة: عبد الملك بن عبد الملك بن يوسف أبو المعالي الجويني، تحقيق: فوقية حسين محمود، الطبعة: الثانية، الناشر: عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٩٨٧م.

١١٨. مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة: ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن للنشر – الرياض، سنة النشر: ١٤١٢ هـ.

١١٩. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: للإمام الحافظ محمد بن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (المكتبة الشاملة).

١٢٠. مجلة البحوث الإسلامية: مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد الأجزاء: ٧٩ جزءا، (المكتبة الشاملة).



١٢١. مجمل اعتقاد أئمة السلف: عبد الله التركي، الطبعة: الثانية، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية – السعودية، سنة النشر: ١٤١٧هـ.

١٢٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة، سنة النشر: ١٤٢٤هـ.

١٢٣. المحيط بالتكليف: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: عمر السيد عزمي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: الدار المصرية للتأليف، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١٢٤. المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، (المكتبة الشاملة).

١٢٥. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة لبنان – بيروت، سنة النشر: ١٤١٥هـ.

١٢٦. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الطبعة: (بدون طبعة) الناشر: دار الفجر – بيروت، سنة النشر: ١٤١٨هـ.

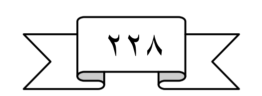
١٢٧. مدخل إلى علم الكلام: محمد صالح محمد السيد، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار قباء – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠١م.

١٢٨. مذاهب الإسلاميين: عبد الرحمن بدوي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار العلم للملايين، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١٢٩. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١٣٠. المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة: الأولى، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر: ١٤١٨ هـ.

١٣١. مشكلة الذات الإلهية والصفات عند القاضي عبد الجبار المعتزلي: رابحة نعمان توفيق عبد اللطيف، الطبعة: الأولى، الناشر: لجنة التأليف والتعريب والنشر بجامعة الكويت – الشويخ، سنة النشر: ١٩٩٧م.



١٣٢. مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان علي حسن، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن – الرياض، سنة النشر: ١٤١٣هـ.

١٣٣. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد: حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق: صلاح محمد عويضة وأحمد بن يوسف القادري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١١هـ.

١٣٤. المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبده وطارق عبد الحليم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الأرقم – برمنجهام، سنة النشر: ١٤٠٨هـ.

١٣٥. المعتزلة تكوين العقل العربي أعلام وأفكار: محمد إبراهيم الفيومي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، سنة النشر:١٤٢٣هـ.

١٣٦. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها: عواد بن عبد الله المعتق، الطبعة: الرابعة، الناشر: مكتبة الرشيد – الرياض، سنة النشر:١٤٢١هـ.

١٣٧. المعتزلة: زهدي حسن جار الله، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، سنة النشر: ٢٠٠٢م.

١٣٨. معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الطبعة: الأولى، الناشر: أضواء السلف – الرياض، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

١٣٩. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، إخراج: مجموعة من المؤلفين، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتبة الإسلامية – استانبول، سنة النشر: ١٣٩٢هـ.

١٤٠. معجم مفردات ألفاظ القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١٨هـ.

١٤١. المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: حقق بعضه مجموعة من العلماء، الطبعة: الأولى، الناشر: الشركة العربية للطباعة والنشر – القاهرة، سنة النشر: ١٣٨٠هـ.

١٤٢. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: ابن قيم الجوزية، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

١٤٣. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: الثانية، الناشر: مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، سنة النشر: ١٩٦٩م.

١٤٤. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٣٩٩هـ.

١٤٥. المقترب في بيان المضطرب: أحمد بن عمر بن سالم بازمول، (المكتبة الشاملة).

١٤٦. مقدمة الفرق الإسلامية: محمد إبراهيم الفيومي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٦هـ.

١٤٧. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: ١٩٨٠م.

١٤٨. مناهج الأدلة في عقائد الملة – مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام: ابن رشد، تحقيق: محمود قاسم، الطبعة: الثانية، الناشر:مكتبة الأنجلو المصرية، سنة النشر١٩٦٤م.

١٤٩. مناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله ووحدانيته: صالح الرقب، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية ١٤١٢هـ

١٥٠. منهاج السنة النبوية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: الأولى، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر:١٤٠٦هـ.

١٥١. المُنْيّة والأمل – القاضي عبد الجبار: جمع: أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: عصام الدين محمد علي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار المعرفة الجامعية، سنة النشر: ١٩٨٥م.

١٥٢. الموافقات: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق:أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة: الأولى، الناشر: دار ابن عفان – الخبر، سنة النشر:١٤١٧هـ.

١٥٣. المواقف في علم الكلام: عبد الرحمن بن أحمد الايجي، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: عالم الكتاب - بيروت، سنة النشر: (بدون تاريخ).

١٥٤. موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية: عبد المنعم الحنفي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الرشاد- القاهرة، سنة النشر: ١٤١٣هـ.

١٥٥. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: مانع بن حماد الجهني، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض، سنة النشر: ١٤٢٠ هـ.

١٥٦. موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها: أبو لبانة حسين، تحقيق: (بدون طبعة)، الطبعة: الثانية، الناشر: دار اللواء – الرياض، سنة النشر: ١٤٠٧هـ.

١٥٧. ميزان الاعتدال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٥م.

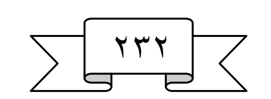
١٥٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى، الناشر: مطبعة سفير – الرياض، سنة النشر: ١٤٢٢هـ.

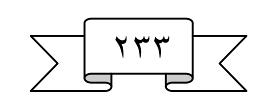
١٥٩. وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: (بدون ناشر)، سنة النشر: ١٣٩٤هـ.

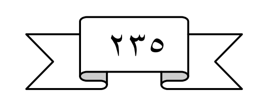
١٦٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر: ١٩٠٠م.

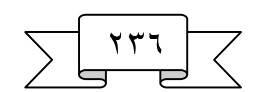
١٦١. يوم الإسلام: أحمد أمين، الطبعة: (بدون طبعة)، الناشر: مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، سنة النشر: (بدون تاريخ).

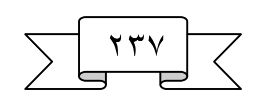
١٦٢. أسماء الله الحسنى: محمود الرضواني، (المكتبة الشاملة).

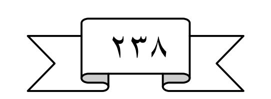


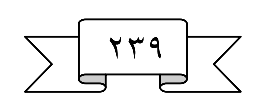












ملخص البحث

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد... فقد جاء هذا البحث بعنوان: "**منهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات، عرض ونقض**".

وقد تناول موضوع أسماء الله تعالى وصفاته - الذي يعتبر أهم موضوعات علم العقيدة الإسلامية - عند فرقة المعتزلة التي تعتبر من أهم الفرق الإسلامية، التي نشأت في بداية القرن الثاني الهجري، في مدينة البصرة بالعراق، على يد واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد.

بهدف؛ جمع، وترتيب، وبيان، المنهج الذي سارت عليه هذه الفرقة، في توحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته، وبيان الطريق الذي وصلوا به إلى تعطيل الصفات والأسماء الإلهية، وما صاحب وتبع ذلك من العقائد الفاسدة، مع نقض هذا المنهج، وبعض ما ترتب عليه من العقائد الباطلة، وفق منهج أهل السنة والجماعة.

وقد اشتمل البحث على: مقدمة، وفصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة.

تضمنت المقدمة: الإهداء، والشكر والتقدير، وغرض البحث، وأهمية البحث، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، والجهد المبذول في البحث، وخطة البحث.

وتضمن الفصل التمهيدي ثلاثة مباحث هي: تعريف المعتزلة لغة واصطلاحا، ونشأة المعتزلة، وأسماء وألقاب المعتزلة.

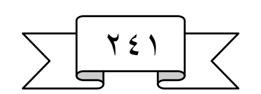
وجاء الفصل الأول بعنوان: توحيد الأسماء والصفات عند المعتزلة. وتضمن خمسة مباحث هي: تعريف الأسماء والصفات، وأقسام الصفات عند المعتزلة، وعلاقة الأسماء بالصفات، وعلاقة الأسماء بالذات، وعلاقة الصفات بالذات.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: منطلق المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات. وتضمن أربعة مباحث هي: المعتزلة بين العقل والنقل، وتقديم العقل على النقل، وتأويل النصوص الشرعية، ورد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: تعطيل المعتزلة للصفات الإلهية. وتضمن ستة مباحث هي: نشأة القول بتعطيل الصفات، تأثر المعتزلة بالجهمية والفلاسفة، عقيدة المعتزلة في الصفات، طريقة المعتزلة في تعطيل الصفات، خلق القرآن (نموذج لتعطيل الصفات)، ونفي الرؤية (نموذج لتعطيل الصفات).

وجاء الفصل الرابع بعنوان: أدلة المعتزلة على تعطيل الصفات. وتضمن أربعة مباحث هي: دليل تعدد القدماء، ودليل التشبيه والتجسيم، ودليل التركيب، ودليل الاختصاص.

وختمت البحث بأهم النتائج، والتوصيات، والفهارس.



Abstract

" The Method Of Isolationists In The Standardization Of Names And Attributes "

Research Abstract

Thank God , thank that submit to the grace and rewards overpriced , prayer and peace be upon our Prophet Mohammad , who no prophet after him .

This research is titled : " The Method Of Isolationists In The Standardization Of Names And Attributes ", display and disprove .

This research addressed the issue of names and attributes of God which is the most important topics of the Islamic Faith Science in the Isolationists sect . It is one of the most important Islamic sects , it arose at the beginning of the second century AH , in Al Basra city in Iraq , by Wassel Bin Atta'a , and Amr Bin Obeed .

With a view to collect , arrangement and statement the method which followed by this sect in the Oneness of God Almighty in his names and attributes , and demonstrate the way that they arrived in it to deny the attributes , and the divine names and what followed that form the corrupt beliefs , with disprove to this method and some consequent falls doctrines according to the method of the Sunnis and the Community .

The research has involved on introduction ,preliminary chapter , four chapters and conclusion .

The introduction included the gift , thanks , appreciation , the purpose of research , the importance of research , previous studies , method of the study , the effort in research and the research plan .

The preliminary chapter included three themes , they are " The Definition of Isolationists in the language and language Terms", "The Rise of Isolationists", and The "names and Surnames of Isolationists".

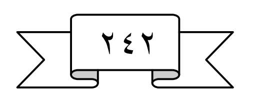
The first chapter entitled, "The Standardization of Names and Attributes by Isolationists ". It included five themes, they are " The Definition of Names and Attributes", The Parts of Attributes in the Isolationists", " The Relation of Names in Attributes", "The Relation of Names in God", and "The Relation of Attributes in God.

The second chapter entitled, "The Principles of Isolationists in Standardization of Names and Attributes". It in cluded four themes, they are" The Isolationists Between mind and Transcription"," Provide the Mind on the Transcription ","Interpretation of Legitimacy texts", and " Reply the News of the Units in the Matters of Belief ".

The third chapter entitled, "Broken down the Isolationists for the Divine Attributes". It included six themes, they are "The Rise of Say in Broken down the Attributes", "The Isolationists Affected in Al Jahmiyah and Philosophers "," The Isolationists Belief in Attributes", " The Isolationists Way in Broken down the Attributes"," The creation of Quran (an example for Broken down the attributes)," Negation Believers Seeing for God in the Afterlife", (an example for Broken down the attributes)

The fourth chapter entitled, "The Isolationists Evidences in Broken down the Attributes" ,It included four themes , they are , " The Evidence of Ancient Multiple ", " The Evidence of Metaphor and Anthropomorphism"," The Evidence of Installation", "The Evidence of Competence".

The research concluded with the most important results, recommendations and indexes.




تم بحمد الله